**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)**

# استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا
# العدد الأول

## الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/SDPD/2011/3
12 October 2011
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)**

# استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا
# العدد الأول

# الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر:
# المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية

الأمم المتحدة
نيويورك 2011

11-0265

## المحتويات

الصفحة

لمحة عامة ..... ط
مقدمة ..... 1

الفصل

**أولاً- الاقتصاد الأخضر: المبادئ والإطار المفهومي** ..... 3

ألف- معلومات وتعاريف ..... 3
باء- العناصر والمسارات..... 5
جيم- التحضيرات الإقليمية لمؤتمر ريو+20 ..... 8

**ثانياً- التحديات الإنمائية في المنطقة العربية** ..... 14

ألف- السياسات والأولويات على مستوى الاقتصاد الكلي ..... 15
باء- العمالة وتنمية الشباب ..... 18
جيم- التقدم الاجتماعي والقضاء على الفقر ..... 20
دال- التوسع العمراني ..... 23
هاء- قطاع الطاقة والنفط ..... 28
واو- الموارد الطبيعية والمسائل البيئية ..... 31
زاي- آثار تغيّر المناخ وفرص تمويل الاقتصاد الأكثر مراعاة للبيئة ..... 39
حاء- السلام والأمن وانعدام الاستقرار السياسي ..... 45
طاء- ثورات الشباب وانتفاضاتهم ..... 47

**ثالثاً- أبرز المخاوف والآراء حول الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر** ..... 50

ألف- المعايير البيئية: حواجز غير جمركية أمام التجارة والتنافسية ..... 50
باء- آثار الإعانات الخضراء ..... 51
جيم- إعادة التدريب وإيجاد الوظائف اللائقة ..... 51
دال- قياس التقدم نحو الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ..... 52

## المحتويات (تابع)

الصفحة

**رابعاً- فرص دمج الاقتصاد الأخضر في السياسات والخطط الوطنية للتنمية المستدامة** ..... 54

ألف- الأهداف..... 54
باء- كفاءة الطاقة وتشجيع أنواع الطاقة المتجددة ..... 54
جيم- الصناعة ..... 58
دال- التجارة ..... 59
هاء- تحرير الخدمات البيئية في القطاع العام ..... 61
واو- السياحة ..... 62
زاي- حماية النظم البيئية ..... 64
حاء- البناء ..... 65
طاء- النقل ..... 67
ياء- تأمين المياه ..... 68
كاف- الصرف الصحي ..... 70
لام- إدارة النفايات ..... 71
ميم- الزراعة ..... 73

**خامساً- الشروط الأساسية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية** ..... 76

ألف- السياسات والإدارة وتعميم مبادئ الاقتصاد الأخضر في خطط التنمية الوطنية والأجندات الإقليمية ..... 76
باء- مشاركة القطاع الخاص ..... 76
جيم- تعزيز دور المجتمع المدني وتشجيع الشراكات ..... 77
دال- تسريع التكامل الإقليمي وإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ..... 78

## المحتويات (تابع)

الصفحة

هاء- الربط بين نظم الابتكار والبحث والتطوير ..... 79
واو- تحسين التعليم وتعزيز برامج التدريب وإعادة التدريب المهني ..... 80
زاي- نقل التكنولوجيا وترتيبات جديدة في التمويل ..... 81

**سادساً- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة ومدى تناسبه مع الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر .... 82**

ألف- الإطار الحالي والتقييم ..... 82
باء- الإطار الملائم للتحول إلى الاقتصاد الأخضر ..... 85

**سابعاً- الأولويات المقترحة والإجراءات المطلوبة لوضع إستراتيجية عربية بشأن الاقتصاد الأخضر** ..... 87

**ثامناً- الخلاصات والتوصيات** ..... 92

## قائمة الجداول

1- مسارات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة ..... 6
2- أنشطة أبرز المنظمات في مجال الاقتصاد الأخضر على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي ..... 12
3- البطالة والعدد المتوقع للوظائف الجديدة المطلوبة في بلدان عربية مختارة ..... 19
4- قياس التقدم الاجتماعي استناداً إلى الإنجازات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ..... 24
5- مؤشرات الزراعة واستخدام المياه في مجموعة من بلدان المنطقة العربية ..... 35
6- نسبة الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية ..... 36

## المحتويات (تابع)

الصفحة

### قائمة الأشكال


1- عملية التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر ..... 7

2- الاقتصاد الأخضر وتحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي ..... 8

3- نسبة الشباب العرب من مجموع العاطلين عن العمل ..... 20

4- معدل بطالة الشباب العرب ..... 20

5- سكان المدن في البلدان العربية، 2010 ..... 28

6- الموارد المائية المتجددة في البلدان العربية، 2008 ..... 32

7- نسب الإنتاج الغذائي والسكان، 1990-2004 ..... 33

8- الإطار المفاهيمي لآثار تغيّر المناخ وتقييم قابلية تأثر الموارد المائية والقطاعات المرتبطة بها ..... 41

9- العناصر التي يمكن أن تكوّن الإطار المناسب للاقتصاد الأخضر ..... 88


### قائمة الأطر


1- أنواع الطاقة المتجددة تسمح بإنشاء أكثر من ألف شركة جديدة في تونس ..... 55

2- طاقة الرياح في مصر ..... 57

3- سياسات الإدارة البيئية وقدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على التنافس في المناطق الصناعية في الأردن ..... 59

4- دراسة حالة عن الاستثمار الأخضر في الصناعة الفندقية وعائداته ..... 63

5- حماية مصائد الأسماك في حوض المتوسط ..... 64

## المحتويات (تابع)

الصفحة


6- أمثلة مختارة عن استيفاء معايير البيئة في البناء والإسكان في العالم العربي ..... 65

7- النقل المستدام والمركبات التي تعمل على أنواع الوقود النظيف ..... 67

8- أجهزة لقياس المياه المستخدمة وتوفيرها في بلدان مجلس التعاون الخليجي ..... 69

9- جمع المياه للشرب في قرى صغيرة في الهند ..... 70

10- المعالجة البيولوجية لمياه الصرف الصحي في بحيرة المنزلة في مصر ..... 71

11- الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إدارة النفايات الصلبة البلدية في الإمارات العربية المتحدة ..... 72

12- الإيكولوجيا الصناعية في الدانمارك ..... 73

13- أمثلة على الزراعة الخضراء في المغرب وأوغندا ..... 74

14- اتفاق توفير المهارات الخضراء في أستراليا ..... 81

15- المسائل والقضايا الرئيسية في عملية التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر ..... 90

16- العناصر الأساسية لإستراتيجية وطنية/إقليمية للاقتصاد الأخضر ..... 90

## لمحة عامة

تشهد بلدان المنطقة العربية اليوم مرحلة تحوّل في مسارها الإنمائي، إذ تعارض شعوبها الأنظمة الحاكمة وتطالبها بتحسين ظروف المعيشة والحصول على الموارد وفرص العمل والمياه والبيئة النظيفة. وتسجل بلدان المنطقة تفاوتاً كبيراً في معدلات النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي على المستويين الوطني والإقليمي يستدعي إعادة نظر في النموذج الإنمائي الحالي. وسيكون للتحوّل نحو نموذج إنمائي جديد تأثير على استعمال الموارد الطبيعية وتوزيعها وتقييمها وإدارتها. وعند استعراض مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، يتبين أن معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي تقترب من تحقيق الغايات على الرغم من بعض التعثر في الهدف المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وحققت البلدان المتوسطة الدخل تقدماً متفاوتاً نحو غايات الأهداف الإنمائية، ويبقى من المستبعد أن تحقّق هذه الغايات أقل البلدان نمواً.

وقد أحرزت معظم البلدان عموماً تقدماً في رفع معدّلات الالتحاق بالتعليم رغم التزايد السريع في عدد السكان. إلا أن المخاوف ما زالت قائمة في المنطقة بشأن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتحسين صحة الأمهات. ويسهم انعدام السلام والأمن في السودان والصومال والعراق وفلسطين في تأخير هذه البلدان عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويُظهر النقص في المياه، والتصحر، وعدم الكفاءة في استعمال الموارد الطبيعية أن المنطقة ليست في مأمن عن معظم المشاكل البيئية التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر. ومع أن بعض البلدان حقق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي، قلّما أسهم هذا النمو في توليد فرص العمل، وكثيراً ما ترافق مع عدم المساواة في توزيع الدخل ومع خلل في معظم الخدمات الاجتماعية بما فيها التعليم والصحة. ومن أبرز الملامح المشتركة بين معظم هذه البلدان التوتر الاجتماعي الذي يتفاقم بسبب الخلل في الأنظمة الديمقراطية. والاضطرابات التي تشهدها هذه البلدان منذ مطلع عام 2011 ليست سوى دليل على الحاجة الملحة إلى وضع رؤية جديدة للتنمية المستدامة وتنفيذها في المنطقة.

وقد أدت الأزمة المالية والأزمة الغذائية وأزمة تغيّر المناخ، بما لها من انعكاسات على الموارد المائية والطاقة والبيئة، إلى نقل الحوار من المفاضلة بين الاقتصاد والبيئة إلى أهمية مفهوم التنمية المستدامة في تحقيق النمو الاقتصادي. ومن المقرر أن ينعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المشار إليه أيضاً باسم "ريو+20"، في عام 2012 لمتابعة ما تحقق منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عُقد قبل 20 عاماً في ريو دي جانيرو في عام 1992. ونشأت فكرة مؤتمر ريو+20 في إطار تكريس مفهوم

التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وبهدف استعراض مواضع التقدم والتأخر، وإعادة التأكيد على الالتزام السياسي بمبادئ التنمية المستدامة. وتجري التحضيرات لمؤتمر ريو+20 في ظل تزايد انشغال المجتمع الدولي بالقدرة على تطبيق مبدأ التنمية المستدامة على أرض الواقع.

ومن المقرر أن يركز مؤتمر ريو+20 على موضوعين في غاية الأهمية للمنطقة العربية اليوم، هما الاقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وتتولى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بتفويض من الجمعية العامة الإشراف على التحضيرات لمؤتمر ريو+20 على صعيد المنطقة، وقد نظّمت لهذا الغرض اجتماعات تشاورية مع العديد من الجهات المعنية بهدف وضع رؤية مشتركة للتحوّل إلى الاقتصاد الأخضر، وتحديد الخطوات المطلوبة والأولويات وفقاً لخصوصيات المنطقة العربية. وتُنفذ هذه الأعمال التحضيرية بالتعاون مع سائر هيئات الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات المتخصصة في جامعة الدول العربية، والبلدان الأعضاء.

وللاقتصاد الأخضر مكانة مهمة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وتحدد الأمم المتحدة الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يشهد ترابطاً بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وتحوّلاً في عمليات الإنتاج وأنماط الإنتاج والاستهلاك يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد وتنويعه، وخلق فرص العمل اللائق، وتعزيز التجارة المستدامة، والحد من الفقر، وتحقيق الإنصاف، وتحسين وتوزيع الدخل[1]. كما يساعد نهج الاقتصاد الأخضر على رسم إطار مؤسسي للتنمية المستدامة، إذ لا بد من اعتماد نهج المشاركة في التنمية، ولا يمكن تحقيق الاقتصاد الأخضر إلا من خلال رؤية مشتركة، تشجع الإبداع، وتحظى بالدعم الواسع من مختلف عناصر المجتمع، أي الحكومات، وهيئات القطاع الخاص، والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف، والمستهلكين.

فيما يلي أربع حجج مؤيدة لاعتماد نهج الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المنطقة العربية:

(أ) الأدلة الدولية التي تُثبت أن الاقتصاد الأخضر يتيح مجالات تبشر بتحقيق التنمية. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يسمح تحويل الاستثمارات "الضارة بالبيئة" إلى استثمارات "خضراء" بتحسين

(1) في هذا السياق، يحصل هذا التحويل من خلال المساهمة في الحد من كمية النفايات والتلوث واستعمال الموارد.

الأداء الاقتصادي على المدى الطويل، وزيادة مجموع الثروات العالمية مع الحفاظ على مخزون الموارد المتجددة، والحد من المخاطر البيئية، وإعادة بناء القدرات لتحقيق الازدهار في المستقبل؛

(ب) المبادرات والمشاريع النموذجية والسياسات الناجحة في المنطقة العربية، والتي تتمحور حول مفاهيم الاقتصاد الأخضر، ويتطلب تقييم هذه التجارب بأسلوب نقدي منهجي إجراء مزيد من البحث والتدقيق، لاستخلاص الدروس والاستفادة منها في صياغة سياسات التنمية وزيادة فرص النجاح؛

(ج) التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر يقدم فرصة قيّمة لاعتماد نماذج إنمائية تُعطى الأولوية فيها لبناء المؤسسات وللعمل بنهج المشاركة في التنمية؛

(د) مؤتمر ريو+20 فرصة فريدة تتيح للبلدان العربية أن تستكشف سبل تنسيق السياسات وتعزيز التعاون الإقليمي حتى تتمكن بعد ريو+20، من اعتماد وتنفيذ برنامج عمل قوامه الالتزام المتجدّد بتحقيق التنمية المستدامة.

وتبدو آفاق النمو الاقتصادي على المدى المتوسط في المنطقة رهناً بآثار الأزمة المالية والأزمة الغذائية. ففي حال استمر الوضع على تعثره، سيؤدي انخفاض المساعدات الإنمائية لأقل البلدان نمواً، وانخفاض تحويلات العاملين والاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف البلدان إلى تراجع مستويات الاستثمار العامة، وإلى إضعاف إمكانات النمو الاقتصادي. ويُحتمل أن يتفاقم هذا الوضع بفعل الضغوط التضخمية لأن معظم البلدان اعتمدت سياسات نقدية مرنة لكي تستمر في تمويل البرامج الاجتماعية. ويتزايد القلق إزاء هذا الوضع منذ مطلع عام 2011، وجرت محاولات للتخفيف من حدة التوتر الاجتماعي من خلال زيادة الإعانات الغذائية والوظائف الحكومية. وصحيح أنه من الصعب تطوير برامج اجتماعية محددة الهدف، إلا أنها حيوية إذا ما أرادت بلدان المنطقة أن تحقق النمو والاستقرار لاقتصادها إلى جانب ضمان الحماية الاجتماعية.

وعلى إثر الثورات والانتفاضات التي شهدتها البلدان العربية في الآونة الأخيرة، والتي عُرفت "بالربيع العربي"، ازداد الأمل بالانتقال إلى الديمقراطية. وعلى المدى الطويل، عندما تنجح عملية الانتقال إلى الديمقراطية وتنشأ المؤسسات الجديدة وتصبح فاعلة، سيساعد انتشار الديمقراطية والحرية على نطاق أوسع على تهيئة بيئة عمل أفضل، وتشجيع الاستثمار في الإنتاج، وتعزيز الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة، ما سيؤدي إلى زيادة فرص العمل والحد من البطالة. ولكن المنطقة ستواجه تحديات كبيرة في

الأجلين القصير والمتوسط. وبسبب حالة عدم اليقين التي تكتنف طبيعة المؤسسات التي ستحكم كل بلد، وسياسات الاقتصاد الكلي التي ستُتَبع، توقفت الاستثمارات وتباطأ النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان. والبلدان الأكثر تأثراً بالربيع العربي طلبت من المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي لها في العام المقبل، وتحديداً تخصيص مبلغ مليار دولار لتونس، ومبلغ يتراوح بين 10 و12 مليار دولار لمصر، وهذا ما أقره قادة العالم أثناء قمة مجموعة البلدان الثمانية التي عُقدت في أواخر أيار/مايو 2011.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد مجموعة من الأولويات والخطوات الكفيلة ببلورة موقف مشترك بين البلدان العربية بشأن الاقتصاد الأخضر. وهذه الأولويات هي التالية:

(أ) عدم إسقاط خصوصيات المنطقة العربية من الحسابات مع الاعتراف بالفوارق الكبيرة بين مجموعات البلدان داخل المنطقة؛

(ب) إشراك جميع عناصر المجتمع المدني والقطاع الخاص في جميع مراحل تحديد الرؤية وتنفيذها؛

(ج) الاستفادة من التجارب الناجحة وكذلك التعلم من المبادرات المتعثرة في التنمية المستدامة، لا سيما المجالس الوطنية للتنمية المستدامة؛

(د) اقتراح رؤية لتنفيذ أنشطة الاقتصاد الأخضر باعتبارها جزءاً من عملية بناء الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في البلدان العربية؛

(هـ) اقتراح إطار للرصد والتقييم عند إطلاق المشاريع الخضراء يكون الهدف منه العمل باستمرار على قياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي لأنشطة الاقتصاد الأخضر التي تُنفّذ في المنطقة؛

(و) الاستفادة من فرصة انعقاد مؤتمر ريو+20 لحشد الدعم الدولي.

واقتُرحت عدة إصلاحات لتكييف الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة القائم حالياً مع رؤية الاقتصاد الأخضر. ولذلك من الضروري أن تبذل الحكومات جهوداً لتحديد خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية

للتنمية المستدامة وتنفيذها، ودمج هذه الاستراتيجيات مع الإستراتيجيات الحكومية الشاملة، وزيادة مشاركة السلطات المحلية والمجتمع المدني في جميع مراحل وضع الخطط الإنمائية وتنفيذها ومتابعتها، وتعزيز التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة. كما لا بد من تطوير آليات منتظمة لرصد جميع الخطوات المتخذة وتقييمها.

وقد أبدت البلدان العربية آراءها في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر خلال الاجتماع التحضيري العربي لمؤتمر ريو+20 الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر 2010[2]. وقد شدّدوا على أن أي مفهوم للاقتصاد الأخضر يُتفق عليه في المستقبل لا يجوز أن يكون بديلاً عن التنمية المستدامة بل أداة لتحقيقها.

وأي مفهوم دولي يُعتمد للاقتصاد الأخضر، يجب أن يقوم على مبدأ الانتقال التدريجي إلى الاقتصاد الأخضر بطرق تتماشى مع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد، وعن طريق اعتماد السياسات الملائمة.

ومن أجل تحويل الاقتراحات إلى خطوات عملية للانتقال بكفاءة إلى الاقتصاد الأخضر، لا بد من إشراك القطاع الخاص في الإطار المؤسسي. فلهذا القطاع مكانة هامة في ضمان كفاءة الاستثمارات والتوفيق بين ثقافة الشركات في التقيّد بمتطلّبات السلامة البيئية والتنمية المستدامة ومفهوم الاقتصاد الأخضر.

وفيما يلي التوصيات الرئيسية التي يمكن العمل بها:

(أ) برنامج عمل الاقتصاد الأخضر هو برنامج واسع النطاق يُعنى بجميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. من هنا ضرورة تنفيذ أنشطة الاقتصاد الأخضر بعد ترتيب الخطوات بحسب الأولوية في القطاعات الرئيسية التي تؤثر على المجتمعات العربية على المدى القصير، وخاصة على الشباب والنساء والفقراء والفئات الضعيفة؛

(ب) على الرغم من تعدد قصص النجاح المرتبطة بالمبادرات العربية في سياق الاقتصاد الأخضر، لا بد من القيام بمسح شامل لجمع أفضل الممارسات والدروس المستفادة الأخرى لتوثيق هذه المبادرات العربية في مجال الاقتصاد الأخضر والاستفادة منها في بلدان أخرى؛

(2) ESCWA, 2011. Arab Regional Preparatory Meeting for the United Nations Conference on Sustainable Development (Rio+20). Cairo, 16-17 October 2011 (E/ESCWA/SDPD/2011/WG.5/8).

(ج) من أجل تشجيع فرص العمل الخضراء في المنطقة العربية في مناخ الانتقال إلى الديمقراطية الذي تشهده عدة بلدان عربية، لا بد من تلبية الحاجة إلى التدريب وتنمية المهارات لدعم الابتكار والبحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا الخضراء من البلدان المتقدمة؛

(د) من الضروري تعزيز قدرات المجتمع المدني في المنطقة وتشجيع الشراكات الكفيلة بتحفيز الانتقال الفعلي إلى اقتصادات أكثر مراعاةً للبيئة في المنطقة. ويمكن أيضاً تنفيذ برامج ومشاريع خاصة لدعم الاستثمار الأخضر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار الأخضر الذي تقوم به هذه الشركات، لا سيما في توليد فرص العمل ومصادر الدخل الخضراء من خلال الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛

(هـ) تعزيز الطلب على الاقتصاد الأخضر من خلال زيادة الوعي بين المستهلكين ومجموعات المجتمع المدني. والوصول إلى المعلومات هو من الأدوات الأساسية التي تعرّف المستهلكين بانعكاسات قراراتهم الاستهلاكية. ولتحقيق ذلك، لا بد من بناء شراكات مع المستهلكين ومنظمات المجتمع المحلي ووسائل الإعلام بهدف التوعية بمفاهيم الاقتصاد الأخضر ومبادئه؛

(و) تكثيف برامج بناء القدرات للقطاعات العامة والخاصة في مجال الاقتصاد الأخضر مع التشديد على دور منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛

(ز) نجاح مبادرات الاقتصاد الأخضر يتوقف على بناء شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص لمد الجسور بين الأوساط البيئية والاقتصادية والمالية؛

(ح) الاقتصاد الأخضر لا يقتصر على السياسات الصناعية أو الأنشطة المنخفضة الكربون، بل يجب أن يغطي نطاقاً واسعاً من السياسات التي تشمل القطاعات الإنتاجية والبيئية في المنطقة العربية، بما فيها الأنظمة والإصلاحات المطلوبة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛

(ط) تكييف المبادرات والمواقف العربية مع برامج العمل العالمية، وتشجيع المشاركة الكاملة مع النظراء في سائر المناطق النامية، ما يسمح بالاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب وتفعيل الأنشطة المشتركة بين المناطق والكفيلة بدعم التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛

(ي) تشجيع التعاون الدولي لدعم البلدان النامية خاصة في مجال نقل التكنولوجيا، والتمويل الأخضر، وتمويل المشروعات الصغيرة، والتجارة والاستثمارات، وأفضل الممارسات المعتمدة في آليات التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، ولا بد من إبراز دور الأمم المتحدة ومختلف وكالاتها، لا سيما في دعم مفهوم الاقتصاد الأخضر في البلدان الأعضاء؛

(ك) تطوير نماذج وأساليب اقتصادية إقليمية لتقدير كلفة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وفوائده، وتقييم دوره في تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر في المنطقة، وتطوير مؤشرات موثوقة خاصة بالمنطقة لقياس التقدم المحرز في أنشطة الاقتصاد الأخضر؛

(ل) تشجيع الحكومات العربية على تبني مفاهيم الاقتصاد الأخضر وتهيئة مناخ استثماري لجذب المشاريع والتكنولوجيات، ووضع أطر مؤسسية وطنية وإقليمية لتسهيل التنسيق بين الهيئات المعنية بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

## مقدمـــة

الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان وتقليص الفوارق الاجتماعية على المدى الطويل، وكذلك إلى التخفيف من احتمالات تعرض أجيال المستقبل لمخاطر تدهور النظم البيئية ونضوب الموارد الإيكولوجية[3]. وفي الأعوام الأخيرة، انتقل مفهوم التنمية المستدامة من نهج "محوره يرتكز على البيئة"، حيث التركيز على الاعتبارات البيئية إلى نموذج يشترط تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأنشطة غير ملوثة أو قليلة التلوث، ترتكز على كفاءة استخدام الموارد لحماية التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي. وهذا النهج ضروري لحماية البيئة، لا بل هو السبيل الوحيد لتحويل الاقتصاد إلى أنشطة تخلق فرص العمل وتشمل جميع فئات المجتمع.

وبتفويض من الجمعية العامة للأمم المتحدة، تتولى الإسكوا الإشراف على التحضيرات على مستوى المنطقة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المشار إليه باسم "ريو+20"، والذي من المقرر عقده في عام 2012 لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (الذي عُقد في ريو دي جانيرو، من 3 إلى 14 حزيران/يونيو 1992). وينعقد هذا المؤتمر في ظل تزايد انشغال المجتمع الدولي بالقدرة على تطبيق مبدأ التنمية المستدامة على أرض الواقع[4]. وعلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، تفاقمت آثار الأزمة الغذائية في عامي 2008 و2009، فبات مليار شخص في العالم على الأقل معرّضين لخطر الجوع. وفي الوقت نفسه، أدت الأزمة المالية الدولية إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر في العديد من بلدان العالم، وهذا الوضع دفع إلى إعادة النظر في مقوّمات النمو الاقتصادي وفي مبادئ السياسة الإنمائية.

وعلى الصعيد البيئي، تشير التقديرات الواردة في تقرير التقييم الرابع الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ في عام 2007، في سياق متابعة الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ، إلى ازدياد في كمية الانبعاثات في العالم بنسبة يُحتمل أن تصل إلى 70 في المائة، وإلى ارتفاع في درجة الحرارة بمعدّل يحتمل أن يتراوح بين أربع وست درجات مئوية في أواخر القرن الجاري وفقاً لسيناريوهات مختلفة. وتتجاوز هذه التقديرات الهدف المتفق عليه في كوبنهاغن وهو ألا يتخطى معدل الارتفاع درجتين مئويتين في أواخر القرن الحادي والعشرين. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، ستصبح ندرة

---

(3) United Nations Environment Programme (UNEP), 2010, *Green Economy Report: A Preview*.

(4) لخصت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند) هذا المبدأ عام 1987 في هدف تلبية حاجات الحاضر من دون التأثير على قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها.

المياه بحلول عام 2030 ظاهرة مزمنة، تطرح تحديات كبيرة على صعيد السياسات والمبالغ اللازمة لضمان الحصول على المياه النظيفة[5].

وفي الأعوام الأخيرة، يعتبر المجتمع الدولي الاقتصاد الأخضر سبيلاً للانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة. وهذا النموذج هو إطار يهدف إلى تفعيل مفهوم التنمية المستدامة من خلال تشجيع الاستثمار في البيئة كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام (النمو الأخضر) والحد من الفقر. ويتطلب الاقتصاد الأخضر دمج الاعتبارات البيئية في أي نموذج أو سياسة أو مشروع للتنمية الاقتصادية اعتباراً من المراحل الأولى للتصميم والإعداد.

والنقاش الذي يدور حالياً حول هذا المسار يهم المنطقة العربية، لما يتيحه هذا التحوّل من إمكانات لمعالجة بطالة الشباب، وتحقيق النمو المتوازن، ومعالجة ندرة المياه والتصحر. وقد اتخذ العديد من بلدان المنطقة مبادرات لمعالجة هذه المشاكل في إطار الاقتصاد الأخضر.

وأعدت الإسكوا تقريراً حول مبادئ الاقتصاد الأخضر والفرص التي يتيحها والتحديات التي يطرحها في المنطقة العربية، بهدف دعم التحضيرات الإقليمية لمؤتمر ريو+20. ويأتي هذا التقرير، المدرج في هذا الاستعراض، حصيلة سلسلة من الاجتماعات الاستشارية تناولت عدة مواضيع، وتخللتها مناقشات شاركت فيها قطاعات مختلفة، وكذلك يهدف إلى توضيح مفهوم الاقتصاد الأخضر من المنظور الإقليمي.

(5) UN-Water and FAO, 2007, *Coping with Water Scarcity: Challenge of the Twenty-first Century*; and UN-Water, 2009, *World Water Development Report 3*.

# أولاً- الاقتصاد الأخضر: المبادئ والإطار المفهومي

## ألف- معلومات وتعاريف

في عام 1987، تناولت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، المعروفة باسم "لجنة برونتلاند"، مفهوم التنمية المستدامة. والمقصود بهذا المفهوم معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة متوازنة، تسمح بتلبية حاجات أجيال الحاضر من دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتها(6). ولم تغفل المناقشات العامة حول عناصر التنمية المستدامة أهمية الحكم السليم والتمويل بصفتهما عنصرين أساسيين لتحقيق التنمية المستدامة.

فمفهوم الاقتصاد الأخضر نشأ في البداية مساراً مقترحاً للتغلب على الأزمات المالية والغذائية والمناخية. وفي هذا السياق، أُطلقت مبادرة الأمم المتحدة للاقتصاد الأخضر في عام 2008 ونصت على أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر هو عبارة عن عملية إعادة تشكيل لمشاريع الأعمال والبنية الأساسية بحيث تستطيع تحقيق عائدات أفضل على استثمار رأس المال الطبيعي والبشري والاقتصادي، وتستطيع في الوقت نفسه الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتخفيض الكمية المستخرجة والمستعملة من الموارد الطبيعية، وتقليل النفايات، والحد من التفاوت الاجتماعي(7). ولاستكمال هذه المبادرة، صدرت الاتفاقية البيئية العالمية الجديدة بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة لتشجيع البلدان على اتخاذ تدابير لإطلاق الاقتصاد الأخضر باعتباره وسيلة للتغلب على الأزمة الاقتصادية ومكافحة تغيّر المناخ. وبحلول كانون الثاني/يناير 2009، التزمت عدة بلدان، منها كوريا الجنوبية واليابان، باستثمار مليارات الدولارات في مشاريع لخلق فرص العمل وتوليد الدخل ترتكز على استراتيجيات النمو الأخضر والمنخفض الكربون(8). ثم نفذت الصين سلسلة من المشاريع الخضراء في قطاعات اقتصادية إستراتيجية موجهة نحو الاستثمار في التخفيف من آثار تغيّر المناخ.

---

(6) NGO Committee on Education, 1987, *Our Common Future: Report of the World Commission on Environment and Development*, available at www.un-documents.net/ocf-ov.htm.

(7) UNEP, *Green Economy Initiative*, available at http://www.unep.org.

(8) UNEP, 2009, *Japan and the Republic of Korea launch green new deals*.

ونهج الاقتصاد الأخضر هو النهج الذي يساعد في تحويل هذا المبدأ إلى واقع. ويُفترض أن يؤدّي إدراج الاعتبارات البيئية في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والإستهلاك وصياغة السياسات إلى تصحيح الخلل الاجتماعي والاقتصادي والحد من التدهور البيئي. والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إذ يساهم في الحد من الفقر وتوليد فرص عمل جديدة. لذلك يمكن استعمال هذه الأهداف مقياساً لتقييم تطبيق مفاهيم الاقتصاد الأخضر في الخطط الإنمائية الوطنية والقطاعية.

ويعبّر انتشار مفهوم الاقتصاد الأخضر عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي للتنمية المستدامة، وكذلك البعد الاجتماعي، إذ يهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الرفاه. كما يفسح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد إطار مفهومي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة، بل يكرّس التكامل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولم يتوصّل العالم بعد إلى تعريف متفق عليه للاقتصاد الأخضر. إلا أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعرّف هذا الاقتصاد بأنه الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان والحد من عدم المساواة على المدى البعيد، من دون تعريض الأجيال المستقبلية لمخاطر تدهور النظم البيئية ولندرة الموارد الإيكولوجية البيئية[9]. وفي الآونة الأخيرة عدّل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريف الاقتصاد الأخضر، بحيث أصبح الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان وتحقيق الإنصاف الاجتماعي، ويسهم في الحد من المخاطر الناجمة عن تدهور النظم البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية[10].

وفي آذار/مارس 2010، اتفق فريق الأمم المتحدة المعني بإدارة مسائل الاقتصاد الأخضر، الذي يضم عدداً من منظمات الأمم المتحدة في إطار فريق إدارة البيئة الذي يشرف عليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على أن الاقتصاد الأخضر هو مفهوم يضمّ مجموعة من السياسات للاستثمار في القطاعات المهمة بيئياً، وتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وهذه السياسات هي حصيلة مجموعة من النُهُج والمفاهيم والأفكار والمبادئ الاقتصادية التي برز العديد منها في الأعوام العشرين الماضية[11].

---

(9) UNEP, 2010، مصدر سبق ذكره.

(10) UNEP, 2011, *Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication*, available at www.unep.org/greeneconomy.

(11) UNEP, First Meeting of the Issue Management Group on a Green Economy (Washington, D.C., 23-24 March 2010).

ويتضح مما سبق أن مفهوم الاقتصاد الأخضر تطور من توجّه نحو إيجاد وسيلة للتغلب على الأزمة المالية العالمية والأزمة المناخية بتحقيق نمو منخفض الكربون، إلى توجه لدعم الاقتصاد عن طريق الاستثمار في القطاعات البيئية.

وعلى ضوء هذه التعاريف، يتضح أن أسس الاقتصاد الأخضر تنطلق من تشجيع الاستثمار ودعم الاقتصاد من خلال القطاعات البيئية، وتأمين مسار لتحقيق التنمية المستدامة، وضمان مبادئ ريو التي صادقت البلدان عليها في عام 1992. غير أن البلدان العربية ركزت على أن اعتماد أي مفهوم للاقتصاد الأخضر يجب أن يكون عبر عملية تحوّل تدريجي بطرق تتوافق مع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد، وأن يتزامن مع وضع السياسات الملائمة لتكريس مثل هذا المفهوم[12].

ومن موقع حكومات البلدان المتقدمة والبلدان النامية، يمكن الاستفادة من الفرص المتاحة وتنمية القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي الأخضر. ومع أن المناقشات ربطت الاستثمارات في الاقتصاد الأخضر باستراتيجيات النمو الأخضر المنخفض الكربون في البداية، نضج مفهوم خصائص الاقتصاد الأخضر وعناصره وتطورت مع الوقت. وأصبحت نماذج الاقتصاد الأخضر أوسع نطاقاً، وباتت تشمل الاستثمارات والإجراءات التي تعالج مجموعة من تحديات الإدارة البيئية بدلاً من أن تقتصر على معالجة تغيّر المناخ والمشاريع المنخفضة الكربون. كما لم تعد مبادرات الاقتصاد الأخضر تقتصر على تحقيق النمو الاقتصادي الأخضر القصير الأجل، بل اكتسبت بعداً استراتيجياً، يركز على تحويل نماذج التنمية الاقتصادية لكي تدعم جهود تحسين الظروف الاجتماعية من خلال القضاء على الفقر، وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل.

## باء- العناصر والمسارات

تتوافق الآراء حالياً حول خصائص الاقتصاد الأخضر، ويتسع التوافق على عناصره الرئيسية. وتشمل هذه العناصر المجموعة الكاملة من الوسائل والأدوات المتاحة لصانعي السياسات، مثل فرض الضرائب والأعباء، وإلغاء الإعانات المضرة بالبيئة، ووضع المعايير والأنظمة، وتوفير التعليم وتنمية المهارات، وبناء المؤسسات، وتطوير المعرفة، وبناء القدرات في مجال جمع البيانات وتقييمها، وتحسين التخطيط والحكم[13].

(12) ESCWA, 2011. Arab Regional Preparatory Meeting for the United Nations Conference on Sustainable Development (Rio+20). Cairo, 16-17 October 2011 (E/ESCWA/SDPD/2011/WG.5/8).

(13) المرجع نفسه.

وفي هذا السياق، من المفيد التفكير في مسارين للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر (انظر الشكل 1). وهذان المساران هما: (أ) إطلاق المشاريع الخضراء الذي يشمل إطلاق مشاريع جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تراعي الاعتبارات البيئية في المرحلة الأولى من تصميم المشروع ثم في جميع مراحل تنفيذه ورصده وتقييمه؛ (ب) إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك و/أو تصحيحها من خلال تحسين أدائها البيئي. وهذان المساران متكاملان ومترابطان، ويمكن دعمهما بسلسلة من السياسات والبرامج الحكومية التي تشجع القطاع الخاص والمجتمع المدني على المشاركة، وتضمن التزام الجهات المعنية في المنطقة بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وفي الجدول 1 أمثلة عن الإجراءات الممكنة في المسارين.

كما تدعم مبادرات الاقتصاد الأخضر الإجراءات المستدامة على صعيد الاستهلاك والإنتاج. ويجب أن تُبذَل جهود لضمان الاتساق العالمي والإقليمي والوطني بين إستراتيجيات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من جهة، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في إطار التنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك مثلاً من خلال التركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

**الجدول 1- مسارات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة**

| إطلاق المشاريع الخضراء | إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك |
|---|---|
| <u>إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة</u><br>• تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع والخدمات البيئية<br>• إنتاج الطاقة المتجددة وتوزيعها<br>• تشجيع المناهج الخضراء والأنشطة الابتكارية وأنشطة البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا على المستوى الإقليمي<br>• تعزيز روح المبادرة والتثقيف وإعادة التدريب<br><br><u>المنافع المتوقعة</u><br>• تشجيع الأنشطة شبه الخالية من الكربون<br>• إتاحة مجالات جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي<br>• إيجاد فرص عمل جديدة<br>• إيجاد مصادر جديدة للدخل<br>• تشغيل الشباب في قطاعات جديدة | <u>إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة من خلال تحويل الأنشطة الاقتصادية الحالية إلى أنشطة خضراء</u><br>• تشجيع النقل المستدام<br>• تحويل مشاريع البناء والتصميم إلى مشاريع خضراء<br>• تحويل مشاريع إنتاج الكهرباء إلى مشاريع خضراء<br>• تحسين كفاءة أنظمة إدارة المياه وعمليات تحلية المياه وتوزيعها<br>• تشجيع سبل العيش المستدام والزراعة المستدامة<br><br><u>المنافع المتوقعة</u><br>• الحد من انبعاثات الكربون<br>• تحسين النقل العام<br>• تخفيض الشح المائي<br>• تحسين الأمن الغذائي<br>• تنمية المناطق الريفية وزيادة الدخل<br>• الحد من تدهور الأراضي والتصحر |

**الشكل 1- عملية التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر**

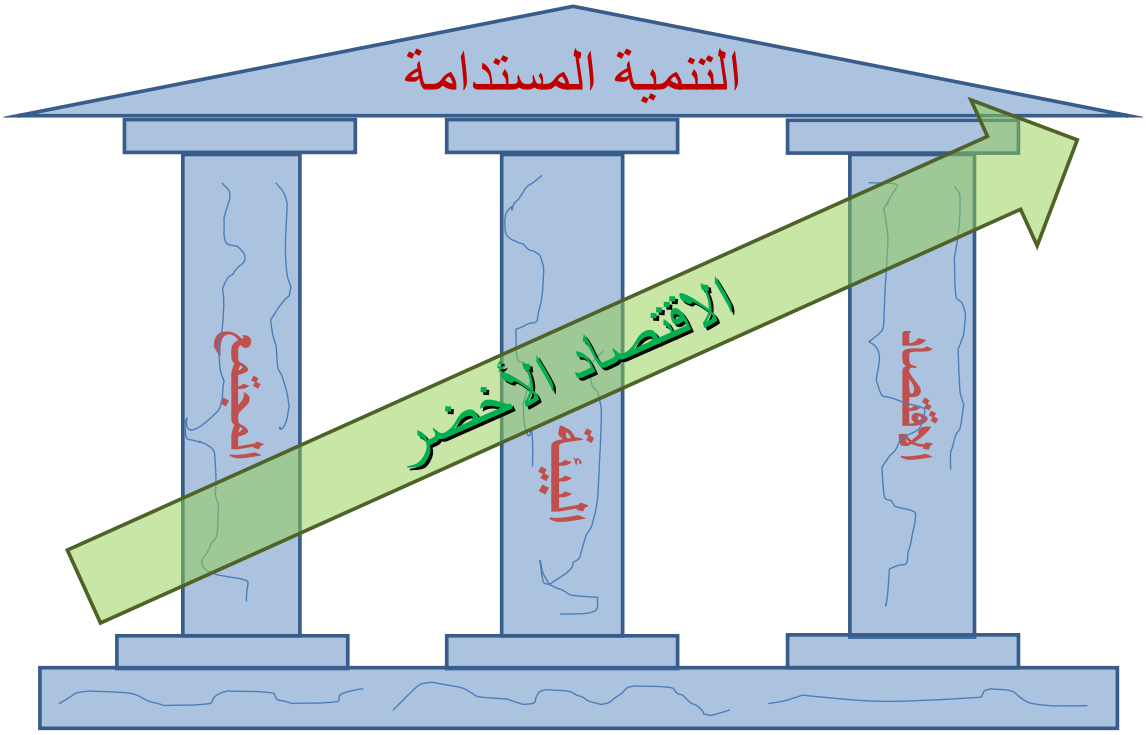


ويمكن اعتبار الاقتصاد الأخضر أداة لتحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي (انظر الشكل 2). وتتوافق الآراء عموماً حول ضرورة أن يتطابق الاقتصاد الأخضر مع مبادئ ريو التي صيغت منذ عشرين عاماً في المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية، وتحديداً (أ) مبدأ الوقاية من التلوث؛ (ب) ومبدأ "الملوث يدفع"؛ (ج) ومبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة.

وخلاصة القول إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة هو إدراج القضايا البيئية في جميع الأنشطة الحالية (أي أنشطة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر) والأنشطة المستقبلية (أي إطلاق المشاريع الخضراء). وبهذه الطريقة، ينخفض محتوى الكربون ومجموع الانبعاثات من الأنشطة الاقتصادية، فتؤدي الآثار المضاعفة لهذه الأنشطة إلى تعزيز الاستثمار، وتحفيز النمو الاقتصادي وتحسين إيجاد فرص العمل. ويسهم تحسين الدخل بدوره في الحد من الفقر.

**الشكل 2- الاقتصاد الأخضر وتحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي**

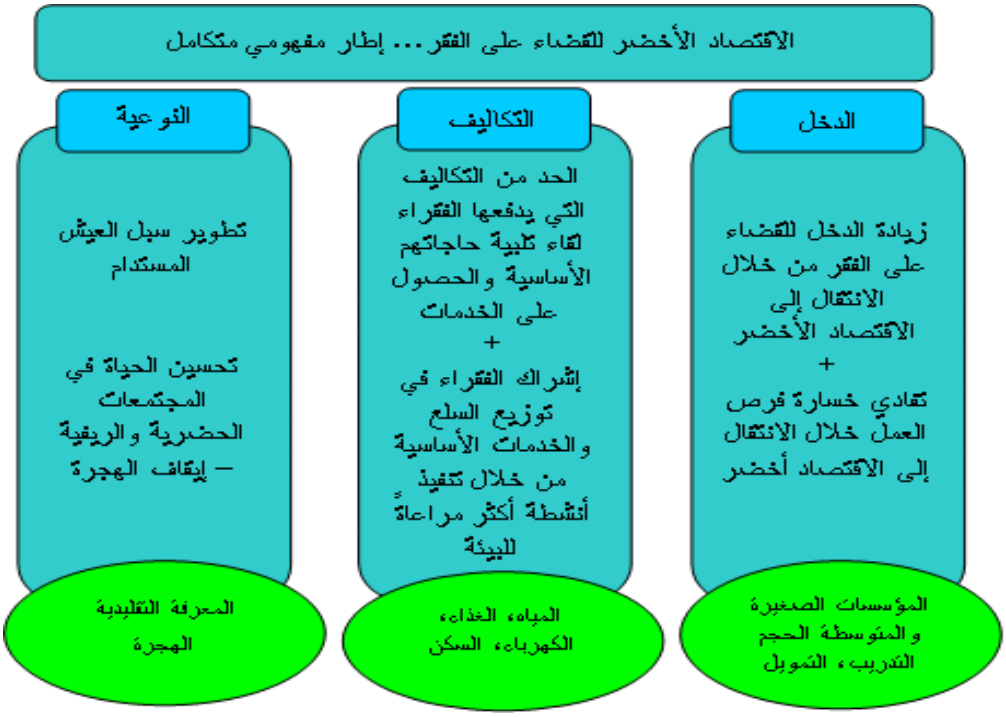


**جيم- التحضيرات الإقليمية لمؤتمر ريو+20**

تتولى الإسكوا الإشراف على التحضيرات الإقليمية لمؤتمر ريو+20 بالتنسيق مع الأمانة الفنية لجامعة الدول العربية ومنظمات إقليمية أخرى. وفي هذا السياق، تعاونت الإسكوا مع هيئات عربية وإقليمية لتنظيم عدد من اللقاءات الإقليمية وورشات العمل الاستشارية ودورات بناء القدرات. وعلى سبيل المثال، دعت ورشة العمل الإقليمية حول التجارة والبيئة: تطوير قطاع السلع والخدمات البيئية في المنطقة العربية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر (بيروت، 15-16 كانون الأول/ديسمبر 2010) إلى صياغة تعريف واضح لأهداف الاقتصاد الأخضر وبلورتها على المستوى الإقليمي. وخلال الورشة، طُرحَت مسائل متعلقة بالنهج المزدوج المُعتمَد حالياً، وتحديداً النهج القائم على التنمية المستدامة، والنهج القائم على الاقتصاد الأخضر، واحتمال أن يغلب النهج الثاني على الأول. من هنا ضرورة أن تحرص كل منطقة على أن يعزز الاقتصاد الأخضر التنمية المستدامة لا أن يكون بديلاً عنها. كما أُثير نقاش حول مستوى تطبيق مفاهيم الاقتصاد الأخضر، أي المستوى الكلي أو الجزئي، لأن كل مستوى ينطوي على انعكاسات مختلفة على مستوى

السياسات. ويجب مراعاة اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان العربية عند اتخاذ موقف عربي مشترك بشأن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

ونظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا، بالتنسيق مع الإسكوا ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، حلقة الحوار الثالثة حول مقومات الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج في المنطقة العربية في كانون الثاني/يناير 2011. وأدت هذه اللقاءات إلى التوعية بالتحضيرات العربية لمؤتمر ريو+20، وبشأن مفاهيم الاقتصاد الأخضر وما يتيحه من فرص وما يصطدم به من تحدّيات في المنطقة. وصدرت عن هذه اللقاءات توصيات بربط الاستهلاك والإنتاج المستدامين بالاقتصاد الأخضر مع أهمية تحديد القطاعات التي تحظى بالأولوية في قيادة عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

ونظمت الإسكوا ورشة العمل الإقليمية حول السياسات الاقتصادية بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد باسل فليحان المالي في لبنان لدعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر (تموز/يوليو 2011). وحضر هذه الورشة ممثلون عن البلدان العربية لمناقشة الإصلاح المطلوب للسياسات الاقتصادية بهدف تسهيل تحويل الاستثمارات نحو القطاعات الخضراء، وتشجيع الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة، على نحو مجدٍ يراعي مقوّمات الإنصاف ويمكن تحقيقه في الوقت المناسب. وهدفت الورشة إلى تطوير مفاهيم الاقتصاد الأخضر، والتوصل إلى توافق آراء حول إمكانياته في المنطقة العربية، وتسليط الضوء على مجموعة السياسات اللازمة لتطوير الاقتصاد الأخضر. كما ركزت الورشة على بناء قدرات المشاركين في مجال تطوير السياسات المالية كوسيلة للتحول إلى الاقتصاد الأخضر، وأتاحت المجال لممثلي وزارات المالية وسائر المشاركين المختصين لتبادل الخبرات والمعرفة والدروس المستفادة في ما بينهم ومع ممثلي البلدان الأعضاء المشاركين في التحضير لمؤتمر ريو+20. وصدر عن الورشة بيان مشترك حدد الأولويات الإقليمية من وجهة نظر عربية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة. كما شددت الورشة على الحاجة إلى إعداد دراسات جدوى اقتصادية وفنية للمشاريع البيئية من أجل تقديمها إلى السلطات المالية أو الاقتصادية أو الجهات المسؤولة عن التخطيط. وينبغي أن تركز هذه الدراسات على المنافع والتكاليف المالية والميزات المتوقعة على المدى القصير والمدى البعيد من تنفيذ المشروع المقترح. ويمكن أن تندرج هذه العملية في إطار السياسات المراعية لمبادئ المحاسبة البيئية.

وكذلك نظمت الإسكوا، بالتعاون مع مركز الغاز في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، اجتماع فريق الخبراء حول خفض الانبعاثات في قطاع النقل (بيروت، 5-6 تموز/يوليو 2011)، الذي دعا إلى

اعتماد تقنيات أحدث ووقود أنظف، وخاصة الغاز الطبيعي، وإلى تنفيذ التشريعات وتطبيق المواصفات والمعايير اللازمة للحد من الانبعاثات في قطاع النقل. وخلُص الاجتماع إلى التوصية بزيادة المحفزات لتشجيع الاستثمار الخاص، والاستفادة من آليات التمويل الدولية المتاحة لتنفيذ مشاريع البنية الأساسية اللازمة، وبناء القدرات الوطنية وإعداد برامج التوعية بشأن تكنولوجيا المعلومات ووضع المعايير للصيانة ونقل المعرفة، وتطوير التكنولوجيات الملائمة لخصوصيات كل بلد، ودعم عمليات البحث والتطوير، ونشر التجارب الناجحة ميدانياً.

وعُقدت ورشة عمل إقليمية اشتركت في تنظيمها منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والإسكوا حول الوظائف الخضراء. وكان الهدف منها التعريف ببرامج منظمة العمل الدولية حول الوظائف الخضراء والتوعية بشأنها، وتحديد السبل الكفيلة بإيجاد فرص عمل للشباب في القطاعات الخضراء. وقُدمَت خلال الورشة دراسة حالة عن لبنان بهدف تقييم الوظائف الخضراء في قطاعات الطاقة والبناء والزراعة/الأحراج وإدارة النفايات. وخلصت الورشة إلى عدد من التوصيات منها إعداد دراسات المتابعة لسد النقص في فرص العمل اللائق، وتقديم تحليل مفصل عن فرص العمل في مجال تحويل مختلف القطاعات إلى قطاعات غير ضارة بالبيئة، وتشجيع الحوار الاجتماعي، وتوعية الجهات الفاعلة كلها وبناء قدراتها لتشجيعها على وضع برامج العمل لحماية البيئة، وتنفيذ السياسات التي تشجع الاقتصاد الأخضر والوظائف الخضراء. كما ينبغي إيجاد حوافز مالية إضافية لتشجيع الممارسات الخضراء. وشددت هذه الورشة أيضاً على أهمية سد النقص في المهارات لتشجيع الوظائف الخضراء عن طريق التدريب المهني والفني.

ونظمت الإسكوا والمنظمة العربية للتنمية والتعدين بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي وجامعة الدول العربية مؤتمراً إقليمياً حول دور الصناعات الخضراء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية. وكان الهدف من هذا المؤتمر اعتماد مفهوم الصناعات الخضراء والتوصّل إلى مفهوم وموقف موحّد حول أولويات الصناعات الخضراء في المنطقة وتشجيع مشاريع الطاقة المتجدّدة على الصعيدين المحلي والإقليمي.

ونظمت الإسكوا الاجتماع الإقليمي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) في تشرين الأول/أكتوبر 2011. وكان الهدف من هذا الاجتماع تحقيق التوافق بين الجهات المعنية في المنطقة

حول أهداف المؤتمر الدولي والمواضيع التي سيتناولها. وقد ناقش المشاركون في الاجتماع التحضيري الإنجازات والعقبات في تنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية وفي تطبيق نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى المعنية بالتنمية المستدامة؛ والتحدّيات الجديدة والناشئة التي يُحتمل أن تعوق مسيرة التقدّم نحو تحقيق التنمية المستدامة؛ والفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر والتحديات التي يطرحها في المنطقة العربية في سياق تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وبناء الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

وشارك في الاجتماع التحضيري ممثلون عن البلدان العربية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وممثلون عن المجتمع المدني والمجموعات الكبرى المعنية، وقد اجتمعوا بهدف التوصّل إلى صياغة توصيات بشأن أهداف ريو+20 ومواضيعه وتقييم الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة. وفي ختام الاجتماع، توصّل المشاركون إلى مجموعة من التوصيات حظيت بتأييد اللجنة المشتركة للتنمية والبيئة في دورتها الثالثة عشرة، ورُفعت إلى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة للموافقة عليها. وفيما يلي نقاط تختصر وجهات نظر البلدان العربية في تعريف الاقتصاد الأخضر وعملية التحوّل:

(أ) أن يكون أي تعريف يُتفق عليه للاقتصاد الأخضر في المستقبل أداةً لتحقيق التنمية المستدامة وليس مفهوماً بديلاً عنها، وتقييم الفرص والتحديات التي يطرحها مفهوم الاقتصاد الأخضر، والوسائل اللازمة لتحقيقه، لا سيما تأمين التمويل، ونقل التكنولوجيا المناسبة وتوطينها، وبناء قدرات البلدان النامية، وتقديم الدعم الفني لها في هذا المجال؛

(ب) التأكيد على مبدأ التحول التدريجي إلى الاقتصاد الأخضر بما يتناسب مع الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد وباعتماد السياسات المناسبة؛

(ج) عدم استخدام مفهوم للاقتصاد الأخضر:

(1) كنموذج موحد يطبق على المنطقة كلّها؛

(2) كذريعة لفرض حواجز تجارية يصعب تخطيها ومعايير بيئية يصعب الالتزام بها؛

(3) كأساس وشرط مسبق لحصول البلدان النامية على الدعم المالي والمعونة؛

(4) كوسيلة تحدّ من حق البلدان النامية في استغلال مواردها الطبيعية على نحو يلبّي أولوياتها الإنمائية؛

(5) كأداة لإعفاء البلدان المتقدمة من التزاماتها تجاه البلدان النامية[14].

وتُسهم عدة منظمات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي في مبادرات الاقتصاد الأخضر ومشاريعه. وفي الجدول 2، أبرز أنشطة المنظمات والمواضيع المطروحة في إطارها، والنتائج التي خلصت إليها.

**الجدول 2- أنشطة أبرز المنظمات في مجال الاقتصاد الأخضر على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي**

| المنظمة | أبرز المسائل والمواضيع | النواتج والمنشورات |
|---|---|---|
| برنامج الأمم المتحدة للبيئة | • التعريف بمفاهيم الاقتصاد الأخضر<br>• اعتماد الاقتصاد الأخضر كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر<br>• تهيئة الظروف المناسبة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر<br>• تمويل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر<br>• الاقتصاد الأخضر والأهداف الإنمائية للألفية<br>• الاتفاقية البيئية العالمية الجديدة<br>• مبادرات الوظائف الخضراء<br>• أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة | • "Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication" (2011)<br>• "Green Economy: A Brief for Policymakers on the Green Economy and MDGs", which was prepared for the United Nations Summit on MDGs (2010)<br>• "Green Jobs: Towards Decent Work in a Sustainable, Low-Carbon World" UNEP/ILO/IOE/ITUC (2008) |
| منظمة العمل الدولية | • تعزيز مفهوم العمل اللائق في الاقتصاد الأخضر؛<br>• توضيح مفهوم الوظائف الخضراء<br>• تحديات تشغيل الشباب وسد الفجوات بين الجنسين<br>• مؤشرات سوق العمل<br>• المسائل الرئيسية على مستوى السياسات لإيجاد فرص العمل اللائق في المنطقة العربية<br>• حصة القطاعين العام والخاص في فرص العمل وهجرة العمال | • "Background note on promoting decent work in a green economy" (2011)<br>• "Growth, Employment and Decent Work in the Arab Region: Key Policy Issues" (2009)<br>• "Green Jobs Assessment in Lebanon: A Synthesis Report" (2010) |

(14) ESCWA, 2011. Arab Regional Preparatory Meeting for the United Nations Conference on Sustainable Development (Rio+20).

## الجدول 2 (تابع)

| المنظمة | أبرز المسائل والمواضيع | النواتج والمنشورات |
|---|---|---|
| برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | • تقييم الوظائف الخضراء في أربعة قطاعات في لبنان (الطاقة، والبناء، والزراعة، وإدارة النفايات) | • "Green Jobs Assessment in Lebanon: A Synthesis Report" (2010) |
| منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية | • مشروع مشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حول الإنتاج الأكثر نظافة وكفاءة من حيث استخدام الموارد<br>• الصناعة الخضراء لاقتصاد قابل للاستدامة والاستمرار في المستقبل | • "A Greener Footprint for Industry: Opportunities and Challenges of Sustainable Industrial Development" (2010) |
| برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية | • أنماط التنمية المستدامة في المدن: نحو الاقتصاد الأخضر<br>• الرابط بين المدن والاقتصاد الأخضر | • "Urban Patterns for Sustainable Development: Towards a Green Economy" (2011)<br>• "What Does the Green Economy Mean for Sustainable Urban Development?" |
| فريق إدارة البيئة | • تقرير الفريق المعني بإدارة مسائل للاقتصاد الأخضر: تدابير تحفيز الاقتصاد الأخضر، جعل الاقتصاد الأخضر مفيداً للفقراء، دعم الابتكار والتكنولوجيا، الاستثمار في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر | • "Report of the Issue Management Group on a Green Economy: Supporting the Transition to a Green Economy" United Nations Environment Management Group, UNDP, DESA, UNEP, UNESCO, United Nations-HABITAT, United Nations Regional Economic Commissions (2011) |
| المفوضية الأوروبية | • دعم مبادرة الاقتصاد الأخضر في مصر؛<br>• الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في الاتحاد الأوروبي | • A project in partnership with UNEP on "Green Economy and Social and Environmental Entrepreneurship Development in Egypt"<br>• "Rio+20: Towards the Green Economy and Better Governance" (2011) |

## ثانياً- التحديات الإنمائية في المنطقة العربية

الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر على المستوى العالمي وفي بعض البلدان يزداد زخماً وسرعةً، لكنّه يصطدم بتحدّيات توفير إطار مستدام في المنطقة العربية لتعزيز الالتزام والدعم للتنمية المستدامة في مؤتمر ريو+20 وما بعده.

وفي هذا التقرير اقتراح بتتبُّع مسار التنمية في المنطقة باستعمال الأهداف الإنمائية للألفية التي تستند إلى مقاييس محدّدة لمعالجة الجانب المتعدد الأبعاد للتنمية في البلدان. وتُستعمَل عدة مصادر معلومات من الأمم المتحدة، وخاصة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسكوا، لجمع بيانات عن مؤشرات الاقتصاد الكلي وسياساته.

ومع أن العديد من البلدان العربية شهد تحسناً في النمو الاقتصادي وأحرز تقدماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ما زالت المنطقة العربية تواجه تحديات أبرزها:

(أ) الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية والطاقة؛

(ب) ضعف مستوى الاقتصاد الكلي، وغالباً ما يتمثل بارتفاع معدلات البطالة، وخاصة بطالة الشباب؛

(ج) التفاوت في التقدم الاجتماعي، وخاصة بين الرجال والنساء، وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية؛

(د) التوسع العمراني العشوائي الذي يترافق مع تردّي ظروف السكن وعدم كفاءة النقل العام واكتظاظ المدن؛

(هـ) تدني نوعية الأنظمة التربوية والبحوث التي لا تلبي حاجات الاقتصاد؛

(و) وجود مشاكل زراعية وبيئية، تتركز في انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه والتصحر؛

(ز) عدم استقرار البيئة السياسية والذي يتفاقم بفعل النزاعات الإقليمية والاضطرابات الأمنية.

وما يميز المنطقة العربية هو قدرتها على الاستفادة من تحسين التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، واعتمادها على نسبة كبيرة من الشباب. وإذا قُدرت أهمية هاتين الميزتين، فسوف تساعدان المنطقة العربية على رفع مستوى التنمية من خلال تخفيف القيود التي تفرضها التحديات المذكورة. ويمكن أن يؤدي تسارع التكامل الإقليمي ودون الإقليمي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنقطتين مئويتين على الأقل سنوياً، وإيجاد الملايين من الوظائف[15].

ولا يستطيع بلد بمفرده أن يجمع الموارد المالية والبشرية اللازمة لإنشاء بنية أساسية وبرامج ملائمة للتعليم والبحث والتطوير. وجمع الموارد على المستوى الإقليمي و/أو دون الإقليمي والبناء على التكامل بين البلدان هما السبيل الوحيد لتخطي هذه العقبة. وبفضل روح المبادرة لدى السكان العرب الذين هم بمعظمهم من الشباب، وإذا ما ترسخت فكرة التكامل الإقليمي وانطلقت بزخم، ثمة ما يبعث على التفاؤل بنجاح التعاون بين بلدان المنطقة. ويركز هذا الفصل على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلدان العربية وعلى التحديات التي تواجهها في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيزها.

## ألف- السياسات والأولويات على مستوى الاقتصاد الكلي

البلدان العربية متنوعة ويفوق مجموع السكان في المنطقة العربية 300 مليون نسمة، ومجموع الناتج المحلي الإجمالي يفوق 2.5 ترليون دولار. وفي المنطقة بلدان تضمّ أعداداً كبيرة من السكان وتسجل ناتجاً محلياً إجمالياً مرتفعاً. فمصر، مثلاً، تضم نسبة 27 في المائة من سكان المنطقة وتسجل 18 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والمملكة العربية السعودية تضم 10 في المائة من مجموع سكان المنطقة وتسجل 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتأتي في المرتبة التالية أقل البلدان حجماً ونمواً مثل موريتانيا التي تضم 1.1 في المائة من السكان وتسجل 0.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وجيبوتي التي تضم 0.2 في المائة من السكان وتسجل 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى الفئات الأربع التي تُصنَّف فيها البلدان العربية، وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تُضاف فئة خامسة في هذا التقرير، وتشمل العراق وفلسطين اللذين لم يُدرجا في تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[16]. وهذه الفئات الخمس هي التالية:

---

(15) الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، 2010، التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها.

(16) UNDP, 2009, *Development Challenges for the Arab Region*. Data for Iraq and Palestine are from World Bank, *World Development Indicators* and the Central Intelligence Agency (CIA), *Iraq*, *The Word Factbook*, available at www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/iz.html .

(أ) الاقتصادات المتنوعة، تضم 46 في المائة من مجموع سكان المنطقة وتسجل 34 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، وهي الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر والمغرب؛

(ب) الاقتصادات النفطية المختلطة، تضم 12 في المائة من مجموع السكان وتسجل 12 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، وهي الجزائر وليبيا؛

(ج) الاقتصادات النفطية، تضم 12 في المائة من مجموع السكان وتسجل 45 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية؛

(د) الاقتصادات المصدِّرة للمواد الأولية، تضم 20 في المائة من مجموع السكان وتسجل 5 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، وهي جزر القمر وجيبوتي والسودان وموريتانيا واليمن؛

(هـ) الاقتصادات المتأثرة بالحرب و/أو الاحتلال، تضم 9 في المائة من مجموع السكان وتسجل 4 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، وهي العراق وفلسطين.

ورغم هذه الاختلافات بين البلدان العربية، تتشابه ظروف الاقتصاد الكلي فيها من النواحي التالية:

(أ) تدني النمو الاقتصادي وتقلبه؛

(ب) عدم القدرة على إيجاد ما يكفي من فرص العمل، وخاصة للشباب والنساء. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بلغ متوسط معدل البطالة في المنطقة 13 في المائة في عام 2005 (وتجاوز 10 في المائة في الاقتصادات المتنوعة، وناهز 19 في المائة في الاقتصادات المصدِّرة للمواد الأولية)؛

(ج) ارتفاع حصة البرامج الاجتماعية من الميزانيات، وخاصة البرامج المخصصة للتعليم (نسبة 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة 4 في المائة في شرق آسيا، و4 في المائة في أمريكا اللاتينية) والبرامج المخصصة للإعانات الغذائية غير المحددة الهدف[17]؛

(د) ارتفاع حصة تحويلات المهاجرين وصادرات النفط و/أو الموارد الطبيعية من ميزان المدفوعات، مع نسبة منخفضة للصناعات والخدمات ذات القيمة المضافة من مجموع الصادرات؛

(17) البنك الدولي، 2008، الطريق غير المسلوك: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(هـ) انخفاض مستويات التجارة البينية في المنطقة[18]؛

(و) ارتفاع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان حيث تفوق هذه المساهمة 30 في المائة في السودان، وتتراوح بين 15 و20 في المائة في الجمهورية العربية السورية ومصر والمغرب، وبين 10 و15 في المائة في تونس وموريتانيا.

وتعتمد البلدان العربية عموماً سياسات اقتصادية كلية تهدف إلى الحد من عجز الميزانية والسيطرة على التضخم. إلا أن هذه السياسات ترزح تحت ضغط البرامج الاجتماعية غير المحددة الهدف والمكلفة (وخاصة برامج الإعانات الغذائية). وفي الوقت عينه، حال المستوى المتدني للتكامل البيني في المنطقة العربية دون استفادة هذه البلدان من منافع التكامل الإقليمي من حيث تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد الوظائف.

وحتى الآن، لم تؤثر الأزمة المالية كثيراً على مستويات النمو الاقتصادي في المنطقة. ويعود ذلك إلى أن المصارف العربية، باستثناء المصارف في بلدان مجلس التعاون الخليجي، لم تكن معرضة للقدر نفسه من مخاطر الأصول التي تسببت بالأزمة. وما هو مهم أيضاً، خاصة بالنسبة إلى الاقتصادات المتنوعة، هو عدم وجود مؤشر إلى انخفاض حاد في الصادرات. وأخيراً، ساعدت الاحتياطات النفطية التي تراكمت خلال سنوات الطفرة على تعويض الخسارة في الإيرادات النفطية.

ولكن المثير للقلق هو أثر الأزمة على النمو الاقتصادي على المدى المتوسط. ففي حال استمرت هذه الأزمة، سيؤدي انخفاض المساعدات الإنمائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وانخفاض تحويلات العاملين والاستثمار الأجنبي المباشر إلى تراجع مستويات الاستثمار العامة، ما قد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. ويمكن أن يتفاقم هذا الوضع بفعل الضغوط التضخمية لأن البلدان بمعظمها اعتمدت سياسات نقدية متساهلة لكي تستمر في تمويل البرامج الاجتماعية. وقد أصبح هذا الوضع يثير المزيد من القلق منذ بداية عام 2011

(18) مثلت التجارة البينية أقل من 10 في المائة من مجموع التجارة العربية مقارنة بنسبة 24 في المائة لبلدان جنوب شرق آسيا (في رابطة أمم جنوب شرق آسيا)، و14 في المائة لبلدان أمريكا اللاتينية (في السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية)، و12 في المائة لبلدان غرب أفريقيا (في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا). انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2007، تقرير الاستثمار العالمي: الشركات عبر الوطنية، والصناعات الاستخراجية والتنمية.

وجرت محاولات للتخفيف من حدة التوتر الاجتماعي من خلال زيادة الإعانات الغذائية والوظائف الحكومية. وصحيح أنه من الصعب تطوير برامج اجتماعية محددة الهدف، إلا أنها ضرورية إذا ما أرادت بلدان المنطقة أن تحقق النمو والاستقرار في اقتصادها إلى جانب ضمان الحماية الاجتماعية.

وأقل البلدان نمواً في المنطقة العربية هي أكثر البلدان تأثراً بتدني المساعدات الإنمائية وتحويلات العاملين. ونتيجة للقيود المتزايدة المفروضة على أدوات الميزانية، تخلت هذه البلدان عن البرامج الاجتماعية أو أهملتها، وبات تقدمها نحو تحقيق التنمية المستدامة مهدداً.

## باء- العمالة وتنمية الشباب

العمالة الكاملة هي من أهم التحديات التي تواجه المنطقة العربية. ويبلغ متوسط معدل البطالة حوالى 13 في المائة، وعلى المنطقة أن تؤمن حوالى 50 مليون وظيفة بحلول عام 2020، للشباب بصورة خاصة، بهدف بلوغ العمالة الكاملة (انظر الجدول 3 والشكلين 3 و4).

ويمثل الشباب الذين يتراوح عمرهم بين 15 و24 سنة أكبر فئة سكانية في المنطقة مع معدلات نمو سريعة. ويمكن أن يقدم هذا النمو السكاني فرصاً جيدة لتحقيق التنمية، ولكنه يمكن أن يفرض تحديات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ما لم توضع سياسات تساعد على تحقيق الاستفادة القصوى من طاقات الشباب، وإيجاد فرص التعليم والعمل لهم.

وتراجعت مشاركة الشباب في القوة العاملة كما أظهر تحليل الاتجاهات على المدى الطويل في الفترة من 1998 إلى 2008. ووفقاً لتقرير صادر عن منظمة العمل الدولية في عام 2010، انخفضت مشاركة الشباب في القوة العاملة على المستوى العالمي من 54.7 في المائة إلى 50.8 في المائة خلال العقد المذكور. ولم يتمكن أكثر من 20 في المائة من القوى العاملة الشابة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2008 من إيجاد فرص عمل لهم.

وفي أغلب الأحيان، تؤثر البطالة على النساء والشباب في المنطقة العربية. وتبلغ نسبة الشباب العرب العاطلين عن العمل حوالى 30 في المائة مقابل متوسط عالمي قدره 15 في المائة[19]. وبالنسبة إلى

(19) منظمة العمل العربية، http://alolabor.org/final/indexphp?option=com_content&view=category&layout=blog&id=132&Itemid=85&lang=ar.

مؤشرات سوق العمل، وخاصة معدلات بطالة الشباب ومعدلات مشاركة الشباب في القوى العاملة، تشهد المنطقة العربية نسبة أعلى من التفاوت بين الجنسين مقارنة بالمتوسط العالمي وبمتوسط المعدلات في مناطق أخرى. وتواجه المرأة الشابة صعوبة في إيجاد فرص عمل في المنطقة، ويمكن أن يتفاقم هذا الوضع في حال ألقت الأزمات الاقتصادية المزيد من الأعباء على أسواق العمل الوطنية والعالمية.

**الجدول 3- البطالة والعدد المتوقع للوظائف الجديدة المطلوبة في بلدان عربية مختارة**

| الفئة | القوة العاملة، 2005 (مليون) | معدل البطالة، 2005 (في المائة) | العمالة، 2005 (مليون) | الوظائف الجديدة، 2010 (مليون) | الوظائف الجديدة، 2015 (مليون) | الوظائف الجديدة، 2020 (مليون) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الاقتصادات المتنوعة | 48.3 | 11.82 | 42.59 | 6.55 | 14.16 | 21.78 |
| الاقتصادات النفطية المختلطة | 15.5 | 15.61 | 13.08 | 2.26 | 4.92 | 7.56 |
| الاقتصادات النفطية | 13.7 | 4.53 | 13.08 | 3.37 | 7.73 | 12.08 |
| الاقتصادات المصدِّرة الرئيسية | 22.8 | 18.68 | 18.54 | 2.85 | 6.17 | 9.49 |
| المجموع | 100.3 | 12.97 | 87.29 | 15.03 | 32.98 | 50.91 |

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2009).

ملاحظة: تشمل الاقتصادات المتنوعة الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر والمغرب؛ وتشمل الاقتصادات النفطية المختلطة الجزائر وليبيا؛ وتشمل الاقتصادات النفطية الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية؛ وتشمل الاقتصادات المصدِّرة الرئيسية جزر القمر وجيبوتي والسودان وموريتانيا واليمن.

أُطلقت عدة مبادرات واستخلصت عدة دروس في مجال تنمية الشباب. ولكنها تفتقر بمعظمها إلى التخطيط وترتبط بمشاريع قصيرة الأجل وغير متكاملة جغرافياً. وهذه المشاريع ليست مستدامة ولا يمكنها تلبية الحاجات المتزايدة للشباب والتصدي للضغوط الدولية الناجمة عن العولمة[20].

**الشكل 3- نسبة الشباب العرب من مجموع العاطلين عن العمل**

**الشكل 4- معدل بطالة الشباب العرب**

(20) الإسكوا، تنمية الشباب في منطقة الإسكوا: ملامح إحصائية، واستراتيجيات وطنية، وقصص نجاح (E/ESCWA/SDD/2010/Booklet.1).

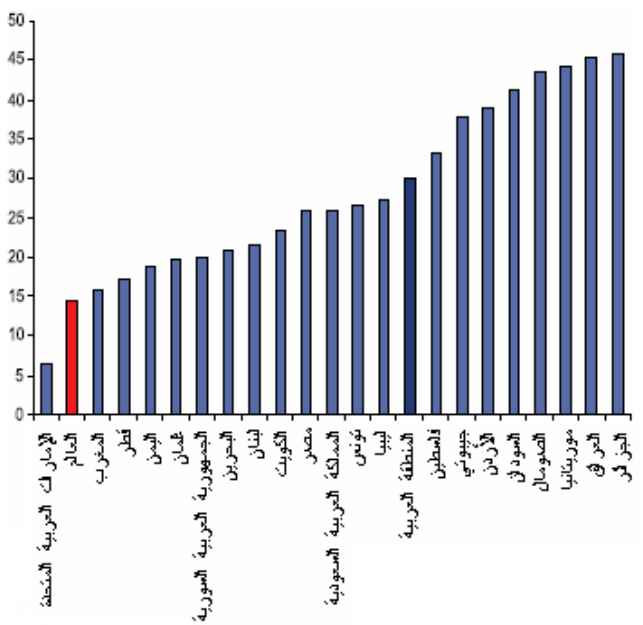


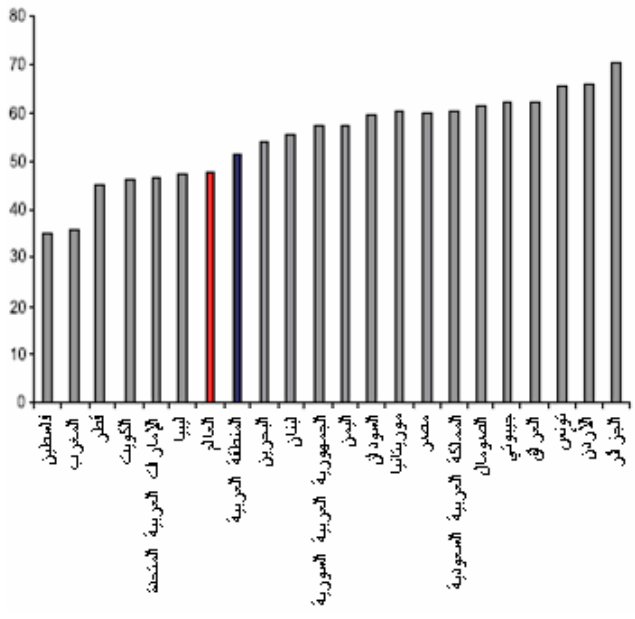


المصدر: منظمة العمل العربية، النشرات الإحصائية، http://alolabor.org/.

## جيم- التقدم الاجتماعي والقضاء على الفقر

في الجدول 4 عرض لنقاط القوة والضعف في المنطقة العربية في التقدم الاجتماعي استناداً إلى إنجازات هذه البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن استخلاص أربع ملاحظات رئيسية من هذا الجدول، وهي التالية:

(أ) سجلت المنطقة العربية عموماً تقدماً في معدل الالتحاق بالتعليم رغم النمو السكاني المتسارع في المنطقة؛

(ب) يتفاوت التقدم الاجتماعي بين بلد وآخر في المنطقة. فبلدان مجلس التعاون الخليجي يمكن أن تتوصل إلى تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية، والبلدان المتوسطة الدخل أحرزت تقدماً في بعض الغايات ترافق مع بعض الإخفاقات في غايات أخرى، أما أقل البلدان نمواً في المنطقة فيستبعد أن تحقق هذه الغايات؛

(ج) يسود قلق في المنطقة بشأن عدم التمكن من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتحسين صحة الأمهات؛

(د) يؤثر انعدام السلام والأمن في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في السودان والصومال والعراق وفلسطين.

ويُعزى بطء التقدم الاجتماعي في المنطقة العربية إلى عدة عوامل، أبرزها ما يلي:

(أ) البرامج الاجتماعية المكلفة التي نادراً ما تستهدف الفقراء، وخاصة تلك المتعلقة بالإعانات الغذائية. وبرامج الإعانات الغذائية الجارية مكلفة وتؤثر سلباً على القطاع الزراعي، ما يُسهم في انتشار الفقر في المناطق الريفية[21]؛

(ب) احتمالات تباطؤ التقدّم الاقتصادي بفعل آثار تغيّر المناخ التي تفاقمت بسبب ما شهده العالم مؤخراً من أزمة مالية وأزمة غذائية. ومن المتوقع أن يفرض تغيّر المناخ أعباءً إضافية على الأنشطة الإنتاجية بحيث يصعب تنفيذ مهام يومية أساسية مثل جمع المياه في المناطق الفقيرة. وتهدد الفيضانات البنية الأساسية، بما فيها المدارس والمراكز الصحية، وتؤدي الكوارث على أنواعها إلى تفاقم ظاهرة النزوح والهجرة؛

(ج) توظف البلدان العربية منذ الستينات استثمارات كبيرة في التعليم، لكن الاستفادة من رأس المال البشري المتراكم في المنطقة لا تزال متدنية. وما زال الرابط بين تراكم رأس المال البشري، والعمالة، والنمو الاقتصادي، والحد من الفقر ضعيفاً في المنطقة[22]. وشهدت غالبية البلدان العربية نمواً، ولكنه لم يترافق مع زيادة في فرص العمل الجديدة؛

(د) هناك نقصٌ في السياسات الاجتماعية المتكاملة رغم التداخل بين المؤشرات الاجتماعية. وتشهد العراق، وعُمان، وفلسطين، ولبنان بشكل خاص تراجعاً في أدائها في مجال التحصيل العلمي. وهذا مثير للقلق لأن هذا المؤشر يتفاعل مع سائر الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة، والفقر المدقع، والجوع، والمساواة بين الجنسين. وفي الوقت نفسه، من الضروري تحسين صحة السكان من أجل النجاح في تحقيق سائر الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن المساواة بين الجنسين أساسية لبلوغ عدة أهداف إنمائية للألفية، ولا يمكن فصلها عن الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، وتحسين الصحة والغذاء للأم والطفل، أو مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز.

---

(21) المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (1988).

(22) البنك الدولي (2008).

وتشير بعض الأدلة إلى أن المنطقة العربية هي على المسار الصحيح في خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن 1.25 دولار إلى النصف في الفترة بين 1990 و2015. وصحيح أن المنطقة العربية نجحت في الحد من نسبة أشدّ السكان فقراً، وفقاً لتعاريف الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن الاستناد إلى خط أعلى للقياس يدل على ارتفاع معدل الفقر في المنطقة من 4 في المائة إلى 17 في المائة[23]. وعلى المستوى دون الإقليمي، حصلت تغيرات واسعة النطاق في مجال الحد من الفقر. وشهدت مجموعة بلدان المشرق انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.7 في المائة سنوياً في حين حققت أقل البلدان نمواً نجاحاً أكبر إذ سجلت انخفاضاً سنوياً بلغ متوسطه 1.5 في المائة في معدل الفقر.

وعلى المستوى دون الوطني، ينتشر الفقر في المناطق الريفية العربية التي تضم حوالى 41 في المائة من مجموع السكان. وتتوزع غالبية السكان الريفيين (94 في المائة) بين الفئات السكانية ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ويبلغ التفاوت بين المناطق الريفية والمدن أشدّه في تونس (4.9 في المائة)، تليها المغرب (3.0 في المائة)، ومصر (2.9 في المائة)، واليمن (1.9 في المائة)[24].

وتصطدم جهود الحد من الفقر في المنطقة العربية بتحديات رئيسية مثل البطالة والنقص في فرص العمل اللائق، حيث ترتفع معدّلات البطالة بين الشباب العرب، مقارنةً بمناطق أخرى وبالمتوسط العالمي. ومن المستبعد أن تحرز المنطقة تقدماً في تخفيض نسبة الجوع إلى النصف، بسبب تداعيات ما شهده العالم مؤخراً من أزمة مالية وأزمة غذائية. وما زالت أقل البلدان نمواً تواجه تحديات إنمائية مثل النمو السكاني المتسارع، والتدهور البيئي، واستنفاد الموارد الطبيعية، التي تؤدي كلها إلى زيادة الفقر وتدهور الظروف الاجتماعية والسياسية في هذه البلدان[25].

**دال- التوسع العمراني**

النمو السكاني السريع، والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والإعانات، كلها عوامل أسهمت في ارتفاع الطلب على الموارد الطبيعية في المنطقة العربية. وأدى الاعتماد المتزايد على الموارد

(23) الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، المرجع المذكور.

(24) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، تقرير التنمية الإنسانية العربية.

(25) الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، المرجع المذكور.

الطبيعية في الأنشطة الاقتصادية والتنمية في البلدان العربية إلى حدوث مشاكل اقتصادية وتقلبات في الأسعار في العالم، ما أثر على النمو والعمالة والاستقرار الاقتصادي، وانعكس تدهوراً على الظروف البيئية.

لطالما كان التوسع العمراني مرادفاً للتنمية. فالبلدان ذات الاقتصادات المتقدمة والناشئة تضم مدناً كبيرة وسريعة النمو، وتشهد انخفاضاً سريعاً في عدد سكان المناطق الريفية. وتترافق هذه الظاهرة دوماً مع تبعات ضارّة بالبيئة. وكما في عدة أنحاء أخرى في العالم، يحصل التوسع العمراني في المنطقة العربية نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة وتزايد الأنشطة الاقتصادية في المناطق الحضرية. ونتيجة لظاهرة التوسع العمراني، يزداد عدد سكان المدن بسرعة تفوق الزيادة في مجموع عدد السكان، إذ يعيش نصف السكان تقريباً في البلدات والمدن. وتتوسّع المدن الرئيسية في العديد من البلدان العربية على أثر التنمية السريعة التي تشهدها بلدات صغيرة ومتوسطة الحجم.

ومن خصائص التوسع العمراني في المنطقة يتركز السكان في مدينة واحدة أو عدة مدن، وفي المناطق الساحلية عموماً. فمحافظة القاهرة، مثلاً، تضم حوالى 7 ملايين نسمة في منطقة لا تتجاوز مساحتها 500 كيلومتر مربع، والقاهرة هي أكبر مدينة في أفريقيا ومن المدن التي تشهد أعلى كثافة سكانية في العالم[26]. وفي المغرب، يسكن نصف سكان المدن تقريباً في المدن المطلّة على المحيط الأطلسي أي الدار البيضاء، والرباط، والقنيطرة. وفي الجزائر، يعيش أكثر من 90 في المائة من السكان في مناطق تغطي سُدس المساحة الوطنية. ويبيّن الشكل 5 نسبة سكان المدن في البلدان العربية في عام 2010.

وتتفاوت الخدمات بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وسائر بلدان المنطقة. فغالبية سكان بلدان مجلس التعاون الخليجي تحصل على المسكن الملائم وعلى خدمات حضرية جيدة إلى جانب خدمات الصحة والتعليم، إلا أن البلدان الأخرى كلها تقريباً تعاني من فجوات مهمة ومن عدم المساواة بين مختلف الفئات السكانية. ويترافق التوسع العمراني عموماً مع التفاوت بين العرض والطلب على السكن، ومع أزمات السير الخانقة، ومشاكل ركن السيارات، ومشاكل جمع النفايات البلدية، وتقلّص المساحات الخضراء. ويؤدي كل ذلك إلى تدهور البيئة، فترتفع مستويات استهلاك المياه والموارد غير المتجددة الأخرى، وترتفع معدلات التلوث والمخاطر المهدِّدة للتراث الثقافي، ما يهدد المواقع الأثرية والهندسة التقليدية للمدن. ومن الأضرار أيضاً ما يصيب الغلاف الجوي ومصادر المياه في المدن. ونتيجة لهذه الأضرار، تتفاقم المخاطر الصحية والمخاطر التي تهدد السلامة، وتنتشر الأمراض المعدية، وتنخفض إنتاجية العاملين. كما تؤدي الأضرار إلى زيادة كلفة الخدمات الأساسية، وارتفاع عدم المساواة في الحصول على هذه الخدمات. والمدن غير مجهزة

(26) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، 2010، تقدير أعداد السكان في المحافظات طبقاً للنوع.

لمواجهة التقلبات المتزايدة في الظروف المناخية الناجمة عن الاحترار العالمي، ما يزيد من خطر الفيضانات والمشاكل الصحية الناجمة عن موجات الحرارة[27].

**الجدول 4- قياس التقدم الاجتماعي استناداً إلى الإنجازات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية**

| المؤشر | نقاط القوة | نقاط الضعف |
|---|---|---|
| القضاء على الفقر المدقع والجوع | • البلدان العربية هي على المسار الصحيح نحو خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن 1.25 دولار إلى النصف؛<br>• تدل مؤشرات النقص في التغذية وتغذية الأطفال على أنّ وضع المنطقة العربية أفضل من المناطق النامية الأخرى. | • قوّضت الأزمة الغذائية التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نمواً منذ 2006؛<br>• يسود القلق بشأن تحقيق العمالة الكاملة والعمل اللائق، وخاصة للشباب والنساء؛<br>• لا تزال المنطقة بعيدة عن تحقيق الغاية المتعلقة بخفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف، وارتفاعاً في نسبة السكان الذي يعيشون دون خطوط الفقر الوطنية؛<br>• يسود القلق بشأن أثر ارتفاع أسعار الأغذية، والجفاف، وتغيّر المناخ. وفي عام 2008، احتاج 2.6 مليون شخص إضافي للمساعدات الغذائية الطارئة في الصومال. ويُحتمل أن يكون ارتفاع أسعار المواد الغذائية في اليمن قد أدى بنسبة كبيرة من السكان إلى ما دون خط الفقر الغذائي. وسيكون حوالى 1.2 مليون نسمة في منطقة جنوب السودان وحدها عرضةً لانعدام الأمن الغذائي، وسيحتاجون إلى معونات غذائية تبلغ في مجملها 000 76 طن. وتتفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي بسبب الصراع اليومي من أجل البقاء تحت وطأة الاحتلال والحصار العسكري في قطاع غزة والضفة الغربية. |

**الجدول 4 (تابع)**

| المؤشر | نقاط القوة | نقاط الضعف |
|---|---|---|
| تحقيق تعميم التعليم الابتدائي | • تحسنت النسب الصافية للالتحاق بالتعليم، والمساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي ومعدل إلمام الشباب الراشدين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة بالقراءة والكتابة؛ | • شهدت بلدان مثل العراق وعُمان وفلسطين ولبنان تراجعاً في أدائها على صعيد التحصيل العلمي؛<br>• ما زالت مسائل الالتحاق بالتعليم، وإتمام التعليم المدرسي، والأطفال غير الملتحقين بالمدارس، والتهميش في التعليم، تحديات كبيرة أمام تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، لا سيما |

(27) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، خلفية عن حالة التنمية الحضرية بالمدن العربية 2011/2010.

| | | |
|---|---|---|
| | • بلغ مجموع الالتحاق في المنطقة وفقاً للتقديرات 41 مليون نسمة في عام 2007، مسجلاً زيادة قدرها 5.1 مليون نسمة منذ عام 1999. | في أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالنزاعات والخارجة منها. وقد سجلت السودان والعراق وفلسطين واليمن أعلى معدلات لعدم الالتحاق بالمدارس في المنطقة، فتجاوزت النسبة 25 في المائة في العراق واليمن وحدهما في عام 2007. |
| المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة | • في الفترة الممتدة من عام 1999 إلى عام 2007، سجّل مؤشر التكافؤ بين الجنسين زيادة في معدلات الالتحاق الصافي بمرحلة التعليم الابتدائي حيث ارتفع من 0.87 إلى 0.90.<br>• استفادت المنطقة مؤخراً من الجهود التي بذلتها الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني لمعالجة جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتعزيز الاستثمار في شؤون المرأة على نطاق واسع؛<br>• التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة العربية ظلّ ضعيفاً، ولم يسجّل نصيب المرأة في المقاعد البرلمانية الوطنية سوى ارتفاع ضئيل، إذ ارتفع من 8 في المائة في عام 2006 إلى 10 في المائة في عام 2010؛<br>• اعتماد تدابير خاصة مثل نظام الحصص لتسريع التمثيل السياسي للمرأة في الأردن، وتونس، والسودان، والعراق، وفلسطين، ومصر، والمغرب، وموريتانيا. | • لم يتحقق التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي في 13 بلداً من أصل 22 بلداً.<br>• في عام 2006، تجاوزت نسبة الفتيات اللواتي لم يلتحقن بالمدرسة وهنّ في سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي 60 في المائة، و53 في المائة منهن قد لا يلتحقن بالمدارس على الإطلاق، مقارنة بنسبة 39 في المائة من الفتيان بالمدارس؛<br>• لا تزال مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية متدنية. وبلغت نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية 10 في المائة حتى شهر شباط/فبراير 2010، وهي أدنى نسبة على مستوى العالم، وما زالت بعيدة عن نسبة 30 في المائة التي نصّ عليها منهاج عمل بيجين؛<br>• بلغت مشاركة المرأة في القوة العاملة في المنطقة العربية نسبة 33 في المائة في عام 2008، أي النسبة الأدنى في العالم. والمكاسب التي حققتها المرأة في التعليم لم تسهم في تعزيز مشاركتها في الحياة الاقتصادية. |

## الجدول 4 (تابع)

| المؤشر | نقاط القوة | نقاط الضعف |
|---|---|---|
| صحة الطفل | • سجّلت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة تراجعاً مطرداً في المنطقة العربية بلغ معدّله 37 في المائة خلال 18 عاماً، فانخفض عدد الوفيات من 83 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي في عام 1990 إلى 52 حالة وفاة لكل | • من المستبعد أن تحقق المنطقة العربية ككل هذه الغاية بحلول عام 2015؛<br>• ففي أقل البلدان نمواً، يموت طفل أو أكثر من بين كل عشرة أطفال قبل أن يبلغ السنة الخامسة من العمر. ولا تسير أقل البلدان نمواً على المسار الصحيح نحو تحقيق الغاية المتعلقة بخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة؛ |

| | | |
|---|---|---|
| | 000 1 مولود حي في عام 2008؛<br>• بلدان المشرق العربي والمغرب العربي وبلدان مجلس التعاون الخليجي هي على المسار الصحيح نحو تحقيق الغاية المتعلقة بخفض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة؛<br>• إنجازات مهمة تحققت على صعيد زيادة معدلات التحصين. | • لن يتحقق التحصين الشامل بحلول عام 2015 ما لم تعالج المشاكل المتعلقة بالحصول على اللقاحات، وعدم كفاية المراكز الصحية، وبالاستراتيجيات المعتمدة في تقديم الخدمات، وبعدم توفر الخدمات في مناطق النزاعات، لا سيما وسط السكان النازحين. |
| صحة الأمهات | • حققت بلدان المشرق العربي والمغرب العربي إنجازات كبيرة في مجال خفض معدل وفيات الأمهات، ولكنّها تبقى بعيدة عن بلوغ الهدف الإنمائي الذي يقضي بخفض هذا المعدل بمقدار ثلاثة أرباع بحلول عام 2015؛<br>• فقد حققت جميع البلدان العربية، باستثناء السودان والصومال، تحسناً كبيراً في معدل الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة، وكذلك البلدان التي أحرزت تقدماً كبيراً في خفض معدل وفيات الأمهات.<br>• حققت الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وعُمان، وفلسطين، وقطر، ولبنان والمملكة العربية السعودية، وليبيا أكثر من 90 في المائة من التغطية في مجال الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة؛ | • تتباين معدلات وفيات الأمهات بين بلدان المنطقة، وتتراوح بين أقل من 10 حالات وفاة لكل 000 100 مولود حي في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى ما يقارب 600 1 حالة لكل 000 100 مولود حي في الصومال؛<br>• يعود بدء التقدم إلى استمرار عدم المساواة بين الجنسين ووجود ممارسات اجتماعية لا تخدم تحقيق هذه الغاية؛<br>• ارتفاع معدلات الولادة في معظم بلدان المنطقة، مقارنة بالبلدان الأكثر تقدماً، يجعل المرأة أكثر عرضة للمخاطر الصحية بسبب ارتفاع معدل تكرار الحمل.<br>• تراجعت صحة الأمهات في فلسطين بعد الانتفاضة الثانية، حيث أمست المرأة مجرّدة من أي خيار آمن للولادة بسبب إقفال مستشفيات رعاية الأم أو حظر الوصول إليها؛ |

## الجدول 4 (تابع)

| المؤشر | نقاط القوة | نقاط الضعف |
|---|---|---|
| | • أحرزت جميع البلدان العربية، باستثناء السودان، تقدماً في زيادة معدلات شيوع وسائل منع الحمل؛<br>• نجحت بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان المغرب العربي في خفض معدلات الخصوبة لدى المراهقين؛ | • في بعض المناطق في السودان والصومال، تخشى المرأة طلب خدمات الرعاية الصحية، فتلد في معظم الحالات في البيت من دون أي رعاية صحية بسبب صعوبة الوصول إلى هذه المناطق. كذلك تمتنع النساء في الصومال عن استخدام سيارات الإسعاف التي تكون غالباً عرضة للاستهداف. وفي اليمن، تعاني النساء الحوامل من صعوبة |

| | | |
|---|---|---|
| | • أُحرز تقدم عموماً في التغطية ما قبل الولادة في الفترة بين التسعينات والعقد الثالث؛<br>• في الجمهورية العربية السورية ومصر والمغرب، انخفضت مستويات تلبية الحاجة إلى تنظيم الأسرة، حيث وصلت إلى 9 في المائة في مصر، و10 في المائة في المغرب و11 في المائة في الجمهورية العربية السورية. وخلال العقد الأخير، شهدت هذه البلدان ثباتاً في معدلات انتشار وسائل منع الحمل. | وصول الاختصاصيين الصحيين إلى الأجزاء التي يدور فيها النزاع. وفي العراق، تسبّبت العقوبات الدولية بتقلص الموارد المتاحة للقطاع الصحي، وبتراجع الحالة الصحية العامة للسكان، لا سيما الفئات الضعيفة. كذلك أتت الحروب على معظم مرافق الرعاية والخدمات الصحية في العراق، وتسببت بنفاد المخزون من الاختصاصيين المؤهلين؛<br>• في بلدان المشرق العربي وأقل البلدان نمواً، لا تزال المرأة تعاني من الحمل المبكر وما نجم عنه من مخاطر؛<br>• عدم كفاية البيانات حول تنظيم الأسرة في العديد من البلدان. |
| مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض | • انتشار متدني نسبياً؛<br>• حصل تراجع بنسبة 24 في المائة في معدلات الإصابة بالسل و37 في المائة في معدلات انتشاره خلال الفترة الممتدة بين عامي 1990 و2007. | • يزداد انتشار الوباء، وتتزايد معه المخاطر وقابلية الإصابة به؛<br>• تنطوي غالبية حالات الإصابة بين السكان المعرضين، كالعاملين في مجال تجارة الجنس، على الاتصال الجنسي من دون استعمال الواقي بين الشباب الراشدين؛<br>• تشير أدلة متزايدة إلى انتشار الوباء بين متعاطي المخدرات بالحقن وشركائهم الجنسيين؛<br>• ما زال وباء الملاريا منتشراً في أقل البلدان نمواً، لا سيما في جزر القمر (693 8 لكل 000 100 شخص)، وشمال السودان (167 7 لكل 000 100 شخص)، وموريتانيا (140 6 لكل 000 100 شخص)؛<br>• ما زال السلّ مشكلة صحية عامة وخطيرة، وربما هو السبب الرئيسي للوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية بين البالغين في المنطقة العربية. وتتركّز الصعوبات في أقل البلدان نمواً حيث ارتفعت معدلات الإصابة خلال السنوات الأخيرة. |

المصدر: الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها (2010).

لا بد من صياغة سياسات للمدن تحرص على عدم الإضرار بالبيئة من خلال وضع استراتيجيات متكاملة ومتناسقة، تهدف إلى تحويل البنية الأساسية الحالية إلى مناطق أكثر خضراء. والربط بين استراتيجيات المدن وسائر المبادرات الخضراء المتقدمة في قطاع المياه والطاقة والنقل وإدارة النفط سيكون هو التحدي الرئيسي الذي يواجهه المعنيون بالتخطيط المدني لتحويل قطاع السكن إلى قطاع أخضر. وفي الوقت الحالي، يجري العمل على إصدار مدوّنة قوانين المباني الخضراء العربية الموحدة التي تشمل

مواصفات محددة لاستخدام المياه وحصاد مياه الأمطار، وكفاءة الطاقة، وأنظمة التبريد، وإعادة استخدام الموارد وتدويرها، ونوعية الهواء[28].

**الشكل 5- سكان المدن في البلدان العربية، 2010**

(بالنسبة المئوية)

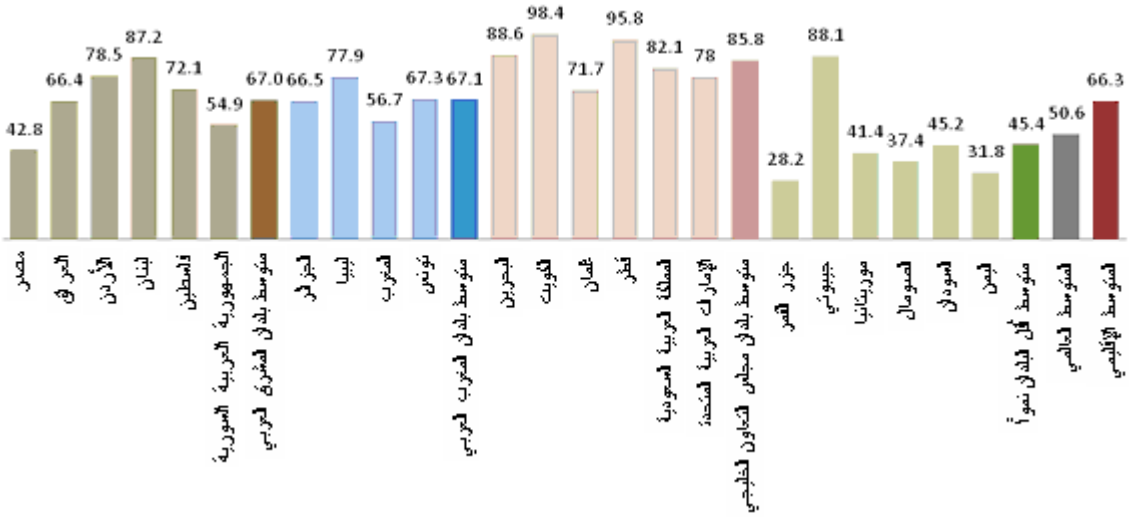


المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، خلفية عن حالة التنمية الحضرية بالمدن العربية 2011/2010.

## هاء- قطاع الطاقة والنفط

تحتوي المنطقة العربية على احتياطات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، إذ تمثل كمية النفط الخام في المنطقة نسبة 58 في المائة من الاحتياطي المؤكد في العالم، وتمثل كمية الغاز الطبيعي في المنطقة نسبة 30 في المائة من الاحتياطي العالمي[29]. وتعتمد الاقتصادات العربية بشدّة على النفط والغاز كمصدر أولي للطاقة. وفي عام 2008، ارتكز توليد الطاقة الكهربائية بنسبة 53.6 في المائة تقريباً على النفط، وبنسبة 43.9 في المائة على الغاز. أما مصادر الطاقة الأخرى مثل المياه والفحم والموارد المتجددة، فقد أسهمت في توليد الطاقة بنسبة حوالى 2 في المائة. وعلى المستوى العالمي، يمثل توليد الطاقة الكهربائية من النفط والغاز نسبة 26.7 في المائة من مجموع الطاقة المولَّدة، وتُولَّد نسبة 40.8 في المائة من الطاقة من الفحم،

(28) جامعة الدول العربية، 2011، مدوّنة قوانين المباني الخضراء العربية الموحدة.

(29) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2008.

ونسبة 13.5 في المائة من الطاقة النووية، ونسبة 16.2 في المائة من المياه، ونسبة 2.8 في المائة من مصادر متجددة أخرى[30].

وفي عام 2008، بلغ مجموع الانبعاثات من احتراق الوقود في المنطقة العربية 310.2 1 طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، ما يمثل حوالى 4 في المائة من الانبعاثات العالمية، وهي نسبة معقولة مقارنة بعدد سكان المنطقة العربية ومساحتها[31]. ولا تنجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون فقط من قطاع الكهرباء، بل أيضاً من قطاع النقل والصناعة وغيرهما من القطاعات.

وظلت سياسات التعاون الإقليمي في مجال الطاقة محدودة حتى منتصف التسعينات إلى أن بدأ ربط الشبكات الكهربائية بين عدة بلدان عربية. ونُفذت ثلاثة مشاريع ربط كهربائي، هي الربط الشبكي بين ثمانية بلدان من المشرق العربي وتركيا مع احتمال التوسع إلى أوروبا، والربط الشبكي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، والربط الشبكي بين بلدان شمال شرق أفريقيا.

وفي بعض البلدان العربية، تعيش نسبة كبيرة من السكان في المناطق الريفية، تصل إلى 71 في المائة في اليمن، و59 في المائة في السودان، و57 في المائة في مصر، و46 في المائة في الجمهورية العربية السورية[32]. كما أن 70 في المائة من السكان في السودان و50 في المائة من السكان في اليمن لا يُزوَّدون بالكهرباء، وخاصة في المناطق الريفية، بسبب انعزال المجتمعات المحلية النائية وارتفاع كلفة خطوط النقل الطويلة التي ينبغي استعمالها للوصول إلى هذه المجتمعات[33]. وتلبي هذه المجتمعات المنعزلة حاجتها إلى الطاقة من الحطب والفحم. ونتيجة للاستعمال العشوائي لهذه الكتلة الأحيائية، تتفاقم مشكلة إزالة الأحراج وتدهور الأراضي، ما يؤثر مباشرة على الأمن الغذائي ويسرّع دورة الفقر المدقع. كما تؤثر إزالة الأحراج على تغيّر المناخ. وتصطدم جهود تزويد الطاقة وخدماتها في فلسطين بالحصار الإسرائيلي وبانعدام الاستقرار الأمني، ما يجعل مسألة أمن الطاقة وحصول السكان على خدمات الطاقة من المصادر المتجددة المتاحة محلياً من أكثر الأوضاع المثيرة للقلق.

---

(30) International Energy Agency (IEA), 2010, *CO2 Emissions from Fuel Combustion 2010 – Highlights*.

(31) المرجع نفسه.

(32) Department of Economic and Social Affairs (DESA), Population Division, *World Urbanization Prospects: The 2007 Revision*, available at www.un.org/esa/population/publications/wup2007/2007wup.htm.

(33) الاتحاد العربي للكهرباء، النشرة الإحصائية، 2008 و2009.

ووفقاً لتقديرات المجلس العالمي لطاقة الرياح، يُسهم كل ميغاواط واحد من طاقة الرياح الجديدة في إيجاد فرص عمل في عدة أنشطة بدءاً بالتصنيع وصولاً إلى التكليف، وتُقدَّر قيمتها بحوالى 15 سنة عمل للفرد، إلى جانب 0.33 من الوظائف في أنشطة التشغيل والصيانة المنتظمة[34]. وهذا يسمح باستحداث حوالى 000 535 إلى 2.2 مليون وظيفة جديدة في العالم بحلول عام 2020، حسب تطور سوق طاقة الرياح[35]. وفي مجال الطاقة الشمسية، تشير التقديرات إلى أن كل ميغاواط جديد يسمح باستحداث 10 وظائف بدوام كامل في مجال التصنيع والمقاولة والتركيب والتكليف، إضافة إلى 0.3 وظيفة سنوية في التشغيل والصيانة[36].

ومن التحديات التي تعوق تحويل قطاع الطاقة إلى قطاع أخضر، هو تأثره بتقلبات أسعار النفط العالمية وأسعار الكربون. ومن الواضح أن المبالغ المطلوبة لتمويل الطاقة المتجددة قليلة مقارنةً بتدابير الإنقاذ المالي التي اتُخذَت إثر الأزمة في عام 2008[37]. ولا بد من تقييم مجموعة من مصادر الطاقة المتجددة، بما فيها الطاقة الأحيائية والوقود الأحيائي، لتقدير أثرها على العمل والقضاء على الفقر وأمن الطاقة والمكاسب الاقتصادية في المرحلة التي تلي تركيب مرافق الطاقة المتجددة وبدء الإنتاج. ويمكن تقييم هذا الأثر بإجراء تحاليل للتكاليف والمنافع لدراسة مختلف نواحي المشاريع المنفذة. وبناء على هذه الدراسات التحليلية، يمكن وضع برامج للتمويل وتشجيع الاستثمارات لخفض تكاليف رأس المال المرتفعة لتكنولوجيا الطاقة المتجددة. ومن المتوقع أن يؤدي الاعتماد المتزايد على مصادر الطاقة المتجددة الواسعة والمتنوعة في المنطقة، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الأحيائية، إلى تخفيف الأثر البيئي للنفط والوقود الأحفوري على التنمية المستدامة.

## واو- الموارد الطبيعية والمسائل البيئية

### 1- ندرة المياه والإدارة المتكاملة للموارد المائية

(34) Global Wind Energy Council (GWEC), 2008, *Global Wind Energy Outlook 2008*.

(35) المرجع نفسه.

(36) European Solar Thermal Electricity Association (ESTELA), 2008, *Solar Thermal Electricity Report*.

(37) UNEP, 2008, *Meeting Report of the Launch Meeting of the Green Economy Initiative: Towards a Green Economy (Geneva, 1-2 December, 2008)*.

تستخدم المنطقة العربية أكثر من 80 في المائة من مواردها المائية في الزراعة[38]. وتقع البلدان العربية في مناطق قاحلة أو قاحلة جداً، وتعتمد على الأمطار الموسمية، وتحتوي على القليل من الأنهر التي ينقل بعضها المياه من بلدان أخرى، ما يزيد الخطر على السلام والأمن في المنطقة. وتعتمد هذه البلدان أيضاً على طبقات مياه جوفية ضعيفة وغير متجددة أحياناً. وتواجه المنطقة حالياً عدة ضغوط وتحديات تهدد استدامة الموارد المائية النادرة. وتؤدي ندرة المياه، إلى جانب المناخ الجاف وشبه الجاف في المنطقة، إلى ارتفاع معدلات استهلاك الموارد المائية التي تستخدمها عدة قطاعات، وإلى ارتفاع معدلات تبخرها وهدرها. وعلى سبيل المثال، تُقدَّر نسبة مياه الشرب التي تُهدَر من شبكات توزيع المياه بسبب تقادم الشبكات ورداءة حالتها بنسبة تتراوح بين 30 إلى 50 في المائة[39].

ووفقاً للتقديرات، بلغت كمية الموارد المائية المتجددة في المنطقة العربية 300 مليار متر مكعب في عام 2008، في حين بلغ مجموع الطلب على المياه 354 مليار متر مكعب في العام نفسه. ومن المتوقع أن يرتفع مجموع الطلب على المياه إلى 378 مليار متر مكعب في عام 2030، وأن يزداد النقص في المياه واختلال التوازن بين العرض والطلب في المستقبل. وانخفض نصيب الفرد من موارد المياه العذبة مقارنةً بالمعايير الدولية، إذ بلغ المتوسط العالمي لنصيب الفرد من المياه المتوفرة حوالى 210 8 متر مكعب سنوياً في عام 2007. ففي موريتانيا مثلاً، بلغ نصيب الفرد من الموارد المائية 546 3 متر مكعب سنوياً في عام 2007، ووصل في الكويت إلى 6.9 متر مكعب سنوياً (انظر الشكل 6). وفي تقرير التنمية البشرية لعام 2009، أشارت تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن حوالى 45 مليون شخص في المنطقة العربية لا يحصلون على المياه من مصادر نظيفة. وحالياً، يتخطى الطلب على المياه الكمية المتوفرة من الموارد المائية المتجددة في المنطقة العربية بنسبة تفوق 40 في المائة. وتعتمد بلدان مجلس التعاون الخليجي على تحلية مياه البحر (بنسبة 98 في المائة في قطر، وبنسبة 40 في المائة في المملكة العربية السعودية)، ما يؤثر سلباً على الموارد البحرية.

وقد دفعت ندرة المياه، والمقايضات بين القطاعات (مثلاً الصناعة مقابل الزراعة) وتلوث المياه صانعي السياسات إلى اعتماد سياسات وأنظمة شاملة لإدارة المياه من أجل إدارة الطلب على المياه عن طريق حوافز تشجع المزارعين على اعتماد المحاصيل التي تستهلك كمية قليلة من المياه، وزيادة كفاءة توفير المياه وتقنيات الري. إلا أن نتائج الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة لا تبدو على مستوى واحد.

---

(38) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، تقرير التنمية الإنسانية العربية.

(39) الإسكوا، إمدادات المياه والصرف الصحي للجميع، مسح إقليمي لتقييم إنجازات بلدان الإسكوا نحو تحسين إمدادات المياه والصرف الصحي (E/ESCWA/SDPD/2009/1).

ففي حين تسجل قصص النجاح في العديد من البلدان، ما زالت بلدان أخرى في المنطقة متأخرة على هذا الصعيد. وحتى في البلدان التي نجحت في الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ما زال عدم الكفاءة مشكلة في تقنيات استخدام المياه وتوفيرها، وخاصة في المناطق التي تنتشر فيها الممارسات الزراعية الصغيرة والتقليدية.

**الشكل 6- الموارد المائية المتجددة في البلدان العربية، 2008**

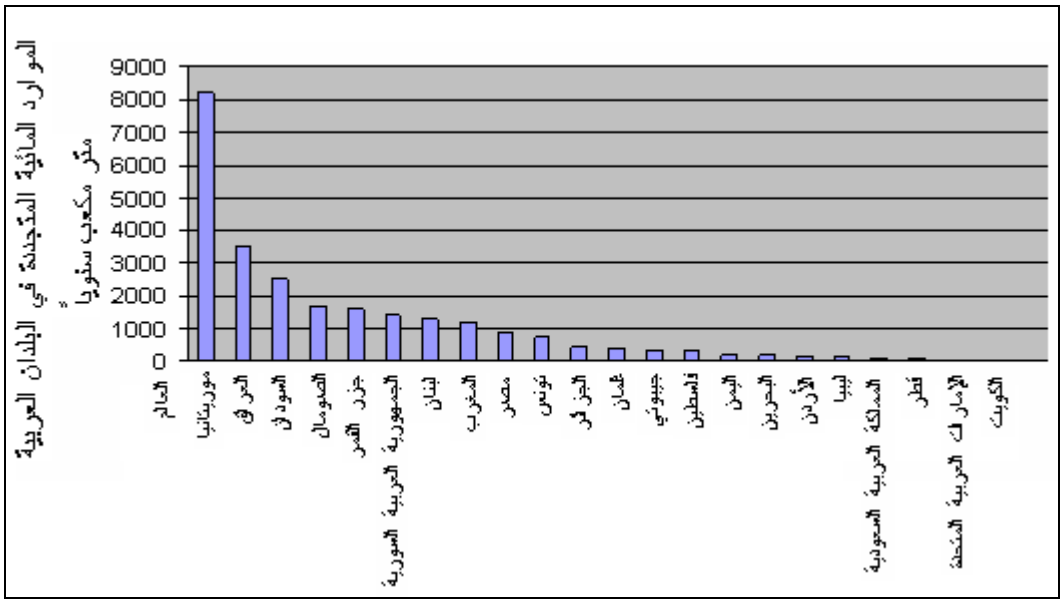


المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ونظام المعلومات المتعلقة بالمياه والزراعة (2008).

ومن المتوقع أن تتفاقم ندرة المياه في المنطقة في حال بقيت الأمور على حالها. ويُتوقَّع أن ينخفض نصيب الفرد من المياه المتوفرة بنسبة 50 في المائة على الأقل بحلول عام 2050 وقد ينخفض إلى معدل أدنى في حال ثبُت الانخفاض المتوقع لمتوسط مياه الأمطار نتيجة لتغيّر المناخ(40).

وأدى غياب إدارة المياه وتغير أساليب العيش إلى زيادة كمية النفايات، وخاصة تلك التي تحتوي على نسبة كبيرة من المواد العضوية. وارتفعت معدلات التخلص من النفايات الخطرة الناجمة عن الصناعات في المنطقة العربية، وخاصة النفط والمعادن والمواد الكميائية. من هنا ضرورة ترويج مفهوم الأنماط المستدامة

(40) World Bank, 2007, *Making the Most of Scarcity: Accountability for Better Water Management Results in the Middle East and North Africa.*

لإنتاج الموارد الطبيعية واستهلاكها، وخاصة المياه، وتشجيع استخدام المنتجات التي تسهم في حماية الموارد المائية الشحيحة والمحافظة عليها.

## 2- الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي والتصحر

يسود العديد من البلدان في المنطقة العربية، وخاصة في حوض المتوسط، أنشطة زراعية تقليدية قديمة تصدّر عبرها المواد الغذائية إلى الأسواق المحلية والأجنبية. إلا أن النمو السكاني وانخفاض الإنتاجية الزراعية، اللذين تفاقما بسبب السياسات غير الكفوءة والتصحر وتغيّر المناخ، لطالما تسببا بتراجع مكانة الزراعة في اقتصادات هذه البلدان. وانخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية من 8.3 في المائة إلى 5.4 في المائة خلال الفترة من 2000 إلى 2008، وتتفاوت هذه النسبة بين 1 في المائة في قطر و29.3 في المائة في السودان[41]. وحتى ولو كان الضغط السكاني ينخفض منذ التسعينات، ما زال النمو السكاني يرتفع بسرعة أكبر من الإنتاج الغذائي في معظم البلدان (انظر الشكل 7).

**الشكل 7- نسب الإنتاج الغذائي والسكان، 1990-2004**

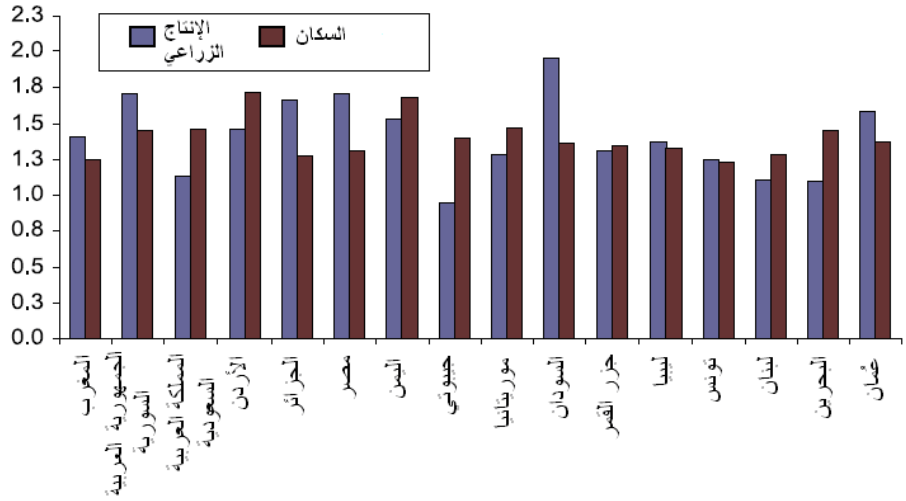


المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2009).

ومع أن الإنتاجية الزراعية ارتفعت منذ التسعينات في البلدان المتوسطة الدخل مثل تونس والجزائر والجمهورية العربية السورية ومصر والمغرب، تُظهر بيانات صادرة عن البنك الدولي أن نصيب العامل من

(41) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، تحديات التنمية في الدول العربية: الأمن الغذائي والزراعة.

الإنتاجية ما زال راكداً في معظم أقل البلدان العربية نمواً، لا سيما جزر القمر وجيبوتي واليمن، وانخفض بشكل ملحوظ في موريتانيا.

وباستثناء أقل البلدان نمواً، تستعمل البلدان بمعظمها طاقتها القصوى في الري، ما يمنع استغلال الموارد في الأراضي الزراعية غير المستخدمة. وما زالت الزراعة المطرية هي الأكثر انتشاراً، ما يعرّضها بشكل متزايد لآثار الجفاف وانخفاض مياه الأمطار إلى ما دون المعدل المتوسط (انظر الجدول 5).

والفقراء هم أكثر من يتأثر بتأخر القطاع الزراعي. وتحقق البلدان العربية الاكتفاء الذاتي في إنتاج السلع الغذائية التي يستهلكها السكان الأثرياء، أي اللحم والسمك والخضار، بمعدل أعلى من الاكتفاء الذاتي في إنتاج السلع التي يستهلكها الفقراء، أي الحبوب والدهون والسكر. وهذا ما يجعل الفقراء أكثر عرضةً لتقلبات الأسعار الدولية للأغذية. وتشهد نسب الاكتفاء الذاتي ركوداً من دون أي بوادر تحسن للوضع الراهن (انظر الجدول 6). وفي أغلب الأحيان، تُعتبر الإعانات الغذائية في المنطقة العربية منحازة لصالح المستهلكين في المدن على حساب المزارعين. ويؤدي انخفاض الأسعار الزراعية إلى انخفاض الإيرادات الزراعية، ما يزيد من ظاهرة النزوح إلى المدن. ولهذه الأسباب كلها، يبدو أن الفقر في المنطقة العربية ينتشر في المناطق الريفية أو ينبع منها.

ويؤثر التصحر على الزراعة، ويتفاقم بسبب الممارسات الزراعية غير المستدامة. وأكثر من 86 في المائة من مساحة المنطقة العربية هي مناطق صحراوية. أما النسبة المتبقية أي 14 في المائة، فتُستخدم نسبة قليلة منها، وتحديداً 4.2 في المائة، للزراعة والرعي (أي حوالى 75 مليون هكتار). ووفقاً لتقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يهدد التصحر نسبة 20 في المائة من هذه المساحة، وتُهدر نسبة 2 في المائة منها سنوياً بسبب التملُّح، ونسبة 1 في المائة بسبب التوسع العمراني[42].

وحصلت أزمة الأمن الغذائي نتيجة لارتفاع أسعار الأغذية في الأسواق العالمية، والارتفاع الحاد في أسعار الطاقة، وتغيّر استخدام الأراضي حيث انتقل التركيز من الأراضي الزراعية المنتجة إلى إنتاج الوقود الأحيائي، ما أدى إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية للمحاصيل الأساسية. وتأثرت البلدان في المنطقة العربية بأزمة الأمن الغذائي العالمية نظراً لاعتمادها الكبير على الواردات الغذائية. فمجموع الواردات الغذائية للبلدان العربية يشكل نسبة تتراوح بين 5 و10 في المائة من مجموع الواردات في عدة بلدان عربية، وتشمل هذه الواردات القمح الذي يُعتبر سلعة استراتيجية أساسية في المنطقة.

---

(42) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2010، توقعات البيئة للمنطقة العربية: البيئة من أجل التنمية ورفاهية الإنسان.

**الجدول 5- مؤشرات الزراعة واستخدام المياه في مجموعة من بلدان المنطقة العربية**

| البلد | مجموع الأراضي الزراعية (النسبة من مجموع الأراضي) | مجموع الأراضي المزروعة (النسبة من مجموع الأراضي الزراعية) | مجموع الأراضي المروية (النسبة من مجموع الأراضي المزروعة) | المساحة المعتمدة على مياه الأمطار المتوسطة (النسبة من مجموع الأراضي المزروعة) | المساحة المجهزة بمعدات الري (النسبة من مجموع المساحة الممكنة للري) | دليل مياه الأمطار |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 11 | 26 | 19 | 70 | 92 | 179 |
| البحرين | 14 | 60 | 67 | 33 | 96 | غير متوافر |
| تونس | 63 | 50 | 8 | 80 | 139 | 355 |
| الجزائر | 17 | 21 | 7 | 87 | 111 | 257 |
| الجمهورية العربية السورية | 75 | 40 | 25 | 40 | 115 | 366 |
| السودان | 57 | 13 | 11 | 85 | 67 | 741 |
| عُمان | 3 | 7 | 90 | 10 | غير متوافر | 29 |
| قطر | 6 | 30 | 62 | 0 | غير متوافر | غير متوافر |
| الكويت | 9 | 12 | 72 | 0 | 27 | 36 |
| لبنان | 38 | 85 | 33 | 67 | 51 | 656 |
| ليبيا | 9 | 14 | 22 | 0 | 117 | 131 |
| مصر | 3 | 100 | 100 | 0 | 100 | 107 |
| المغرب | 68 | 31 | 15 | 80 | 89 | 340 |
| المملكة العربية السعودية | 81 | 2 | 43 | 0 | غير متوافر | 151 |
| موريتانيا | 39 | 1 | 10 | 20 | 19 | 199 |
| اليمن | 34 | 9 | 33 | 45 | غير متوافر | 231 |

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الفاو.

ملاحظات: تشير النسب المئوية التي تفوق 100 في المائة إلى أن البنية الأساسية للري يمكن أن تغطي أكثر من المساحة المخصصة لها. ويشير دليل مياه الأمطار، الذي وضعته منظمة الفاو، إلى نوعية موسم زراعة المحاصيل بالمليمتر سنوياً.

**الجدول 6- نسبة الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية**

**(في المائة)**

| | المشرق | المغرب | بلدان مجلس التعاون الخليجي | أقل البلدان نمواً | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| الحبوب (1982-1993) | 52 | 48 | 34 | 60 | 51 |
| الحبوب (1993-2004) | 59 | 40 | 29 | 62 | 52 |
| الألبان والأجبان (1982-1993) | 60 | 49 | 18 | 73 | 56 |
| الألبان والأجبان (1993-2004) | 71 | 57 | 29 | 80 | 65 |
| الدهون والزيوت (1982-1993) | 28 | 32 | 1 | 61 | 33 |
| الدهون والزيوت (1993-2004) | 45 | 21 | 62 | 54 | 43 |
| اللحوم (1982-1993) | 81 | 94 | 44 | 86 | 82 |
| اللحوم (1993-2004) | 80 | 97 | 55 | 91 | 84 |
| السكر (1982-1993) | 42 | 26 | 0 | 59 | 37 |
| السكر (1993-2004) | 47 | 19 | 0 | 64 | 39 |
| الخضار (1982-1993) | 101 | 102 | 69 | 81 | 94 |
| الخضار (1993-2004) | 98 | 103 | 74 | 97 | 96 |
| البقول (1982-1993) | 76 | 70 | 0 | 62 | 64 |
| البقول (1993-2004) | 80 | 54 | 1 | 76 | 63 |
| السمك (1982-1993) | 74 | 112 | 61 | 93 | 87 |
| السمك (1993-2004) | 70 | 110 | 64 | 112 | 89 |

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2009).

ويتم إنتاج حوالى 80 في المائة من المنتجات الزراعية في المنطقة من ستة بلدان عربية هي الجمهورية العربية السورية، والسودان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن. وتستورد بلدان مجلس التعاون الخليجي حوالى 100 في المائة من حاجاتها الغذائية الأساسية، وتعتمد اقتصاداتها على الفائض النقدي الذي يؤمنه قطاع النفط. وتواجه البلدان غير المصدرة للنفط تحديات مالية جسيمة ومشاكل أمنية بسبب ارتفاع الأسعار، ما يفاقم مشكلة الفقر والنقص الغذائي على المستوى الوطني. والبلدان والأقاليم الأكثر عرضةً لتقلبات أسعار الأغذية هي البلدان التي تعاني من مستويات فقر مرتفعة، ومنها العراق وفلسطين واليمن، وتلك التي تعتمد على استيراد الأغذية والوقود بكميات كبيرة مثل الأردن ولبنان[43].

ويُعتبر انعدام الأمن الغذائي مسألة سياسية واقتصادية، ويؤثر على عملية وضع السياسات في عدة قطاعات. وفي الأعوام الأخيرة، ارتفعت واردات المنطقة من الحبوب (وخاصة القمح والذرة والشعير) لأن

(43) الإسكوا، 2009، الأولويات العالمية والإقليمية: الأزمة المالية، والأمن الغذائي، وتغيّر المناخ.

النقص في السلع الغذائية الرئيسية ازداد بحوالى 8 في المائة سنوياً في الفترة من 2000 إلى 2008، أي ما يعادل مجموعه 12 مليار دولار[44]. وتتأثر الإنتاجية الزراعية سلباً بسبب المناخ الجاف وشبه الجاف الذي يسيطر على المنطقة، وموارد المياه العذبة النادرة، والآثار الحالية والمتوقعة لتغيّر المناخ، وقابلية التأثر بالجفاف والتصحر. ونتيجة لهذه العوامل كلها، تصبح بلدان المنطقة في خانة البلدان التي لديها طلب على المنتجات الغذائية في السوق الدولية بدلاً من أن تكون في جهة العرض.

وتؤثر أزمة انعدام الأمن الغذائي على ميزانيات بعض البلدان العربية، وخاصة الاقتصادات غير المنتجة للنفط، لأن العديد من هذه الميزانيات يدعم الوقود والغذاء. ويواجه صانعو السياسات تحدياً كبيراً إزاء التدابير القصيرة الأجل لأن هذه التدابير الرامية إلى التخفيف من آثار الأزمة هي أحياناً غير مستدامة أو تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

## 3- التنوع البيولوجي وحماية البيئة

في عام 2010، نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً بعنوان "توقعات البيئة للمنطقة العربية"، الذي ألقى الضوء على النمو السكاني غير المستدام والكثافة السكانية المرتفعة على أنهما من بين أخطر العوامل المؤدية إلى تدهور البيئة في المنطقة[45]. وتسجل المنطقة العربية أعلى نمو سكاني في العالم. ومن المتوقع أن يصل مجموع السكان إلى 586 مليون نسمة بحلول عام 2050، ما يمثل نسبة 6 في المائة من سكان العالم. وسيؤدي هذا النمو السكاني إلى تزايد الضغط على البيئة وزيادة استهلاك المياه والموارد غير المتجددة، وارتفاع التلوث. والرعي المفرط، والاستخدام غير المستدام للموارد المائية، والتلوث، ومياه الصرف الصحي، والنفايات الصناعية، والاستعمال التجاري لموارد التنوع البيولوجي هي عوامل تستنفد إمكانات التنوّع البيولوجي.

بالرغم من تحسن الإطار التشريعي، ما زالت الإدارة الفعلية للبيئة تصطدم بعدة ثغرات، تؤدي إلى تدهور بيئي تتراوح كلفته بين 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في تونس و4.8 في المائة في

---

(44) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2010، نظرة عامة على التنمية الزراعية والأمن الغذائي في البلدان العربية.

(45) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، نحو الاقتصاد الأخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، www.unep.org/greeneconomy.

مصر، حيث يعود نصف هذه الكلفة إلى تلوث الهواء وحده. وتناهز هذه الكلفة نسبة 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان الأخرى.

وتتفاقم المؤشرات البيئية. واستناداً إلى نماذج الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، من المتوقع أن ترتفع حرارة السطح في المنطقة بمعدّل 2 إلى 5.5 درجات مئوية في أواخر القرن، وأن تنخفض المتساقطات بنسبة 20 في المائة. ويشير المنتدى العربي للبيئة والتنمية إلى أن ارتفاع مستوى سطح البحر، بسبب ارتفاع الحرارة، يمكن أن يؤدي إلى خسارة أجزاء مهمة من الأراضي الزراعية في المنطقة العربية. ويمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى البحر بمتر واحد إلى خسارة تتراوح بين 12 و15 في المائة من الأراضي الزراعية في منطقة دلتا النيل، وإلى انخفاض الأراضي الزراعية في قطر بنسبة 2.6 في المائة. وما يهدد البيئة البحرية والساحلية الهشة في المنطقة هي السياحة العشوائية، والصيد المفرط، وخسارة التنوع البيولوجي، وتغيّر المناخ.

وتُنتج المنطقة حوالى 000 250 طن من النفايات الصلبة يومياً، وينتهي الأمر بمعظمها في المطامر المؤقتة من دون معالجة. ويخضع أقل من 20 في المائة من النفايات إلى المعالجة أو يوضع في المطامر، ويعاد تدوير نسبة لا تتجاوز 5 في المائة. ويتخطى نصيب الفرد من إنتاج النفايات البلدية الصلبة في بعض المدن العربية مثل أبو ظبي والرياض والكويت 1.5 كغم يومياً، وهو أحد أعلى المعدلات في العالم. وفي بعض أنحاء المنطقة العربية التي تشهد تنمية اقتصادية سريعة وتوسعاً عمرانياً، تُنتج كميات كبيرة من الركام ومخلفات البناء[46].

وتتزايد المشاكل الصحية الناجمة عن تلوث الهواء. وقطاع النقل مسؤول عن حوالى 90 في المائة من مجموع انبعاثات أكسيد الكربون في البلدان العربية. وفي بعض البلدان، تتخطى مستويات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتوسط العالمي. ففي عام 2003، كانت الانبعاثات أعلى من المتوسط العالمي بـــ 13 ضعفاً في الإمارات العربية المتحدة، و9 أضعاف في قطر، و8 أضعاف في البحرين، و7 أضعاف في الكويت.

وارتفع استعمال أسمدة النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم بأربعة أضعاف بين عامي 1970 و2002. وحجم استعمال بعض البلدان العربية للأسمدة يعتبر من بين أعلى كميات الأسمدة المستعملة في

(46) المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2008، البيئة العربية: تحديات المستقبل.

الهكتار الواحد في العالم، مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر حيث تفوق كمية الأسمدة 900 كغم في الهكتار الواحد، وتبلغ 644 كغم في الهكتار الواحد في عُمان، و414 كغم في الهكتار الواحد في لبنان. وفي بعض البلدان، لا تُجمَع نسبة مهمة من النفايات. ففي مصر مثلاً، لا يُجمَع ثلث النفايات البلدية الصلبة. وتتفاقم هذه المشاكل بسبب عدم ملاءمة تقنيات المناولة والجمع والمعالجة للنفايات الخطرة الناجمة عن الأنشطة الزراعية والصناعية والطبية والحضرية.

## زاي- آثار تغيّر المناخ وفرص تمويل الاقتصاد الأكثر مراعاة للبيئة

تاريخياً، المنطقة العربية هي من أصغر المساهمين في انبعاثات غازات الدفيئة التي تؤدي إلى ارتفاع الحرارة. ومقارنةً بمجموع الانبعاثات العالمية، تبلغ مساهمة المنطقة العربية حوالى 4 في المائة استناداً إلى تقديرات عام 2008[47]. ومن المتوقع أن تكون آثار تغيّر المناخ على المنطقة شديدة وفقاً لتوقعات النماذج العالمية. ومن الناحية العلمية، ستصبح المنطقة العربية من أكثر المناطق عرضةً لآثار تغيّر المناخ في العالم كله. ومن المتوقع أن تكون الموارد المائية شديدة التأثر بتغيّر المناخ، ما سيفاقم بدوره مشكلة ندرة المياه التي تعاني منها المنطقة. ولا بد من وضع منهجية متكاملة في المنطقة العربية لتقييم آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية والقطاعات المرتبطة بها، وتطوير قاعدة بيانات علمية تساعد على تطبيق هذه المنهجيات.

والنواحي المالية لتغيّر المناخ هي مسائل رئيسية تُناقَش في المنتديات الدولية. وتنص الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ، وبروتوكول كيوتو على التمويل المتعلق بالمناخ. وبما أن تدابير التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره تُنفَّذ في سياق الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، ستُتاح للبلدان العربية الفرص لكي تستفيد قدر الإمكان من الأموال المتوافرة في سبيل تحويل اقتصاداتها إلى اقتصادات خضراء.

### 1- تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتغيّر المناخ على الموارد المائية وسائر الموارد المرتبطة بها

(47) International Energy Agency (IEA), 2010, *CO2 Emissions from Fuel Combustion 2010 – Highlights*.

في السنوات الأخيرة، شهدت المنطقة العربية آثاراً قاسية لتغيّر المناخ، بما فيها ارتفاع درجة الحرارة وموجات الحر، والجفاف والفيضانات السريعة، وتغير أنماط تساقط الأمطار من حيث توزيعها الزمني والمكاني، وتقلُّص الغطاء الثلجي في المرتفعات والجبال في الجمهورية العربية السورية، ولبنان، وبنسبة أقل في العراق. كما يشكل ارتفاع مستوى سطح البحر بسبب الاحترار العالمي تهديداً كبيراً للدلتا المنخفضة الخصبة، ولنوعية طبقات المياه الجوفية الساحلية بسبب تسرب المياه المالحة. ومن المتوقع أيضاً أن يؤثر تغيّر المناخ على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لا سيما لدى الفئات الأكثر عرضة للتأثر بتغيّر المناخ مثل النساء والمسنين والأطفال والفقراء. ومن المتوقع أن يؤثر تغيّر المناخ سلباً على قطاعات اجتماعية واقتصادية أخرى وعلى البيئة، بما فيها الزراعة، والصحة، والسلامة العامة، والتنوع البيولوجي، وتحلية المياه، والسياحة، وإنتاج الطاقة من الموارد المائية، والملاحة النهرية.

ويمكن أن تؤدي آثار تغيّر المناخ إلى تقويض تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية، وتعريض الأمن البشري وسبل العيش للخطر، وتهجير السكان من المناطق المهددة إلى مناطق أكثر أماناً. ويمكن أن يزداد هذا الوضع تعقيداً نظراً لاعتماد المنطقة على موارد المياه العذبة السطحية المتجددة التي تتدفق إلى المنطقة ومنها إلى الخارج، والتي تُقدَّر بنسبة 70 في المائة من مجموع الموارد المائية المتوافرة.

وفي ظل غياب تقييم متكامل لتقييم آثار تغيّر المناخ على المنطقة العربية عموماً، تعمل الإسكوا حالياً، بالتنسيق مع جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة إلى جانب شركاء الأمم المتحدة، على تنفيذ مبادرة إقليمية بعنوان "تقييم آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية وعلى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية". وتقوم هذه المبادرة على الركائز الأساسية الأربع التالية: (أ) جمع المعلومات الرئيسية ومراجعتها، بما في ذلك تطوير نظام مشترك لإدارة المعرفة خاص بالبيانات المناخية والهيدرولوجية الإقليمية؛ و(ب) تحليل الآثار وتقييم قابلية التأثر بها، بما في ذلك تحديد النماذج وتصغيرها بحيث يمكن تطبيقها على المستوى الإقليمي وفقاً لخصوصيات كل منطقة؛ و(ج) تعزيز الوعي ونشر المعلومات اللازمة لإعداد مواد مفيدة لصياغة السياسات، مثل المعلومات الموجزة حول أشدّ المناطق تأثراً؛ و(د) بناء القدرات وتطوير المؤسسات في مجالات متعددة، بما في ذلك إعداد النماذج الخاصة بتغيّر المناخ وإجراء تقييمات لقابلية التأثر به.

وفي إطار تنفيذ هذه المبادرة الإقليمية، وُضع إطار مفاهيمي وخطة عمل بهدف تقييم آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية وتقييم قابلية تأثر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ويتألف هذا الإطار من ثلاثة عناصر مترابطة، هي وضع النماذج المناخية، ووضع النماذج الهيدرولوجية، وتقييم الآثار الاقتصادية

والاجتماعية والبيئية وقابلية التأثر (انظر الشكل 8)[48]. وتعتمد هذه العناصر الثلاثة المذكورة على إمكانية الوصول إلى بيانات موثوقة ومدى توافر هذه البيانات.

**الشكل 8- الإطار المفاهيمي لآثار تغيّر المناخ وتقييم قابلية تأثر الموارد المائية والقطاعات المرتبطة بها**

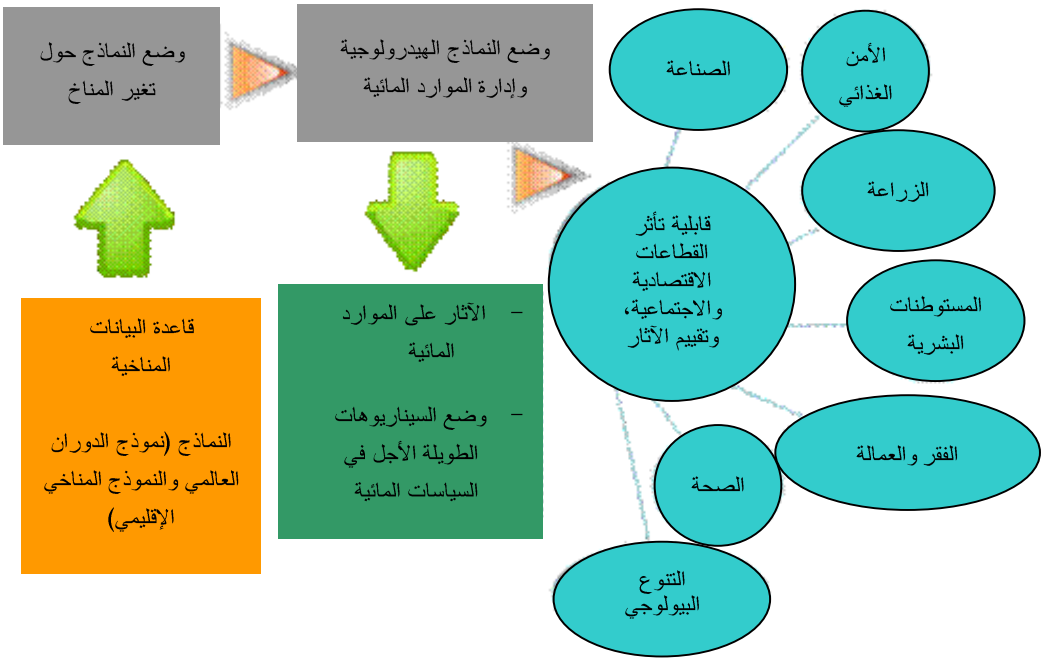


2- تمويل الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتمويل الخاص بتغيّر المناخ

بذلت الحكومات في العالم جهوداً عملاقة لإيجاد محفزات مالية خضراء للتصدي للأزمات العالمية. وفي سياق الحد من ندرة الموارد البيئية والتخفيف من المخاطر البيئية، خُصص مبلغ قدره 445 مليار دولار لعدة قطاعات منها السكك الحديدية، وكفاءة الطاقة، والطاقات المتجددة، والمياه ومياه الصرف الصحي، والنقل[49]. فعلى سبيل المثال، خصصت الصين أموالاً خضراء بقيمة 218 مليار دولار، وخُصِّص نصفها إلى البنية الأساسية للسكك الحديدية. كذلك، منحت كوريا محفزات مالية خضراء بقيمة تناهز 2.3 مليار

(48) الإسكوا، 2010، التقدم المحرز في تقييم قابلية تأثر قطاع الموارد المائية في المنطقة العربية بتغيّر المناخ (E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/3).

(49) UNEP, 2009, *Global Green New Deal: A Policy Brief*.

دولار في عام 2009[50]. وأطلقت جنوب أفريقيا برنامجاً مالياً بقيمة 7.5 مليار دولار في عام 2008، يغطي الفترة من 2009 إلى 2011، وخصصت حوالى 800 مليون دولار منها إلى أنشطة بيئية. وفي عام 2009، أطلقت المكسيك مبادرة بعنوان "الاتفاقية الوطنية لصالح الأسرة والاقتصاد والعمل"، وخصصت نسبة 0.67 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو ما يقارب 800 مليون دولار إلى إنشاء أبنية موفّرة للطاقة[51]. وفي أوغندا، حيث يعمل 85 في المائة من السكان في الإنتاج الزراعي، أُحرِز تقدم ملحوظ في اعتماد أساليب الزراعة العضوية والمستدامة، وارتفعت صادرات المنتجات الزراعية العضوية بأربعة أضعاف بين عامَيْ 2003 و2008، فتمكنت أوغندا من الاستفادة من سوق عالمية تبلغ قيمتها 60 مليار دولار[52]. وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وُضعَت خطط لإنشاء مصرف للاستثمارات الخضراء، وهو كفيل بأن يصبح أول مصرف وطني للتنمية الخضراء في العالم. وخصصت الحكومة 3 مليارات جنيه استرليني (أو ما يعادل 4.7 مليارات دولار) كرأس مال أولي للمصرف، وسوف تُصدر أيضاً تشريعات لتنظيم استقلالية المصرف وضمان استمراريته[53].

ومن الضروري النظر في خيارات التمويل كلها في الاقتصاد الأخضر العالمي، بما فيها الاستثمارات المتعلقة بالمناخ، نظراً لتزايد الصناديق العالمية للمناخ المخصصة للاستثمار في أنشطة التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيف معه. واستناداً إلى التقديرات، خُصص مبلغ قدره 521 مليار دولار لاتخاذ تدابير متعلقة بتغيّر المناخ بحلول نهاية عام 2009. ولكن الأموال المخصصة في عام 2009 كانت أقل مما هو متوقع، إذ بلغت فقط 82 مليار دولار[54]. وعلى الصعيد العالمي، أهم مصدر لتمويل المشاريع المناخية هو عن طريق الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ وبروتوكول كيوتو. ويشمل هذا المصدر آلية التنمية النظيفة، وبرنامج التنفيذ المشترك، والبرامج المتعلقة بتغيّر المناخ والتابعة لمرفق البيئة العالمي، وصندوق التكيّف.

---

(50) Robins, N., Clover, R. and Saravanan, D., 2010, *Delivering the Green Stimulus, HSBC Global Research*.

(51) UNEP, 2009, *Global Green New Deal: A Policy Brief*.

(52) Walta Information Centre, 2011, *World's Least Developed Countries Fertile Ground for Green Economy*.

(53) استناداً إلى خطاب حول الاقتصاد الأخضر، ألقاه نائب رئيس الوزراء البريطاني، نيك كليغ، في 23 أيار/مايو 2011، والمتاح في الموقع الإلكتروني التالي: www.libdems.org.uk/latest_news_detail.aspx?title=Nick_Clegg%E2%80%99s_speech_on_the_green_economy&pPK=0e1da756-bb98-489e-9e72-d97c95a0715b.

(54) Robins, Clover, and Saravanan (المرجع المذكور).

كما يقدم البنك الدولي مصادر تمويل أخرى مثل الصناديق الاستثمارية الخاصة بالمناخ والمبادرات الثنائية التي تدعمها بلدان متقدمة[55]. على سبيل المثال، تقدم البرامج المناخية التابعة لمرفق البيئة العالمي حوالى 250 مليون دولار سنوياً إلى مشاريع كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، والنقل المستدام. وتدير صناديق مرفق البيئة العالمي أيضاً صندوقين متخصصين صغيرين للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ، وهما الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً، والصندوق الخاص بتغيّر المناخ. ويُعنى الصندوق الأخير بأساليب التكيّف، ونقل التكنولوجيا وغيرها من المجالات ذات الصلة. ووصلت قيمة هذه الصناديق، التي تُسهم فيها بشكل رئيسي الحكومات الوطنية للبلدان المتقدمة، إلى 172 مليون دولار بالنسبة إلى الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً، وإلى 90 مليون دولار بالنسبة إلى الصندوق الخاص بتغيّر المناخ، لغاية عام 2008. وبلغت المساهمات في الصناديق الاستثمارية الخاصة بالمناخ 6.1 مليار دولار في عام 2008، وهي مساهمات قدمتها عشرة بلدان مانحة في إطار خطة عمل بالي، واستُعمِلَت لتخصيص المنح والقروض.

وتشمل الصناديق الأخرى صندوق التكنولوجيا النظيفة الذي يمول مشاريع الطاقة الكهربائية، والنقل، وكفاءة الطاقة، والصندوق الاستراتيجي للمناخ المخصص لتمويل التطورات الجديدة في مشاريع التكيّف[56]. واستناداً إلى الشكل أعلاه، يتبين أن المبالغ المتوافرة حالياً لتمويل مشاريع تغيّر المناخ هي قليلة مقارنةً بما وعدت بتقديمه البلدان المتقدمة. وخُصص أقل من 10 مليارات دولار سنوياً من قنوات الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ، وتحديداً من آلية التنمية النظيفة، بالإضافة إلى 5 مليارات دولار من الصناديق الاستثمارية للبنك الدولي كما هو مذكور أعلاه.

وتتيح هذه الآليات الخاصة بتمويل مشاريع التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره الفرصة لإطلاق مشاريع جديدة أو تحديث المشاريع القائمة في سياق تحقيق الاقتصاد الأخضر والقضاء على الفقر من خلال إيجاد وظائف جديدة وتحسين دخل السكان. والأموال الخضراء النابعة من المصادر التمويلية الجديدة والقائمة هي مدار نقاش حالياً بين ممثلي البلدان النامية والمتقدمة في المنتديات المنعقدة تحضيراً لمؤتمر ريو+20 في عام 2012.

---

(55) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 2009, *Financing the Climate Mitigation and Adaptation Measures in Developing Countries, G-24 Discussion Paper Series*, No. 57.

(56) المرجع نفسه.

والجدير بالذكر أن البلدان المتقدمة تعهدت في مؤتمر الأطراف في كوبنهاغن (الدورة الخامسة عشرة) بتخصيص موارد جديدة وإضافية عن طريق المؤسسات الدولية، تناهز قيمتها 30 مليار دولار للفترة بين 2010 و2012، مع تخصيص الأموال بشكل متوازن بين مشاريع التكيف ومشاريع التخفيف من آثار تغيّر المناخ. وستُعطى أولوية الاستثمار في مشاريع التكيف إلى أكثر البلدان النامية تأثراً بتغيّر المناخ، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وحرصاً على اتخاذ تدابير فعالة لتخفيف آثار تغيّر المناخ وتعزيز الشفافية في تنفيذ المشاريع، تهدف البلدان المتقدمة إلى تخصيص 100 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2020 لتلبية حاجات البلدان النامية. وسيأتي هذا التمويل من مجموعة مصادر، ويجب أن يُخصَّص عن طريق صندوق كوبنهاغن الأخضر للمناخ[57].

في كانكون أثناء انعقاد الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف، وُضعت عملية تصميم الصندوق الأخضر للمناخ إلى جانب إطار جديد هو إطار كانكون للتكيف، بهدف تخطيط مشاريع التكيف وتنفيذها بشكل أفضل في البلدان النامية من خلال زيادة الدعم المالي والفني[58]. ومن المتوقع أن يركّز المؤتمر التالي المعني بتغيّر المناخ، الذي سيُعقَد في ديربان في جنوب أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر 2011 واجتماعاته التحضيرية على استكمال الترتيبات المتعلقة ببناء المؤسسات والتي أُطلقَت في كانكون، بما فيها آليات التمويل.

واستناداً إلى تقرير مشترك صدر مؤخراً عن منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تبين أن الزراعة والأحراج هما الأكثر تأثراً بتغيّر المناخ، ما يجعلهما الأكثر عرضةً للمخاطر. ومن المتوقع أن تظهر مناطق شديدة التأثر بتغيّر المناخ في المناطق التي تسود فيها مشكلة انعدام الأمن الغذائي. وتتميز هذه القطاعات البرية بقدرات واسعة للحد من الانبعاثات، ما يتطلب التمويل والمحفزات و/أو آليات الدفع. وستكون التدفقات المالية إلى هذه القطاعات في البلدان النامية، والتي تُقدَّر أن تصل إلى 20 مليار و100 مليار دولار في عام 2030، مفيدة جداً لتخفيف آثار تغيّر المناخ، وتغطية تكاليف التكيف المتوقعة، وتحقيق منافع أخرى مثل ضمان الأمن الغذائي، وتحسين سبل العيش أو الدخل للفقراء في المناطق الريفية، وتقديم الخدمات البيئية والمساهمات المالية إلى اقتصادات المنطقة العربية[59].

---

(57) الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، 2010، تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الخامسة عشرة، والتي عقدت في كوبنهاغن في الفترة من 7 إلى 19 كانون الأول/ديسمبر 2009، والمتاح في الموقع الإلكتروني التالي: http://unfccc.int/resource/docs/2009/cop15/eng/11a01.pdf.

(58) المرجع نفسه.

(59) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة (2009).

وفي ما يتعلق بقطاع السكن، تسبب المدن أكثر من 80 في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة في العالم. ويُتوقع أن تتحمل المدن أكثر من 80 في المائة من مجموع التكاليف السنوية للتكيف مع تغيّر المناخ. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، في ظل التوسع الحضري المتوقع وارتفاع مستويات الدخل، ما زالت غالبية البنى الأساسية التي من المتوقع إنشاؤها في غضون 40 إلى 50 عاماً غير قائمة، ولم تُحدَّد بعد مواقعها كافة. هذا يعني أنه يمكن تحسين بناء المدن السريعة النمو وتفادي البنى الأساسية المكلفة والتي تسبب انبعاثات عالية ولا تتكيف مع تغيّر المناخ(60).

ويمكن أن تكون تكلفة العديد من فرص التخفيف من آثار المناخ أعلى من تكلفة الحلول التقليدية المستعملة لتقديم الخدمات نفسها. ومع أنه يمكن اللجوء إلى عدة أدوات، منها الضرائب والرسوم على الملكية، من أجل تمويل هذه التكاليف المتزايدة باستعمال الموارد الطبيعية، ما زالت البلدان تتردد في جمع هذه الضرائب. وبدأ اعتماد برامج متنوعة على الصعيد الدولي، منها برامج تمويل الكربون، وتشمل على سبيل المثال الصناديق المناخية والسندات الخضراء التي أطلقها مؤخراً البنك الدولي. وباستثناء بعض البلدان، تفتقر المنطقة للقدرة على اتباع إجراءات تسمح لها بالاستفادة من آليات التمويل القائمة. ولتخطي هذه القيود، لا بد من بناء القدرات، وتقديم الدعم الفني، وإيجاد السياسات والحلول المبتكرة على المستويين الوطني والدولي، إلى جانب تبسيط الإجراءات.

## حاء- السلام والأمن وانعدام الاستقرار السياسي

لا يقتصر تحقيق السلام والأمن في المنطقة العربية على تسوية النزاعات على الحدود وتقديم الضمانات الأمنية الأساسية. فالمياه والإعانات الغذائية باتت أولويات أهم بالنسبة إلى البلدان العربية. ويؤدي انعدام السلام والأمن في المنطقة مباشرة إلى عرقلة الإدارة المستدامة والفعالة للموارد المائية المشتركة وللنظم البيئية. ويجب أن تُنظَّم الجهود الرامية إلى معالجة الأضرار التي تلحق بالبيئة البحرية والساحلية والحضرية جراء النزاعات الإقليمية من خلال عملية التسوية في مرحلة ما بعد النزاع. ولا يمكن معالجة المشاكل الاجتماعية والبيئية في الأحياء العشوائية ومخيمات اللاجئين وجماعات النازحين ما لم يتحقق السلام والأمن في المنطقة(61).

---

(60) البنك الدولي (2010).

(61) الإسكوا، آثار السلام والأمن على التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا، أوراق موجزة (16) (E/ESCWA/ENR/2002/16).

يؤدي الصراع العربي الإسرائيلي الذي ما زال مستمراً إلى عواقب وخيمة. فقد نجم عنه عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين الذين يُقدَّر عددهم بحوالى 2.5 مليون نسمة خارج فلسطين. ولا يزال العديد من اللاجئين يعيشون في مخيمات ويمارسون الضغط على الموارد النادرة في البلدان التي تستضيفهم. وما زالت المشاكل حول الموارد المائية المشتركة عالقة وتؤثر سلباً على الطلب على المياه، وعلى الزراعة، والاستهلاك في البلديات، والاستخدام المستدام في البلدان المشاطئة. وتخضع مرتفعات الجولان للاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967، وغادر عدد كبير من السكان السوريين الأصليين إبان الحرب في عامَيْ 1967 و1973، فتركوا المجال لإسرائيل لبناء 33 مستوطنة في المنطقة. وتحتوي مرتفعات الجولان على موارد مائية مهمة وتُسهم في توفير المياه في المنطقة، ما يمنحها دوراً إستراتيجياً في الصراع العربي الإسرائيلي. وتشهد المنطقة أيضاً صراعات وتوترات أخرى داخل البلدان أو في ما بينها، ما يُبطئ عجلة التنمية. فالأضرار التي لحقت بالعراق إبان حرب الخليج الثانية شلّت حركته الإنتاجية بسبب دمار قطاعَيْ الصناعة والخدمات. وتركت هذه الحرب عدة آثار سلبية على البيئة مثل تلوث التربة والبيئة البحرية بسبب تدمير آبار النفط، ومرافق تخزين النفط، والمصافي، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية.

والنفقات العسكرية الرامية إلى شراء الأسلحة المستعملة في صراعات المنطقة العربية إلى جانب تكاليف إعادة الإعمار والتسوية ما بعد الحرب تؤثر سلباً على الإيرادات العامة والتنمية المستدامة. أولاً، تقتطع الميزانيات العسكرية الموارد المخصصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في فترات التقشف المالي وعدم التيقن. وثانياً، يؤدي عدم الاستقرار والقلق بشأن السلام والأمن إلى انخفاض الثقة في الانتعاش الاقتصادي، وإلى عرقلة التجارة والاستثمار، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر. كما ينعكس السلام والأمن إيجاباً على السياحة والإيرادات بالعملات الأجنبية على المدى الطويل. وفي حين أن حصة المنطقة العربية من السياحة العالمية ما زالت محدودة، وتغطي نسبة تتراوح بين 4 و5 في المائة من المجموع العالمي، كان هذا القطاع ينمو بشكل مطرد قبل التصعيد الأخير للصراع العربي الإسرائيلي وقبل الانتفاضات التي شهدتها عدة بلدان في ما يُعرَف باسم الربيع العربي[62]. وتؤثر الخسارة المالية في قطاع السياحة حالياً على الإنفاق العام، والعمالة، والدخل الناجم عن المهن التقليدية الصغيرة التي توظف نسبة كبيرة من القوى العاملة، ما يمنع البلدان العربية من تخصيص ما يكفي من الموارد لتنفيذ خطط التنمية المستدامة.

(62) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، تقرير التنمية الإنسانية العربية.

## طاء- ثورات الشباب وانتفاضاتهم

شهدت المنطقة موجة من الاحتجاجات والانتفاضات المطالِبة بالحرية الاجتماعية والسياسية وبالديمقراطية الحقيقية من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات الحكومية. وكان الشباب وراء تنظيم هذه الثورات المعروفة باسم الربيع العربي، وهي تبعث الأمل بتحقيق مزيد من الديمقراطية في أنحاء المنطقة. التحديات التي تواجهها المنطقة على المدى القصير والمتوسط هائلة. ونظراً للشكوك السائدة حول طبيعة الظروف المؤسسية التي ستحكم كل بلد، وحول سياسات الاقتصاد الكلي التي ستتبعها البلدان، توقفت الاستثمارات وتباطأت الأنشطة الاقتصادية. ففي مصر، مثلاً، حصلت الانتفاضة بسبب ارتفاع معدلات التضخم في السنوات الأخيرة، والتي بلغت نسبة 18 في المائة في عام 2009، وتزايد عدد الأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر بنسبة تفوق 30 في المائة، وارتفاع عدد الشباب الذين يمثلون حوالى 12 في المائة من السكان الناشطين اقتصادياً. وكانت تداعيات هذه الاضطرابات مهمة على اقتصاد مصر. فبعد أن كان متوقعاً أن يصل معدل النمو السنوي إلى 6 في المائة في مستهل عام 2011، بلغ 4 في المائة على إثر الانتفاضة[63]. وأثرت الانتفاضة بشكل خاص على قطاع السياحة، الذي يمثل حوالى 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، لأنها حصلت في ذروة موسم السياحة ولأن مليون سائح غادروا مصر نتيجة العنف، ما أثر سلباً على هذا القطاع الذي يُعتبر المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية. وقُدرَت الخسارة الاقتصادية في ذروة الثورة بقيمة 300 مليون دولار يومياً، وبلغ عجز الموازنة نسبة 12.3 في المائة[64]. وهذا ما دفع بالحكومة إلى اتخاذ قرارات باهظة الثمن مثل زيادة إعانات الوقود والأغذية من أجل إخماد مشاعر الاستياء.

وفي تونس، تراجعت السياحة بنسبة 50 في المائة، والإنتاج الصناعي بنسبة 12 في المائة، وعائدات المهاجرين التونسيين بنسبة 12.5 في المائة منذ بداية عام 2011[65] ونظراً لتقلب الوضع في ليبيا المجاورة، خسرت تونس أنشطتها التجارية المزدهرة واضطُرَّت إلى استيعاب تدفق اللاجئين. ودعت تونس ومصر الأسرة الدولية إلى تزويدهما بالدعم المالي في السنة المقبلة بقيمة مليار دولار لتونس، وبقيمة تتراوح بين 10

---

(63) Management Guru, 2011, *Potential economic benefits from uprising in Egypt*, available at http://themanagmentguru blogspot.com/2011/03/potential-economic-benefits-from.html.

(64) Economics Weekly, 2011, *Egypt: The costs of an uprising*.

(65) Nord-Sud Expert (NSE), available at www.risques-internationaux.com/bienvenue/activites.htm.

مليار و12 مليار دولار لمصر[66]. وتنجز تونس حالياً خطة خماسية لإعادة هيكلة الاقتصاد بقيمة 25 مليار دولار، وقدمت هذه الخطة إلى قمة مجموعة الثمانية في أيار/مايو 2011[67]. وفي هذا السياق، وعدت البلدان في القمة بأن تقدم مساعدات مالية إلى تونس ومصر بقيمة تناهز 20 مليار دولار عن طريق المصارف الإنمائية الدولية.

ومن المتوقع أن يستغرق الاقتصاد المصري سنة إلى نصف السنة على الأقل ليستعيد استقراره بعد أن تتحول البلاد إلى نظام ديمقراطي مستقر وليبرالي، ما سيعزز ثقة المستثمرين ويزيد الاستثمار الأجنبي المباشر. وسوف تشجع البيئة الاستثمارية الجديدة على إجراء مزيد من الإصلاحات في النظام التعليمي، وترشيد السياسات الرامية إلى إيجاد فرص العمل في القطاع الخاص، وخاصة للشباب، والاستفادة من العولمة والخصخصة. وعلى المدى البعيد وعلى إثر نجاح العملية الانتقالية وإنشاء مؤسسات جديدة وتشغيلها، سيساعد انتشار الديمقراطية والحرية حتماً على تحسين بيئة العمل، ما سيحفز الاستثمار في أنشطة اقتصادية مُنتِجة وذات قيمة مضافة. وستساعد هذه الأنشطة بدورها على إيجاد مزيد من الوظائف اللائقة وتخفيض البطالة.

وتتيح هذه الانتفاضات الأخيرة فرصة رائعة للقيام بإصلاحات إيجابية وإحداث تغيير. وينبغي أن تعزز الأنظمة الجديدة التكامل الاقتصادي والنمو في المجالات التي تساعد على إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل لمختلف شرائح المجتمع، ولا سيما الشباب واليد العاملة الماهرة. وهذا يتطلب حواراً فعالاً وتحليلاً للروابط القائمة بين التعليم والابتكار، والحصول على التمويل وعلى الخدمات الأساسية (كالمياه والكهرباء) مع التركيز على الانتقال إلى اقتصادات أكثر مراعاة للبيئة بهدف الوصول إلى إدارة متكاملة للموارد الطبيعية المحدودة، والاعتراف بالحاجة إلى تنمية مستدامة كفيلة بمنع نزاعات جديدة وإضافية في المستقبل وبتحقيق العدالة الاجتماعية.

واليوم، يتوقف النجاح الاقتصادي للعملية الانتقالية في تونس ومصر على ثلاثة عوامل رئيسية، هي:

---

(66) International Monetary Fund (IMF), 2011, *Statement by an IMF spokesperson on the Arab Republic of Egypt*, available at www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11174.htm.

(67) Magharebia.com, 2011, *Tunisia to seek $25 billion support at G8 summit*, available at www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/en_GB/features/awi/newsbriefs/general/2011/05/22/newsbrief-04.

(أ) تلبية التوقعات الاجتماعية الهائلة للسكان من دون زيادة عجز الموازنة. وحتى الآن، اقتصرت ردة فعل الحكومات إزاء التوتر الاجتماعي على زيادة الإعانات الغذائية والوظائف الحكومية. وصحيح أنه من الصعب تطوير برامج اجتماعية محددة الهدف، إلا أنها حيوية إذا ما أرادت بلدان المنطقة أن تحقق النمو والاستقرار في اقتصادها إلى جانب ضمان الحماية الاجتماعية؛

(ب) النجاح في نقل الشركات التي كانت ملكيتها غير مشروعة في الأنظمة السابقة إلى مالكين جدد من دون إلحاق الضرر بالأنشطة الصناعية و/أو تعليقها[68]؛

(ج) إقناع الأسرة الدولية بتقديم الدعم المالي والفني لمساعدة البلدان في عدة مجالات مثل إدارة ضغوط الهجرة المتزايدة، وتنويع الاقتصاد، وإصلاح الأنظمة التعليمية.

(68) تمثل هذه الشركات نسبة 33 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في تونس. See Nord-Sud Expert (NSE), available at www.risques-internationaux.com/bienvenue/activites.htm.

## ثالثاً- أبرز المخاوف والآراء حول الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

مع أن الجميع يعترف بجاذبية الفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر عموماً، ما زالت البلدان النامية تخشى أن يصبح الانتقال الكامل إلى الاقتصاد الأخضر أداة أخرى تُستعمَل لفرض الشروط والقيود على تنمية هذه البلدان وعلى إمكانية تحسين رفاهية الإنسان فيها. وفي ما يلي التحديات الرئيسية التي يمكن أن تواجهها البلدان النامية في العالم، بما في ذلك المنطقة العربية، عند اعتماد الاقتصاد الأخضر.

### ألف- المعايير البيئية: حواجز غير جمركية أمام التجارة والتنافسية

تخشى البلدان النامية عموماً أن يؤدي الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر إلى فرض حواجز غير جمركية على التجارة، أو حواجز جمركية غير ضرورية، أو ربما ضرائب أو حظر على المنتجات وعمليات الإنتاج التي لا تتبع معايير الأداء البيئي التي تستطيع البلدان الصناعية والمتقدمة أن تطبقها. ومع أن قواعد التجارة الدولية تسمح بفرض معايير بيئية صارمة، ينص مبدأ عدم التمييز على ضرورة تطبيق قواعد الواردات نفسها على المنتجين المحليين أيضاً. ويساعد تمويل الاستثمار الأخضر الذي تحصل عليه البلدان على تحسين أدائها البيئي وتمكينها من ولوج الأسواق الدولية، إلا أن هذا التمويل محدود على غرار القدرات البشرية والفنية اللازمة لتحقيق التحسينات البيئية على المدى القصير. وأثر هذا الوضع على وصول المنتجات العربية إلى الأسواق العالمية وعلى تنافسيتها في بعض القطاعات مثل الأنسجة والمواد الغذائية الزراعية[69].

وإذ يتزايد عدد البلدان التي تتعرف على المفاهيم والأساليب الأساسية لتحقيق الاقتصاد الأخضر، يُتوقَّع أن تتأثر التجارة الدولية بالآليات الخضراء الجديدة التي تنظم السوق العالمية للسلع والخدمات الوطنية. وسيكون للمنتجات الوطنية التي ستخضع للمعايير البيئية فرصاً تسويقية أفضل في الأسواق الأجنبية.

ويتيح اعتماد المعايير البيئية فرصة كبيرة للبلدان العربية، ولكنه يفرض عليها تحدياً أيضاً. فعندما تكون المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم متخصصة في "الأسواق الخضراء" المرتبطة بقطاعات

(69) ESCWA, *The Impact of Environmental Regulations on Production and Exports in the Food Processing, Garment and Pharmaceutical Industries in Selected ESCWA Member Countries* (E/ESCWA/ED/2001/14).

الإنتاج الأخضر، يمكنها أن تضطلع بدور محوري في التبادل التجاري الدولي في المستقبل. ومن جهة أخرى، يمكن أن يؤثر الامتثال للمعايير البيئية، التي تتطلب عادة إعادة هيكلة الصناعات من الداخل أو تغيير الإنتاج وأساليبه، على تنافسية الشركات، ما يسبب خسائر في الإنتاجية وفرص العمل. ولكن هذه الخسائر يمكن أن تُعوَّض من خلال إجراء إعادة تقييم إستراتيجية للشركات بهدف الحد من التكاليف الداخلية الأخرى، ومن خلال منح الشركات مكانة أفضل في السوق.

### باء- آثار الإعانات الخضراء

يمكن أن تُعتبر الإعانات الخضراء إما فرصة أو تحدياً، وهذا يتوقف على الاستراتيجية المعتمدة لتطبيقها. وصحيح أنه يجب السعي إلى تحسين الأداء البيئي للمنتجات وعمليات الإنتاج، إلا أن البلدان النامية يجب أن تدرك أن البلدان الصناعية تفرض معايير بيئية تستطيع أن تطبقها بفضل الدعم الصناعي أو الإعانات المقدمة فيها. ولا يمكن للبلدان النامية في الجنوب أن تتحمل هذه الإعانات بسبب افتقارها للموارد المالية والفنية والبشرية التي تدعم الاستثمار أو الابتكار الأخضر.

اقترح خان وآخرون نهجاً مثيراً للاهتمام، يستند إلى تصنيف الإعانات إلى ثلاث فئات، هي الجيدة، والرديئة، والقبيحة[70]. وفي هذا السياق، تشمل الإعانات الجيدة مختلف التدابير المعتمدة مثلاً لتشجيع الأنشطة المستدامة مثل البحث والتطوير في التكنولوجيا البيئية. أما الإعانات الرديئة، فهي تلك التي تخفّض تكلفة الوقود الأحفوري أو مبيدات الآفات، وتسير عموماً في الاتجاه المعاكس لما يقترحه الاقتصاد الأخضر. والإعانات القبيحة تؤدي إلى سياسات مبهمة يمكن أن ينجم عنها آثار إيجابية أو سلبية، مثل الإعانات المقدمة للأسمدة والكفيلة بزيادة إنتاجية الأراضي ولكنها تزيد من تلوث المياه. وفي السياسات الوطنية الرامية إلى تطوير الاقتصاد الأخضر، ينبغي إعطاء الأولوية إلى الإعانات "الجيدة" من خلال وضع استراتيجية اقتصادية متماسكة ومستدامة.

### جيم- إعادة التدريب وإيجاد الوظائف اللائقة

عندما يدور النقاش عن تخصص الاقتصادات الوطنية في قطاعات الإنتاج الأخضر، والاستثمار في إيجاد وظائف خضراء، تُثار مسألة التدريب وتنمية المهارات. ونظراً لنقص اليد العاملة الماهرة في مجال تقديم خدمات التكنولوجيا المتقدمة، سوف تتطلب إعادة تدريب الشباب أو تدريبهم في هذه القطاعات الجديدة الكثير من الوقت والاستثمارات، ما يشكل عائقاً رئيسياً أمام توسيع نطاق الاقتصاد الأخضر.

---

(70) Khan, A. et al., 2006, *The Nature and Magnitude of Global Non-Fuel Subsidies*.

وحددت منظمة العمل الدولية فئة جديدة من العاملين، تُعرَف باسم "العاملون الخضر". وسوف تكتسب هذه الفئة من العاملين أهمية خاصة في اقتصاد المستقبل. ولا بد أن يحدد برنامج العمل السياسي للبلدان النامية والمتقدمة السبل الكفيلة بتعزيز التعاون بين مؤسسات البحوث، ومعاهد التدريب المهني، والجامعات. على سبيل المثال، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية من بين البلدان المتقدمة تشريعاً ينص على تخصيص مبلغ يصل إلى 125 مليون دولار لتطوير برامج التدريب على العمل، والمناهج المرتبطة بها، ومعايير العمل. ويمكن أن تتعاون الجهات المعنية الوطنية والدولية في البلدان النامية لإنشاء مراكز للمهارات والتدريب على الوظائف الخضراء كي لا تصطدم الاستثمارات في الاقتصاد الأخضر بنقص في العاملين المدربين.

والمشكلة الرئيسية التي تواجهها المنطقة العربية هي عدم قدرتها على توليد الوظائف للشباب الذين بلغت نسبة بطالتهم حوالى 50 في المائة، مع نسبة مرتفعة لدى النساء[71]. وترتفع نسب البطالة بين الشباب المتعلمين الذين أنهوا تعليمهم الثانوي و/أو الجامعي. وتشجع مفاهيم الاقتصاد الأخضر على الاستثمار في القطاعات الخضراء والنظيفة والمستدامة لتطوير الشركات المستدامة وإيجاد فرص العمل اللائق، إلا أن عدة تحديات وثغرات في السياسات ما زالت قائمة ويجب تخطيها. واقترحت منظمة العمل الدولية أبرز الخطوات التي تتيح فرص العمل اللائق في المنطقة العربية، وهي خطوات كفيلة بإيجاد الوظائف وضمان استمراريتها من دون إغفال الإنتاجية. وهي تشمل تحسين التشخيص في الاقتصاد غير النظامي في المنطقة، وتقديم الدعم لبرامج سوق العمل وللشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال ربط المحفزات بالإنتاجية وظروف العمل، وتطوير أنظمة التدريب والتعليم، وإنشاء مرصد إقليمي لأسواق العمل في المنطقة العربية لتقييم أثر السياسات الاقتصادية من حيث إيجاد فرص العمل[72]. وما زال من الضروري اتخاذ قرارات رئيسية بشأن الاستثمار في المهارات لتكييف فرص العمل في عدة قطاعات مثل الطاقة والنقل والزراعة وغيرها، عند وضع سياسات الاقتصاد الكلي في المنطقة العربية.

## دال- قياس التقدم نحو الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

عند وضع إستراتيجية إقليمية لتحقيق الاقتصاد الأخضر، لا بد من تحديد المنهجيات المشتركة وأدوات القياس بهدف تقييم التقدم المُحرز والخيارات المتخذة نظراً للتناقض في الأهداف بين مختلف

---

(71) ILO, 2009, *Growth, Employment and Decent Work in the Arab Region: Key Policy Issues*.

(72) ILO, 2011, Promoting Decent Work in a Green Economy؛ وورقة معلومات أساسية صادرة عن منظمة العمل الدولية حول "برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، نحو الاقتصاد الأخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر".

القطاعات المعنية. وينبغي اعتماد نهج قائم على التمييز بين التدابير الخضراء والتدابير غير الخضراء. وأجرت وزارة التجارة الأمريكية دراسة لتقدير نسبة المنتجات والخدمات الخضراء إلى مجموع الاقتصاد الوطني في عام 2007[73]. وتراوحت التقديرات بين 1 في المائة و2 في المائة من مجموع الأعمال الخاصة، استناداً إلى التصنيفات المحددة للمنتجات والخدمات "الخضراء". وتُعتبر المنتجات أو الخدمات "خضراء" إذا كانت تحافظ على الطاقة أو الموارد الطبيعية الأخرى، أو إذا كانت تحد من التلوث. وفي الدراسة ما يدعو إلى وضع معايير مرجعية وطنية لقياس التقدم المحرز نحو اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة.

ولا بد من وضع مبادئ توجيهية لتحديد أنشطة الاقتصاد "الأخضر" الموحدة بين البلدان العربية كلها، ما يسمح برصد التقدم والإنجازات. كما يجب وضع الأدلة القادرة على قياس رأس المال البيئي أو الاجتماعي أو البشري. وبعض المؤشرات مثل التقييم البيئي، والحفاظ على الموارد، والحد من التلوث، وإيجاد عدد من الوظائف، والإيرادات، ونصيب الموظف من الدخل المتوسط، والرفاه الاقتصادي، وتوزيع الدخل وغيرها، يسمح بقياس أداء الأنشطة في إطار الاقتصاد الأخضر، وبتقدير حجمها بدقة أكبر. وفي هذا المجال، وضعت الصين دليلاً هو "الناتج المحلي الإجمالي الأخضر" الذي يقيس النمو الاقتصادي مع مراعاة التداعيات البيئية. كما وافقت الولايات المتحدة على إجراء بعض البحوث حول "المحاسبة الخضراء" التي يمكن أن تشكل خطوة بارزة ووسيلة أفضل لقياس التقدم نحو اقتصادات أكثر مراعاة للبيئة[74].

(73) Economic and Statistics Administration (ESA), *Measuring the Green Economy* (United States Department of Commerce, April 2010).

(74) Nelson, J., *Measuring Progress* (Post Growth Institute, 5 January 2010), available at http://postgrowth.org/measuring-progress/ .

## رابعاً- فرص دمج الاقتصاد الأخضر في السياسات والخطط الوطنية للتنمية المستدامة

### ألف- الأهداف

تتوفر في أنشطة الاقتصاد الأخضر ذات التصميم المناسب القدرة على توفير فرص للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال زيادة النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل، وتحسين إدارة السياسات الحكومية. والتحدي الأكبر بالنسبة إلى البلدان العربية هو معرفة من أي باب يجب الدخول إلى الاقتصاد الأخضر للعودة بمكاسب قصوى على مختلف شرائح المجتمع. والحاجة ملحة إلى تحديد إصلاحات السياسة العامة بالاستناد إلى الظروف الوطنية نظراً لقدرتها على إطلاق أنشطة اقتصادية يمكن أن تسمح لبلد ما بالتنافس في الأسواق الخضراء العالمية.

وفي هذا الفصل سعي إلى تحديد عدد من فرص الاقتصاد الأخضر للمنطقة العربية بالاستناد إلى المعايير التالية: (أ) تحقيق نمو بوتيرة أسرع من الاقتصاد التقليدي والمحافظة في الوقت نفسه على رأسمال الطبيعة وإعادة إحيائه؛ (ب) تحسين المساواة الاجتماعية وزيادة فرص العمل؛ (ج) تعزيز الموارد وكفاءة الطاقة؛ (د) الاستعاضة عن الوقود الأحفوري بأنواع الطاقة المتجددة والتكنولوجيات ذات انبعاثات الكربون المنخفضة؛ (هـ) استدامة العيش في المناطق الحضرية وتخفيض انبعاثات الكربون في قطاع النقل.

### باء- كفاءة الطاقة وتشجيع أنواع الطاقة المتجددة

الطاقة عنصر أساسي من عناصر الإنتاج، ومن غير الممكن تصور التنمية الاقتصادية من دون توفير مصادر الطاقة المناسبة من الناحية الفنية. ولا بد من تأمين يد عاملة كثيفة لتعزيز الاستخدام الكفؤ للطاقة واستبدال مصادر الطاقة الأحفورية بأنواع الطاقة المتجددة. والطاقة المتجددة، بالمقارنة مع طاقة الوقود الأحفوري في معامل توليد الكهرباء، تؤدي إلى إيجاد مزيد من فرص العمل لكل وحدة سعة مركبة، ولكل وحدة من الطاقة المولدة ولكل دولار مستثمر[75]. ويقدر عدد العاملين في القطاع بأكثر من 2.3 مليون

(75) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، نحو الاقتصاد الأخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، متاح عبر الرابط www.unep.org/greeneconomy.

شخص حول العالم، منهم 000 300 عامل في طاقة الريح و000 170 تقريباً في الصناعات الكهرضوئية الشمسية. ويعمل 1.2 مليون عامل تقريباً في توليد الطاقة من الكتلة الأحيائية، ولا سيما الوقود الأحيائي في أربعة بلدان هي ألمانيا والبرازيل والصين والولايات المتحدة. ويتوقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ترتفع هذه الأرقام مع حلول عام 2030 إلى 2.1 مليون عامل في طاقة الرياح و6.3 مليون عامل في الصناعات الكهرضوئية الشمسية، و12 مليون فرصة عمل في الزراعة والصناعة المرتبطتين بالوقود الأحيائي. أما العمل في تركيب نظم الطاقة المتجددة وتشغيلها وصيانتها فله طابع محلي ويعتبر من الأنشطة المولدة للدخل في البلدان النامية.

ويسعى العديد من بلدان المنطقة العربية إلى أن تكون له حصة من الآثار غير المباشرة لتعزيز الطاقة المتجددة. ففي اليمن، ترتفع تكلفة وصل القرى النائية بنظام شبكة الكهرباء كثيراً. غير أن قرية قعوى اليمنية استطاعت بمساعدة الإسكوا أن تولد الكهرباء من الطاقة الشمسية. وكان لهذا المشروع التجريبي أثر اجتماعي واقتصادي إيجابي على الخدمات المقدمة إلى المدارس والمراكز الصحية، وعلى طرق حفظ الأسماك (النشاط الأساسي في القرية هو الصيد)، كما تحسن الوصول إلى المعلومات عبر التلفاز والراديو، وتطورت مهارات العاملين في صيانة النظم الشمسية.

**الإطار 1- أنواع الطاقة المتجددة تسمح بإنشاء أكثر من ألف شركة جديدة في تونس**

سمحت خطط الطاقة النظيفة للحكومة التونسية في الفترة الممتدة من عام 2005 إلى عام 2008 بتوفير 1.1 مليار دولار أمريكي من نفقات الطاقة من خلال الاستثمار بمبلغ 200 مليون دولار أمريكي في البنية التحتية للطاقة النظيفة. ومن المتوقع أن يبلغ استهلاك الطاقة الأولي المولدة من الموارد المتجددة يضاف إليه التوفير من خلال كفاءة الطاقة نسبة 20 في المائة من مجموع استهلاك الطاقة في عام 2012. وكانت الحكومة قد عرضت في كانون الأول/ديسمبر 2009 خطة الطاقة الشمسية الوطنية الأولى وخطط مكملة أخرى من أجل زيادة حصة موارد الطاقة المتجددة من أقل من 1 في المائة إلى 4.3 في المائة مع حلول العام 2014. وتتضمن الخطة استخدام النظم الكهرضوئية الشمسية، ونظم تسخين المياه بالطاقة الشمسية، ووحدات الطاقة الشمسية المركزة لتوليد الكهرباء. وقدر مجموع الموارد المالية لتنفيذ الخطة بمبلغ 2.5 مليار دولار أمريكي منها 175 مليون من الصندوق الوطني، و530 مليون من القطاع العام، و1.66 مليار من أموال القطاع الخاص، و24 مليون من التعاون الدولي؛ وخُصصت هذه الأموال كلها لأربعين مشروع في الطاقة المتجددة حتى عام 2016. كما خصصت 40 في المائة تقريباً من الموارد لإنشاء بنية أساسية لتصدير الطاقة. ومن الممكن أن يبلغ التوفير في الطاقة المتوقع من خطة الطاقة الشمسية 22 في المائة في عام 2016، مع خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بكمية 1.3 مليون طن في السنة.

**الإطار 1 (تابع)**

ومن الأمثلة على تطور سوق الطاقة الشمسية الحرارية برنامج الطاقة الشمسية التونسية بروسول (PROSOL) وهو عبارة عن مبادرة مشتركة بين الوكالة الوطنية التونسية للتحكم في الطاقة، والشركة التونسية للكهرباء والغاز، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووزارة البيئة والبر والبحر في إيطاليا. ومن وسائل الدعم المالية والضرائبية تقديم منحة رأسمالية بمواصفات تسمح بالإعفاء من ضريبة القيمة المضافة وبخفض الرسوم الجمركية، وقرض مصرفي بفائدة مخفضة. ويسدد الدين عبر فاتورة المرافق الكهربائية للدولة ولا سيما الشركة التونسية للكهرباء والغاز، مع تقديم الدعم للمصارف المحلية للسماح لها بتمويل مشاريع سخانات الماء الشمسية بأسعار فائدة منخفضة.

أدى هذا التدبير إلى تحقيق منافع مالية مباشرة للمستخدمين النهائيين ظهرت عند مقارنة المبالغ المالية الشهرية التي تدفع لنظام سخانات الماء الشمسية بفواتير الكهرباء السابقة. وحصل البرنامج على إعانة لسعر الفائدة خلال السنتين الأوليين من البرنامج أي 2005–2006 مما أدى إلى إلغاء الفائدة المترتبة على الدين بالنسبة إلى المستخدم النهائي. لكن هذا الدعم أزيل في عام 2007 وحُددت أسعار الفائدة السنوية المترتبة على الدين بنسبة 6.5 في المائة. وتدعم الحكومة المشروع بإعانة مالية توازي 20 في المائة من تكلفته أي 75 دولار أمريكي للمتر المربع، ويتوقع من العملاء تمويل ما لا يقل عن 10 في المائة من تكاليف الشراء والتركيب.

ويزيد اليوم عن 50 000 عدد الأسر التونسية التي تستخدم الشمس في تسخين المياه مستفيدةً من قروض زادت قيمتها عن 5 ملايين دولار أمريكي في عام 2005، وعن 7.8 مليون في عام 2006 بما يعزز الربح التشغيلي لتغطية تكلفة برنامج بروسول الأساسية بمبلغ 2.5 مليون. وبعد أن كانت المساحة التي يغطيها البرنامج توازي 400 000 متر مربع، قررت الحكومة زيادتها حتى 750 000 متر مربع في الفترة 2010–2014، وهو مستوى مشابه للبلدان الأوسع مساحةً كإسبانيا وإيطاليا. وساهم برنامج بروسول منذ العام 2008 بتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بكمية 000 214 طن.

كما ساهم البرنامج في إيجاد فرص عمل، إذ بلغ عدد المزودين الرسميين بالتكنولوجيا 42 مزوداً مسجلاً، وأنشئ ما لا يقل عن 1 000 شركة. تبرهن هذه التجربة إمكانيات تحقيق عائدات من الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، وإيجاد فرص عمل جديدة، والحد من التبعية لواردات الوقود.

---

المصدر: UNEP, 2010. Green Economy, Developing Countries Success Stories.

وأطلقت المغرب برنامجاً طموحاً يهدف إلى زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة لتوليد 20 في المائة من مجموع الطاقة المنتجة مع حلول عام 2012. وأنشأ المغرب في عام 2010 الوكالة المغربية للطاقة الشمسية التي كُلفت تنفيذ مشروع يساوي 9 مليارات دولار، ويتضمن بناء معمل لتوليد 2 جيغاواط من الطاقة الشمسية في خمسة مواقع، على أن يكتمل مع حلول العام 2019. ومن المتوقع أن يوفر المغرب من

خلال هذا المشروع ما يعادل مليون طن من الوقود سنوياً، وأن يخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بكمية 3.7 ملايين طن. وبالرغم من عدم تقييم الأثر الاقتصادي للمشروع من الناحية الكمية، من المتوقع أن يزيد من فرص العمل والاستثمار ولا سيما في منطقة ورزازات الجنوبية النائية حيث سينشأ المعمل(76). والمنطقة حافلة بالتجارب الناجحة في إنتاج الطاقة المتجددة على النطاقين الصغير والكبير (انظر الإطارين 1 و2). إلا أن هذه التجارب تحتاج إلى دعمها بسياسات لتحقيق الفوائد غير المباشرة المرجوة على المدى الطويل. فالطاقة المتجددة قادرة على أن تكون دعامة أساسية من دعامات الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية.

**الإطار 2- طاقة الرياح في مصر**

مصر من البلدان الرائدة في المنطقة العربية في مجال وضع أطلس وطني للرياح واستغلال هذه الطاقة لإنتاج الكهرباء على نطاق واسع. كانت الطاقة الكهرمائية تشكل في الفترة 2009-2010 نسبة 9 في المائة من مجموع الطاقة المنتجة في مصر، في حين كانت طاقة الريح المستثمرة في مزرعة زعفرانة تساهم بنسبة 0.8 من الإنتاج أي 1.133 جيغاواط في الساعة. وكانت الطاقة الكهرمائية تؤمن 11 في المائة من مجموع السعة المركبة في الفترة نفسها، في حين كانت طاقة الرياح تؤمن 2 في المائة منها.

وبدأ استثمار طاقة الرياح بالازدياد منذ عام 2005؛ ومن المتوقع أن يواصل معدل الزيادة نموه في إطار سعي البلد إلى تحقيق الإستراتيجية الوطنية الواعدة التي وضعتها وزارة الكهرباء والطاقة وصادق عليها المجلس الأعلى للطاقة في عام 2007. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة من إنتاج الكهرباء الإجمالي حتى 20 في المائة عام 2020، أي بما يوازي 200 7 ميغاواط، موزعة بين 8 في المائة من الطاقة الكهرمائية و12 في المائة من طاقة الرياح ومصادر الطاقة المتجددة الأخرى. ومن المتوقع أن يؤدي القطاع الخاص، ولا سيما منتجو الطاقة الكهربائية المستقلون دوراً رياديا في هذا المجال، من خلال تأمين ما يقارب ثلثي الاستثمارات الإجمالية اللازمة للتوصل إلى القدرة المنشودة.

وخصصت الحكومة المصرية لدعم هذا التوسع مساحة 647 7 كلم$^2$ لبناء مزارع للرياح، يستطيع المستثمرون الوصول إليها بشكل شبه مجاني. وأعلن في الفترة 2009-2010 عن إطلاق خمس مزارع رياح بقدرة إنتاجية تعادل 250 ميغاواط للواحدة، بناء على عقود البناء فالامتلاك فالتشغيل من 20 إلى 25 سنة. ومن المتوقع أن تستأنف الأولى العمل في عام 2014. ومن الخطط الأخرى التي ستطبق على القطاع الخاص نظام التعريفة التفضيلية الذي يستهدف مزارع رياح أصغر حجماً تبلغ قدرتها القصوى 50 ميغاواط، حيث تضمن الحكومة شراء منتجاتها بسعر عادل يغطي التكاليف وعائدات الاستثمار.

وستستفيد مصر من خلال هذه الإستراتيجية من شهادات انبعاثات الكربون المنخفضة، وستزيد في الوقت نفسه من فرص التصنيع المحلية لبعض معدات طاقة الرياح كالهياكل الحديدية وتوربينات الهواء والمعدات الكهربائية.

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة، مصر، الشركة القابضة لكهرباء مصر، التقرير السنوي 2009-2010، متاح على. www.moee.gov.eg/English/Takareer/2009-2010.pdf.

(76) *L'Economiste*, Moroccan, daily newspaper specialized in economic issues, 4 October 2010.

## جيم- الصناعة

تتناول أقسام أخرى من هذه الوثيقة مسألة الاستثمارات في أنشطة خضراء محددة. أما التركيز في هذا القسم فعلى الاستثمارات التي تسمح بتحسين الأداء البيئي في قطاعات تقليدية. فإعادة تدوير الصلب على سبيل المثال توفر من 40 إلى 75 في المائة من الطاقة اللازمة لإنتاج الفولاذ الخام. هذه الصناعة مهمة بالنسبة إلى بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا كالجمهورية العربية السورية وعمان وقطر ولبنان ومصر حيث يعتبر إنتاج الفولاذ جزءاً كبيراً من مجموع إنتاجها، فيمثل 7 في المائة من صادراتها الصناعية، ما عدا قطر حيث تبلغ هذه النسبة 14 في المائة[77]. ومن الممكن الإبقاء على الوظائف في مجال صناعة الفولاذ في المنطقة العربية من خلال اتباع سياسة استباقية لإنتاج الفولاذ العالي الجودة بكميات منخفضة من الكربون. ويعتمد عدد من البلدان والمناطق اعتماداً كبيراً على الخردة في إنتاجهم للفولاذ، منها إسبانيا، وألمانيا، وتركيا، وجمهورية كوريا، ورابطة الدول المستقلة، والولايات المتحدة واليابان. فالعمالة في مجال الصلب تتجه نحو مراعاة البيئة؛ ويعمل أكثر من 200 000 شخص حول العالم في الإنتاج الثانوي.

ومن المتوقع أن يزداد دور الألمنيوم في القطاع الصناعي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهو من المدخلات الرئيسية في مشاريع البناء والبنى التحتية. وساهم الألمنيوم بنسبة 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البحرين، و7 في المائة في دبي. وتزيد قيمة الاستثمارات المقررة في إنتاج الألمنيوم على 14 مليار دولار في منطقة الخليج دون الإقليمية، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الإنتاج من 1.5 مليون طن في عام 2005 إلى أكثر من 5 ملايين طن في عام 2009. ومن الممكن أن تؤدي مشاريع أخرى مقترحة إلى رفع إنتاج بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى أكثر من 7 ملايين طن مع حلول عام 2012، مما يرفع مساهمة المنطقة إلى 18 في المائة من الإنتاج العالمي[78]. ويمكن أن تستخدم صناعة الألمنيوم الطاقة بمزيد من الكفاءة، كما في قطاع الفولاذ. فالإنتاج القائم على الخردة يوفر حتى 95 في المائة من الطاقة اللازمة لصنع الألمنيوم من البداية. ووسائل الإنتاج الأكثر كفاءة تشكل اليوم 22 في المائة من مجمل إنتاج الألمنيوم العالمي، وتوفر 000 13 وظيفة تقريباً في اليابان، وأكثر من 000 10 وظيفة في أوروبا، و000 6 وظيفة تقريباً في الولايات المتحدة.

---

(77) بناءً على بيانات قدمت لاجتماع الخبراء حول دور شبكات الطاقة في التكامل الإقليمي (بيروت، 22-23 كانون الأول/ديسمبر 2009) (E/ESCWA/SDPD/2009/WG.4/1).

(78) AMEinfo, 2006, *Aluminum will give economic diversification a big boost in the GCC*, available at www.ameinfo.com/94645.html.

وبناء على ما تقدم، تبرز الحاجة إلى ابتكار آليات تمويل جديدة لدعم الاقتصاد الأخضر في القطاع الصناعي. والمبادرات الجديدة في مجال التأمين يمكن على سبيل المثال أن تخفف من الخسائر المالية ذات الصلة بالمناخ وأن تبقي على الوظائف الحالية وتوجد فرص عمل جديدة نتيجة لانخفاض الخطر بالنسبة إلى الاستثمار في المستقبل.

ومن الممكن أيضاً تعزيز إنشاء المناطق الصناعية التي تسهل إنشاء صناعات خضراء من خلال تدابير تمويلية ابتكارية تقترن بالاستثمار الأخضر. فلا تقتصر نتيجة هذه الجهود على إنشاء أعمال تجارية خضراء، إنما تشجع الشركات الموجودة على الانتقال إلى المناطق الصناعية ذات المعايير العالية للأداء البيئي، وبالتالي مراعاة البيئة. وجرى تأكيد هذه النتائج في دراسة حالة أجرتها الإسكوا حول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن (الإطار 3).

**الإطار 3- سياسات الإدارة البيئية وقدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على التنافس في المناطق الصناعية في الأردن**

أجرت الإسكوا دراسة حول أثر السياسات الصناعية الحكومية التي تسعى إلى تعزيز الإدارة السليمة للمناطق الصناعية على القدرة التنافسية لدى الشركات الصغيرة والكبيرة وكان للأردن النصيب الأكبر منها. انطلقت الدراسة من فرضية أن المناطق الصناعية قادرة على تعزيز الفرص لإقامة الشبكات والتجمعات الصناعية بفضل القرب الجغرافي ووفورات الحجم، فتسهل بالتالي الاستثمار في الخدمات البيئية والبنية التحتية اللازمة لدعم التنمية الصناعية. وتبين من خلال طرق تقييم الأثر أن تطبيق ممارسات الإدارة البيئية السليمة في المناطق الصناعية لم يؤثر سلباً على قدرة الشركات الصغيرة والكبيرة على المنافسة، ولم يثن صغرى الشركات عن التمركز في المناطق الصناعية. وفي الختام، رأت الدراسة أن الأهداف الإنمائية الصناعية، إذا ما دمجت في سياسات المناطق الصناعية، يمكن أن تتحقق بالتوازي مع أهداف التنمية المستدامة، من دون أي تعارض بينهما. لهذا السبب كان لا بد من إدراج الاعتبارات البيئية في سياسات المناطق الصناعية والتخطيط لها منذ البداية.

المصدر: الإسكوا، "أثر السياسات الصناعية على القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم" (E/ESCWA/SDPD/2007/7).

## دال- التجارة

التجارة محرك قوي من محركات النمو الاقتصادي، ولا غنى عنها للحد من الفقر وتعزيز التنمية. ويمكن أن تكون في الوقت نفسه من المحفزات الهامة لإنتاج السلع والخدمات التي تحمي البيئة. وتوفر الأسواق الجديدة اليوم فرصاً هائلة للمنتجين القادرين على استيفاء العدد المتزايد من الشروط البيئية والصحية

التي تعتمدها الحكومات والقطاع الخاص لدعم التنمية المستدامة. ومن المسلم به أن النظام التجاري العالمي يحتاج إلى نهج متوازن لزيادة فرص البلدان المتقدمة النمو والنامية وتحقيق الأهداف البيئية والإنمائية. وتعمل الإسكوا بالتنسيق مع بلدانها الأعضاء على تحسين قدرة الصناعات المحلية على التنافس في مجال التصدير، وعلى تحديد موقعها من العلاقة بين التجارة الدولية والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف[79]. وإذا تواصلت هذه الجهود مع ازدياد إنتاج الاقتصاد الأخضر، يمكن أن تستفيد المنطقة أكثر من الطلب العالمي المتزايد على السلع والخدمات التي تراعي البيئة.

والسوق العالمي للسلع والخدمات البيئية في نمو مطرد، وقُدر بأكثر من 3.8 ترليون دولار في فترة 2009/2008 بالمقارنة مع 360 مليار دولار في عام 1990[80]. وفي الشرق الأوسط وحده، قُدر سوق السلع والخدمات البيئية بنسبة 1.6 في المائة من السوق العالمي (أي 10 مليارات دولار تقريباً)، بما شكل 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة عام 2004. وكان السوق مقسوماً في العام نفسه بين السلع البيئية التي أنفق عليها مبلغ 4.4 مليار دولار والخدمات البيئية التي أنفق عليها مبلغ 5.3 مليار دولار [81].

ومن المتوقع أن ينمو سوق السلع والخدمات البيئية مع ازدياد فرص الاستثمار الأخضر. وتحتاج البلدان النامية إلى السلع والخدمات البيئية بشكل خاص في كل من الزراعة المستدامة، وإدارة الموارد المائية، والإمداد بالمياه وإدارتها. والحاجة إلى السلع والخدمات البيئية تزداد على الصعيد العالمي في المباني التي تراعي معايير كفاءة الطاقة، وفي النقل المستدام والطاقة المتجددة.

وتقترح البلدان المتقدمة النمو إسقاط الحواجز الجمركية عن السلع والخدمات البيئية لتوسيع انتشارها. إلا أن البلدان النامية تعارض هذه الخطوة خوفاً من أن يطال التحرير سلعاً غير تلك التي يراعي استخدامها النهائي البيئة. وهي قلقة أيضاً من المنافسة التي قد تواجه الصناعات المحلية. وتتبدل اليوم المراكز المتباينة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية ولا سيما أن الاقتصادات الناشئة تتحول إلى المنتجة والمصدرة

---

(79) الإسكوا، 2010، ورشة العمل الإقليمية حول التجارة والبيئة: تطوير قطاع السلع والخدمات البيئية في المنطقة العربية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر.

(80) Innovas Solutions and K Matrix, *Low Carbon and Environmental Goods and Services: An Industry Analysis – Update for 2008/09* (Department of Business Innovation and Skills, March 2010).

(81) الإسكوا، تحرير التجارة بالسلع والخدمات البيئية في منطقة الإسكوا والمنطقة العربية (E/ESCWA/SDPD/2007/WP.1).

الجديدة للسلع والخدمات البيئية. ومع استمرار الجدل حول فرص تحرير السلع والخدمات البيئية ونطاقه، تتضح ضرورة اعتماد الطرق المستدامة في استغلال السلع والخدمات البيئية كجزء من الحملة التي تشجع الاقتصاد الأخضر.

### هاء- تحرير الخدمات البيئية في القطاع العام

في إطار عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر، يحتاج الوكلاء الاقتصاديون إلى معرفة مؤشرات الأسعار الصحيحة ليوافقوا على اعتماد نهج إنمائي قائم على النظام البيئي. ويمكن أن يؤدي تحرير الخدمات البيئية العامة إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، ونقل التكنولوجيا، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص (الاستعانة بمصادر خارجية)، وإلى تعزيز البحث والتطوير، والابتكار، والتكييف.

وإذا ما جرت خصخصة الخدمات العامة البيئية كتوفير المياه والصرف الصحي والنقل المستدام ضمن الشروط الصحيحة فيمكن أن تؤدي إلى ما يلي: (أ) إحداث آثار اقتصادية غير مباشرة من خلال زيادة الطلب على رأس المال المحلي، والمدخلات المحلية، والخدمات ذات المصادر المحلية وإيجاد فرص عمل ولا سيما من خلال إنشاء شركات صغيرة ومتوسطة جديدة؛ (ب) تخفيض التكاليف التي يتكبدها المستهلكون نتيجةً لزيادة الكفاءة؛ (ج) تحسين نطاق الخدمات المقدمة ونوعيتها؛ (د) تحرير ميزانيات الحكومة من نفقات يمكن تحويلها إلى مجالات أخرى.

وقد ينتج عن تحرير السلع والخدمات البيئية آثار جانبية منها: (أ) الفشل في إحداث الآثار غير المباشرة المرجوة أو فرص العمل المنشودة بسبب الالتزامات غير الجادة؛ (ب) ارتفاع تكاليف الخدمات البيئية بالنسبة إلى المستهلكين[82]؛ (ج) زيادة معدلات البطالة والحاجة إلى إعادة التدريب بسبب المشاكل في العمل وتنظيم الوظائف المتكررة في المرافق العامة؛ (د) منع الشركات الوطنية الناشئة غير القادرة على التنافس مع الشركات المتعددة الجنسيات من المشاركة في القطاع.

ويمكن القول باختصار إن التحرر التدريجي والمدروس وتدابير الدعم ضرورية لتجنب النتائج الاجتماعية غير المرغوب فيها والسماح للمزودين المحليين بالخدمات (والمزودين بالسلع البيئية) ولا سيما الشركات الصغيرة والكبيرة بالاستفادة من فرص السوق الجديدة.

---

(82) تتطلب مشاركة القطاع الخاص رقابة منتظمة لضمان المساواة ووصول الجميع إلى الخدمات الأساسية. أما المرافق التي تملكها الدولة فتنشط بناءً على اعتبارات تتعلق بالرفاه وليس على مجرد تحقيق أرباح أو استرداد تكاليف.

وفي المنطقة العربية، تعود للدولة ملكية مشاريع الخدمات البيئية العامة كالصرف الصحي، ومعالجة المياه وتوزيعها، والبنى الأساسية اللازمة للتخلص من القمامة. وفي هذه الحالات، يمكن أن تشكل الخصخصة الخطوة الأولى نحو التحرير، شرط اختيار الوقت والتسلسل الزمني المناسبين. والمنطقة بحاجة إلى تطوير قدرات القطاع الخاص التنظيمية والتنافسية والتنفيذية. وتختلف الأوضاع بشكل عام بين بلد وآخر. فبعض أسواق الخدمات البيئية الوطنية الصغيرة الحجم تفضل الشراكات بين القطاعين العام والخاص على الخصخصة و/أو الخطط الإقليمية أو دون الإقليمية، يليها التحرير التجاري، ودون ذلك لا تبصر الشركات الوطنية النور.

**واو- السياحة**

السياحة عنصر أساسي في الاقتصاد العالمي وتشكل 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و6 إلى 7 في المائة من مجموع الوظائف. وتساهم السياحة إسهاماً كبيراً في ميزان المدفوعات في العديد من البلدان العربية. ففي الأردن والمغرب عائدات السياحة هي ثاني أكبر مصدر للعملات الأجنبية. وبالرغم من بطء حركة السياحة بسبب الأزمة المالية، فهي لا تزال مسؤولةً عن إنتاج 5 في المائة من انبعاثات الكربون في العالم، وتعتبر مصدراً رئيسياً لفقدان التنوع البيولوجي، وللتلوث، وتدهور المناظر الطبيعية، وارتفاع استهلاك المياه. ولا يستفيد الفقراء سوى من جزء صغير من مجموع ما ينفقه السياح.

ويمكن عكس الاتجاهات السلبية لتصبح السياحة حافزاً قوياً لعملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر. وطبقاً لنموذج برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن استثمار 0.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي كل عام في مجال جعل قطاع السياحة أكثر مراعاةً للبيئة يمكن أن يؤدي إلى مواصلة النمو في القطاع بشكل مستقر على مدى عقود من الزمن من خلال المساهمة في النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل، وفي الوقت نفسه ضمان إحراز تقدم كبير على صعيد البيئة. ومن مظاهر هذا التقدم خفض استهلاك المياه بنسبة 18 في المائة، واستهلاك الطاقة بنسبة 44 في المائة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 52 في المائة بالمقارنة مع سيناريو الإبقاء على الوضع الراهن.

وللمحافظة على التنوع البيولوجي دور أساسي في تنمية السياحة البيئية. وأدرك الأردن أهمية هذا الدور فوضع الإستراتيجية الوطنية وخطة العمل للتنوع الحيوي في عام 2003، وأسهم في دفع قطاع السياحة البيئية في البلد. ووفقاً للإستراتيجية فإن الأرض والماء والمراعي والنظم الإيكولوجية البرية والبحرية والأحياء البرية والموارد المائية هي موارد أساسية لتنمية الزراعة والسياحة، وبالتالي للتنمية الريفية الاجتماعية الاقتصادية ككل.

والانتقال إلى سياحة أكثر استدامةً قد يزيد فرص العمل والعائدات بالنسبة إلى المجتمعات المحلية، ويلبي طلبات المستهلكين الجديدة الراغبين برحلات غير ضارة بالبيئة، ويزيد قدرة الشركات السياحية على المنافسة، ويخفض تكاليفها التشغيلية. وفي الإطار 4 مثال على جعل الصناعة الفندقية أكثر مراعاة للبيئة.

**الإطار 4- دراسة حالة عن الاستثمار الأخضر في الصناعة الفندقية وعائداته**

أفاد منتجع Six Senses Resorts and Spas وهو واحد من سلسلة فخمة من الفنادق أن عائدات الاستثمار خلال مدة تتراوح بين ستة أشهر وعشر سنين في عدد من تدابير توفير الطاقة المتنوعة في أحد فنادق السلسلة في تايلند جاءت على الشكل التالي:

- بلغت تكلفة نظام رصد الطاقة 500 4 دولار ومكنت الفندق من توفير10 في المائة في الطاقة ومن تحديد مجالات يمكن التوفير فيها؛
- بلغت تكلفة نظام التبريد المصغر 000 130 دولار علماً أنه يوفر 000 45 دولار سنوياً أي يسترد ثمنه في فترة 2.8 سنة؛
- بلغت تكلفة نظام استرداد الحرارة 000 9 دولار وهو يوفر 500 7 دولار سنوياً ويسترد ثمنه في فترة 1.2 سنة؛
- بلغت تكلفة نظام المياه الساخنة في المصبغة 000 27 دولار وهو يوفر 000 17 دولار سنوياً أي يسترد ثمنه في فترة 1.6 سنة؛
- كلفت الإنارة التي تراعي معايير كفاءة الطاقة 500 8 دولار وهي تسمح بتوفير 000 16 دولار سنوياً أي تسترد ثمنها في غضون ستة أشهر؛
- بلغ سعر خزان المياه 000 36 دولار، وهو يوفر 000 330 دولار سنوياً (أي يسترد ثمنه في أقل من شهر)؛
- بلغ سعر المبردات التي تعمل على امتصاص الكتلة الأحيائية 000 120 دولار وهي توفر 000 43 دولار سنوياً أي تسترد ثمنها في فترة 2.8 سنة؛
- بلغت تكلفة كبلات الكهرباء النحاسية المتوسطة الجهد (6.6 كيلوفولت) الممتدة تحت الأرض 000 300 دولار. ويمكن استرداد ثمنها على امتداد 10 سنوات وهي توفر منافع أخرى كانخفاض مستوى الأشعة وتقلب التيار، وانخفاض خطر نشوب الحرائق.

المصدر: UNEP, "Tourism: Investing in energy and resources efficiency" (2011), available at www.unep.org/greeneconomy/portals/88/documents/ger/GER_11_tourism.pdf.

## زاي- حماية النظم البيئية

لا يمكن التشديد أكثر على دور النظم البيئية في إنشاء الاقتصاد الأخضر المستدام، ولا سيما من خلال دعم الزراعة وأسباب المعيشة في المناطق الريفية. فسياسات الاستجابة لتغيّر المناخ المصممة بعناية تشكل فرصة لإجراء عملية التقييم بشكل صحيح من خلال الاستثمار في عمليات التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من حدته. والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية يمكن أن يساهم في التغيير التحويلي في المجتمع. وعند فهم القيم الاقتصادية لخدمات النظام الإيكولوجي من خلال تعميم أدوات صنع القرارات ومؤشراته يمكن تصميم سياسات فعالة للنمو المستدام والرفاه في المجتمع. والحاجة ماسة إلى الاستثمار في نموذج إنمائي جديد باستخدام الحوافز المالية الصغيرة النطاق التي تحشد إمكانات السكان المحليين غير المستثمرة فتنشط الاقتصاد الأخضر ذا انبعاثات الكربون المنخفضة. والنموذج الاقتصادي الحالي الذي يحرك الاقتصاد العالمي ليس مستداماً، لذا تبرز الحاجة إلى اتباع نهج جديد للتنمية الاقتصادية يقوم على النظم الإيكولوجية. وفي الإطار 5 دراسة حالة عن أهمية مصائد الأسماك وتربية المائيات وعلاقتها بحماية التنوع البيولوجي في حوض المتوسط.

**الإطار 5- حماية مصائد الأسماك في حوض المتوسط**

تساهم مصائد الأسماك بشكل إيجابي في الأمن الغذائي، وفي تأمين الدخل وإيجاد فرص عمل في عدد من البلدان العربية ولا سيما تونس والجزائر وعمان والمغرب ومصر واليمن. وكان إنتاج الأسماك الإجمالي في المنطقة العربية يقدر بـــ 3 ملايين طن في السنة في عام 2003، وازداد حتى 3.4 مليون طن في عام 2009. ويعتبر إنتاج تربية المائيات صغير الحجم نسبياً، لكنه هام في مصر حيث زاد مجموعه عن 000 700 طن في عام 2009. ويواجه قطاع المصائد في المنطقة عدداً من التهديدات الكبيرة منها الإفراط في صيد الأسماك وتلوث المياه الناتج عن تفريغ مياه الصرف الصحي غير المعالجة في الأنهار والبيئات الساحلية.

ويكمن التحدي، في إطار الاقتصاد الأخضر، في تنظيم الصيد من أجل حماية الأرصدة السمكية والتنوع البيولوجي، وفي الوقت نفسه المحافظة على حصة هذه الصناعة من الاقتصاد والمنافع الاجتماعية الأخرى أو حتى زيادتها.

ونفذ عدد من المشاريع في العقد الماضي في حوض المتوسط برعاية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وفقاً لنهج تعاوني إقليمي متكامل. ومن الإنجازات التي حققها مشروع CopeMed على سبيل المثال توفير معلومات علمية وإحصائية وإن بشكل جزئي حتى اليوم عن مصائد الأسماك التقليدية في البلدان المشمولة بالمشروع ولا سيما إسبانيا وإيطاليا وتونس والجزائر وفرنسا وليبيا ومالطا والمغرب. مكنت هذه المعلومات من تنفيذ الأنشطة الوطنية والإقليمية المناسبة لتحسين المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي تنتج عن الصيد الصغير النطاق بالطرق المستدامة.

المصدر: FAO, CopeMed project website, available at www.faocopemed.org/.

## حاء- البناء

يوفر قطاع البناء الأخضر الكثير من الفرص في المنطقة. والمطالبة بمبان توفرها الحكومة والخدمة الاجتماعية أمر شديد الأهمية وشكل محركاً للنمو الاقتصادي في العديد من البلدان (انظر الإطار 6 للاطلاع على تجربة المغرب).

ولهذا القطاع أعلى الآثار المضاعفة على العمالة وإنشاء شركات صغيرة ومتوسطة، نظراً إلى أهمية عمليات التعاقد من الباطن في البناء. وسيزيد هذا الأثر مع انتشار معايير كفاءة الطاقة والأمن بشكل كبير في القطاع. وزيادة الطلب على عناصر البناء الأخضر والمعدات التي تستوفي معايير كفاءة الطاقة ستؤدي إلى زيادة الوظائف في الصناعات الخضراء.

ومن المحتمل أن يتوفر العديد من الوظائف على المستوى المحلي فتستفيد المناطق النامية وذات معدلات البطالة المرتفعة. وبما أن الأبنية تستهلك 40 في المائة من الطاقة، فإن إدراج معايير حماية البيئة في المباني المتوفرة وتشييد مبان خضراء جديدة سيخفض معدلات استهلاك الطاقة وتلوث الهواء. وتتوفر بعض الأمثلة على استيفاء معايير البيئة في البناء والإسكان في المنطقة العربية في الإطار 6.

**الإطار 6- أمثلة مختارة عن استيفاء معايير البيئة في البناء والإسكان في العالم العربي**

(أ) المغرب

نفذت المغرب بدعم من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) أحد البرامج الأكثر نجاحاً وشمولاً في تخفيض عدد الأحياء الفقيرة وتحسينها. ويعتبر البرنامج المغربي الأفضل من نوعه في أفريقيا، وتعمل مصر وتونس على تقليده.

وكانت الحكومة المغربية قد حددت هدفاً لها في عام 2004 هو إزالة الأحياء الفقيرة بالطرق الإنسانية من 85 مدينة مع حلول عام 2012. فتعاونت خلال العقد الماضي مع وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية ووكالة العمران التابعة لها لتحسين أو إزالة 45.8 في المائة من الأحياء الفقيرة التي تأوي 1.6 مليون نسمة. وبلغت تكلفة البرنامج حتى اليوم 2.86 مليار دولار تقريباً ساهمت الحكومة بمبلغ 1.1 مليار منها.

(ب) المملكة العربية السعودية

سمحت المفاهيم المعمارية التقليدية لأوائل سكان المملكة العربية السعودية بالمحافظة على حرارة الصحراء. وتأثر مهندسو المباني الجديدة في المملكة كجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية بهذه المعرفة المحلية فأعادوا تطبيقها ودعموها بأفكار ابتكارية للتوصل إلى مستوى عال من كفاءة الطاقة.

**الإطار 6 (تابع)**

ومن هذه الابتكارات: (أ) استخدام ضوء الشمس إلى أقصى درجة ممكنة لخفض الحاجة إلى الإنارة الكهربائية داخل المباني؛ (ب) استخدام أبراج التهوية الطبيعية لتسهيل حركة الهواء وإخراج الهواء الساخن من المباني مما يخفف الحاجة إلى التبريد الكهربائي؛ (ج) بناء قبة كبيرة جداً تربط جميع مباني الحرم الجامعي ببعضها البعض. تحمي القبة المباني من أشعة الشمس اللاذعة، وتستقطب في الوقت نفسه المصفوفات الشمسية والحرارية والكهرضوئية التي تستخدم هذا المصدر المتجدد من الطاقة في توليد الكهرباء.

(ج) الإمارات العربية المتحدة

شركة مبادلة للتنمية هي شركة مساهمة عامة تملكها حكومة أبو ظبي. أنشأت الشركة في عام 2006 مشروع "مصدر" الاستثماري التجاري في الطاقة المتجددة وصناعة التكنولوجيات المستدامة. لـــ "مصدر" خمس وحدات إحداها مدينة "مصدر" وهي عبارة عن مجمع من الصناعات والتكنولوجيات النظيفة الممتدة على مساحة 6 كلم$^2$، ومن المتوقع أن تستضيف مئات من الشركات بالإضافة إلى جامعة للأبحاث. تسعى "مصدر" إلى أن تكون نموذجاً للتنمية الحضرية المستدامة ولا سيما لجهة ممارسات إدارة الطاقة والمياه التي ستعتمد فيها.

وستقلل مدينة "مصدر" من استهلاكها للطاقة من خلال تطبيق تدابير العزل الحراري والإضاءة ذات الاستخدام المنخفض للطاقة، واستخدام النظم الذكية لإدارة الطاقة من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للكهرباء. ومن المتوقع أن تستخدم المدينة كمية من الطاقة تقل كثيراً عن الكمية التي تتطلبها مدينة تقليدية بمثل حجمها. ولن تستخدم المدينة إلا الطاقة المتجددة، سواء من مصادر داخلية أو خارجية. وهي تتضمن معملاً لإنتاج 10 ميغاواط من الطاقة الكهرضوئية الشمسية، وضع في التشغيل منذ نيسان/أبريل 2009 ويرتبط بشبكة أبو ظبي للكهرباء.

وستسعى المدينة إلى تخفيض استهلاكها من المياه إلى النصف بالمقارنة مع مدينة أخرى بنفس الحجم، باستخدام أجهزة استخدام المياه بكفاءة، وتركيب أجهزة ذكية لقياس كميات المياه المستخدمة، وإعادة تدوير المياه واستخدامها في الري. وستؤدي المدينة دوراً مزدوجاً عندما تنجز. الأول اقتصادي نظراً إلى أنها ستدعم إنشاء تجمع صناعي وتكنولوجي نظيف يؤمن لأبو ظبي قدرة على التنافس في الأسواق العالمية للطاقة. أما الثاني فعلمي نظراً إلى أنها ستعمل على تطوير الطاقة المتجددة والتكنولوجيات النظيفة ونشرها.

---

المصادر: في ما يتعلق بالمغرب، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، متاح على www.unhabitat.org/list.asp?typeid=2&catid=277؛ وفي ما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، "التنمية المستدامة"، متاح على www.kaust.edu.sa/about/sustainable/sustainable.html؛ وفي ما يتعلق بالإمارات العربية المتحدة، مبادلة، "مصدر"، متاح على mubadala.ae/about/.

## طاء- النقل

النقل على أنواعه يتسبب بنسبة 39 في المائة تقريباً من انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بالطاقة في المنطقة العربية، وهو القطاع الأسرع من بين سائر القطاعات الاقتصادية في زيادة انبعاثات الكربون. يعتمد قطاع النقل على السيارات والشاحنات والطائرات سواء لنقل لركاب أو البضائع، وهو من أبرز مستهلكي الوقود الأحفوري ومن أهم المساهمين في تغيّر المناخ.

والحافلات والترامات وقطارات السكك الحديدية هي الأقل استهلاكاً للطاقة لكل راكب أو شحنة في الكيلومتر الواحد بالمقارنة مع المركبات الأخرى، وتساعد في تخفيف ازدحام السير وتؤمن النقل بأسعار مقبولة لجميع شرائح المجتمع. ويتوفر العديد من الفرص لجعل قطاع النقل أكثر مراعاة للبيئة من خلال إدراج خيارات الوقود النظيف فيه. وبلدان المنطقة تستغل هذه الفرصة على غرار سيارات الأجرة الخضراء في مصر والترام في الرباط، وتقوم باستثمارات إستراتيجية لبناء شبكات السكك الحديدية وتحسينها من خلال دمج الخطوط الشديدة السرعة داخل المدن بالخطوط الإقليمية والمحلية. ويمكن أن تؤدي هذه الاستثمارات في البنية التحتية الخضراء إلى إيجاد عدد كبير من الوظائف الخضراء في المنطقة العربية. وفي الإطار 7 دراسات حالات من الإمارات العربية المتحدة ومصر حول النقل المستدام والمركبات التي تعمل على أنواع الوقود النظيف.

**الإطار 7- النقل المستدام والمركبات التي تعمل على أنواع الوقود النظيف**

(أ) مصر

أنشأت مصر في العام 1994 الشركة الأولى لتعديل محركات السيارات لتمكينها من استخدام الغاز الطبيعي المضغوط. وارتفع عدد هذه الشركات في أقل من خمس سنوات ليصبح ستة. كما أنشئت 114 محطة لبيع الغاز الطبيعي المضغوط. فارتفع عدد السيارات التي تعمل عليه حتى بلغ 000 119 سيارة، 79 في المائة منها من سيارات الأجرة. ووضعت مصر مجموعة من الحوافز لدعم هذا التحول إلى الغاز الطبيعي، تضمنت إعفاء شركات السيارات التي تعمل عليه من الضرائب، ومساعدة أصحاب السيارات من خلال دعم تكاليف تحويل المحركات، وتخفيض أسعاره بالمقارنة مع الغازولين.

**الإطار 7 (تابع)**

(ب) الإمارات العربية المتحدة

في إطار السياسة التي تتبعها حكومة دبي لتحسين النقل العام وتخفيف ازدحام السير وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن استخدام السيارات الخاصة، أنشأت هيئة الطرق والمواصلات التابعة لها في عام 2009 مترو دبي الذي يعمل على الكهرباء النظيفة. يتألف المترو من خطين، الخط الأحمر بطول 52 كلم والخط الأخضر بطول 22 كلم. وأشارت إحصاءات العام 2010 إلى أن 000 140 راكب يتنقلون بالمترو كل يوم، مع العلم أن الخط الأخضر لم يكن قد وضع في العمل بعد.

---

المصادر: الإسكوا، "النقل من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية: التدابير والتقدم المحرز والتحديات وإطار السياسات" (E/ESCWA/SDPD/2009/WP.1)؛ وحكومة دبي، "مرحباً بكم في مؤسسة القطارات"، متاح على www.rta.ae/wpsv5/wps/portal/Rail?SwitchToLatestLocale=true.

## ياء- تأمين المياه

الكفاءة في استخدام المياه أولوية قصوى في العالم ولا سيما في المنطقة العربية المعروفة بندرة المياه. ويتوفر عدد من الفرص لزيادة مصادر الموارد المائية غير التقليدية سواء للشرب أو للاستخدام كري الحدائق وأبراج التبريد ومياه المراحيض.

وتحتاج المنطقة للاستفادة من هذه الفرص إلى تحسين البحث والتطوير وإلى الابتكار لتكييف كفاءة استخدام المياه و/أو تكنولوجيات معالجة المياه مع الظروف المحلية (انظر الإطارين 8 و9). وتحتاج أيضاً إلى القوانين لضمان استيفاء معايير الصحة والسلامة عند استخدام هذه التكنولوجيات. ومن الأمثلة على التكنولوجيات المتوفرة:

(أ) جمع المياه المستخدمة وإعادة استعمالها بما في ذلك المياه المستخدمة في غسالات الثياب وأحواض الاستحمام والمغاسل. ويتبين من تجربة شمال أمريكا أن هذه العملية مكلفة على المدى القصير غير أن عائدات الاستثمار تجنى على المستوى المتوسط أو الطويل؛

(ب) في المنطقة تجارب عن جمع مياه الأمطار أعطت نتائج إيجابية ولا سيما في الأرياف؛

(ج) أدت إعادة استخدام مكثفات مكيفات الهواء إلى نتائج جيدة في شمال أمريكا وينبغي النظر فيها في بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث ينتشر استعمال مكيفات الهواء على نطاق واسع؛

(د) يزداد استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في المباني الكبرى وفي المدن، وينبغي النظر في هذه التجربة في المنطقة العربية؛

(هـ) تلجأ بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى تحلية المياه على نطاق واسع وهي تجربة تدرسها اليوم بلدان أخرى في المنطقة؛ وينبغي التعامل مع الآثار البيئية لهذه التقنية بحذر كبير ولا سيما بعد أن أثبت أن نتائجها على الأحياء البحرية سيئة جداً.

**الإطار 8- أجهزة لقياس المياه المستخدمة وتوفيرها في بلدان مجلس التعاون الخليجي**

من القضايا البارزة الأهمية في بلدان مجلس التعاون الخليجي تأمين مياه البلدية للسكان الذين تتزايد أعدادهم وطلباتهم. وهي عملية باهظة التكلفة نظراً إلى ارتباطها بالممارسات غير المستدامة في تحلية المياه. ولا تزال هذه البلدان تدعم تعرفة المياه على نطاق واسع، وترسل مؤشرات خاطئة عن أسعارها، غير أن بعضها يتخذ تدابير لاستخدامها بكفاءة وتوفيرها كالإمارات العربية المتحدة والبحرين، من خلال استخدام أجهزة لقياس المياه المستخدمة وتوفيرها.

وكانت أجهزة توفير المياه قد وزعت مجاناً في الإمارات العربية المتحدة في عام 2010 لـــ 000 55 أسرة معيشية و250 5 مؤسسة عامة. وليست هذه المبادرة سوى عمل بسيط من المتوقع أن يكون له تأثير ملموس على تخفيض استهلاك المياه بنسبة 30 في المائة. أما في البحرين فتقاس المياه المستخدمة بواسطة الكمبيوتر منذ بداية عام 2000، مما يسمح بكشف تسربها و/أو سوء استخدامها ومعالجته في مرحلة مبكرة عبر موظفين مدربين.

المصادر: Absal, R., "Free water saving devices for UAE homes", *Gulf News* (13 January 2010); and Qamber, M., "Water demand management in Bahrain" (Ministry of Electricity and Water in Bahrain), which was presented at the Regional Conference on Water Demand Management, Conservation and Control (Amman, 7-10 October 2001).

**الإطار 9- جمع المياه للشرب في قرى صغيرة في الهند**

بدأت الهند بالاستفادة من جمع مياه الأمطار في محاولة لحل مشاكل ندرة المياه في ست من قراها التي تتضمن 10 000 من السكان. وجرى اعتماد تقنية ابتكارية من خلال ما سُمّي بمبادرة "Aakash Ganga" (أي ما معناه "نهر من السماء") التي أطلقت في عام 2003 وحصلت على جائزة البنك الدولي لتنمية السوق في عام 2006. وتعتمد التقنية على استخدام المزاريب والأنابيب لتحويل مياه الأمطار التي تتجمع على الأسطح إلى شبكة من الخزانات تحت الأرض لتخزينها واستعمالها في موسم الجفاف.

ولا ينحصر عنصر الابتكار في هذه المبادرة في التقنية المستخدمة وحسب، إنما في آلية التمويل المعتمدة لضمان استدامتها على المدى الطويل وتكرارها. وأنشئت في هذا الإطار شراكة مجتمعية بين القطاعين العام والخاص ساهم في تأمين رأسمالها كل من الحكومة والمجتمع ومصادر خاصة. أما تكاليف المبادرة فيمكن استردادها كاملةً من إيرادات استخدام المياه التي يدفعها القرويون. وفي هذه المبادرة دليل على استمرارية النُهُج التي تعترف بالقيمة الاقتصادية للمياه.

---

المصدر: "Aakash Ganga: Saving water for a rainy day", The Wall Street Journal (7 July 2009), available at: http://online.wsj.com/article/SB124697560759705907.html.

## كاف- الصرف الصحي

تحتاج نظم الصرف الصحي إلى التطوير في عدة أنحاء من المنطقة نظراً إلى الإمكانية الكبيرة للاستثمار فيها. وتَوفر هذه النظم لا يزيل التهديدات الكثيرة الناتجة إلى حد كبير عن الملوثات الكيميائية الموجودة في مياه الصرف الصحي. وثمة حاجة إلى تحسين معالجة مياه الصرف الصحي للتمكن من إعادة استخدامها لأغراض شتى بما في ذلك الزراعة والتخطيط العمراني والاستخدامات المنزلية. ومن شأن حملات التوعية الصحية التشجيع على التوسع في مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي. وينبغي تعزيز الوسائل المنخفضة التكلفة في هذا الإطار لمعالجة كميات أكبر من هذه المياه. ومعالجة مياه الصرف الصحي لإعادة استخدامها في مجالات عدة ولا سيما ري الحدائق وغير ذلك من الاستعمالات المنزلية يمكن أن تضيف مورداً جديداً إلى الموارد المائية غير التقليدية فتزداد موارد المياه في المنطقة العربية. ويجب السعي إلى إيجاد فرص جديدة تضاف إلى الموارد التقليدية الحكومية غالباً للتمويل من الداخل والخارج، كتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقدم خدمات الصرف الصحي، ونماذج التمويل الأخرى القائمة على السوق. وفي الإطار 10 تجربة فريدة من نوعها في إنشاء أراض رطبة اصطناعية عند بحيرة المنزلة في مصر.

**الإطار 10- المعالجة البيولوجية لمياه الصرف الصحي في بحيرة المنزلة في مصر**

تقع بحيرة المنزلة في الشمال الشرقي لمنطقة دلتا النيل وتلقي فيها القرى المجاورة كمية من مياه الصرف الصحي تتراوح بين 000 25 إلى 000 50 متر مكعب يومياً، فتتلوث مياهها وتخلف آثاراً سلبية على صحة البشر والنظم الإيكولوجية. نتيجةً لذلك، أطلق جهاز شؤون البيئة المصري في عام 1999 مشروعاً بتمويل من مرفق البيئة العالمي جرى تنفيذه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يهدف إلى معالجة مياه الصرف الصحي بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وتضمن تنفيذ المشروع الذي بلغت تكلفته 5 ملايين دولار واكتمل في عام 2007 بناء مرفق للمعالجة البيولوجية ومزرعة أسماك تجارية تمتد على مساحة 60 فدان وتستخدم المياه المعالجة.

وأدى المشروع إلى فوائد بيئية عديدة كخفض تدفق التلوث إلى البحر الأبيض المتوسط، وحماية التنوع البيولوجي، وتعزيز موائل الأسماك والطيور والأنواع المائية. كما ظهرت قدرته على إيجاد فرص عمل (ولا سيما في تربية المائيات) وتنمية القدرات الوطنية والقدرة على التنافس في مجال معالجة مياه الصرف الصحي باستخدام الأراضي الرطبة الاصطناعية. وجرى تطوير الخبرة الوطنية اللازمة لتكرار هذا المشروع في مواقع مصرية أخرى.

---

المصدر: UNDP, "Final Evaluation of the UNDP/GEF Lake Manzala Engineered Wetlands Project" (2007), available at http://projects.csg.uwaterloo.ca/inweh/getdocument.php?F=5476%7C7fc8502519561c1023f3a28ae295121f .

## لام- إدارة النفايات

كلما تكبر المدن تزداد أهمية إدارة النفايات وتصبح من القضايا الملحة. وإعادة التدوير هي من أهم وظائف إدارة النفايات في إطار الاقتصاد الأخضر. ويرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن نسبة جمع الأوراق على الصعيد العالمي ازدادت من 24.3 في المائة في عام 1970 إلى 45.3 في المائة في عام 2004 مع انتشار ممارسات إعادة تدوير الورق في شمال أمريكا وأوروبا وآسيا. وإعادة التدوير هي المصدر الأسرع نمواً لفرص العمل الخضراء، وتوفر أفضل فرصة لاستحداث فرص عمل خضراء جديدة في مجال إدارة النفايات (انظر الإطارين 11 و12).

إلا أن إعادة التدوير ترتبط في العديد من البلدان النامية بظروف العمل غير اللائقة والخطرة. تلك هي حال عمال التنظيف وإعادة التدوير في العديد من المدن الكبرى في المنطقة العربية. فالآلاف من العمال المهاجرين من جنوب آسيا يقومون بمعظم أعمال تفكيك السفن؛ وتفكيك الكميات المتزايدة من النفايات الإلكترونية يجري في ورش صغيرة تكون فيها معايير السلامة والبيئة شبه منعدمة. إلا أن بعض طرق

إعادة التدوير يمكن أن تتناول المنتجات اليومية كالورق والنفايات مما يوفر عملاً لائقاً ويساهم إسهاماً كبيراً في الحد من استهلاك الطاقة وما يرافقه من تلوث للهواء والمياه. والجدير بالذكر أن عدد وظائف إعادة التدوير في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها يزيد على مليون وظيفة.

**الإطار 11- الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إدارة النفايات الصلبة البلدية في الإمارات العربية المتحدة**

اعتمدت حكومة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص في إدارة النفايات الصلبة البلدية، فأوجدت فرصاً هامة لدخول الشركات التجارية الخاصة إلى القطاع. ونتيجةً لذلك، بلغ عدد شركات إدارة النفايات الصلبة البلدية فيها 12 شركة في عام 2011 وكانت مختلطة، محلية وأجنبية. ولدى هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على إحداث نشاط ثانوي نظراً إلى تلزيمها عدد من الأنشطة لشركات محلية صغيرة ولا سيما في مجال تصنيع مستوعبات نفايات إعادة التدوير وتوزيعها، وجمع المواد القابلة للتدوير، وخدمات الإعلان عن إعادة التدوير. وكان لهذا كله أثر إيجابي على إيجاد فرص عمل في القطاع.

وما ساعد في تطوير هذا القطاع عدد من السياسات الحكومية الداعمة، ومنها:

(أ) برامج التوعية والتعليم: أطلقت برامج في الشارقة وأبو ظبي على سبيل المثال لتوعية المجتمعات المحلية بفوائد الفرز الصحيح داخل الأسر المعيشية؛

(ب) البنية الأساسية المناسبة: أنشئ عدد من محطات نقل النفايات ومرافق استعادتها في جميع أنحاء أبو ظبي والغربية لتخفيض عدد المكبات بنسبة 75 في المائة بحلول عام 2020؛

(ج) جمع النفايات: صدر قانون في الإمارات العربية المتحدة في عام 1999 حول جمع النفايات ومعالجتها والتخلص منها وإعادة تدويرها، وتميز بوضوح المبادئ التوجيهية التي ينبغي أن تلتزم بها شركات إدارة النفايات. ثم أخذت كل إمارة تكمّل هذا القانون بقوانين أخرى؛

(د) قوانين البناء الأخضر: يجب تصنيف المباني الجديدة من حيث الاستدامة للحصول على رخص بناء، أي أن يقيم أداؤها من حيث إدارة المواد ومختلف أنواع النفايات التي أعيد تدويرها (نفايات البناء والنفايات العضوية والخطيرة).

---

المصدر: الإسكوا، "السلع والخدمات البيئية في منطقة الإسكوا: فرص الشركات الصغيرة والمتوسطة" (2011).

**الإطار 12- الإيكولوجيا الصناعية في الدانمارك**

الإيكولوجيا الصناعية مفهوم صار شائعاً في التسعينات، تُصمم من خلاله الأنشطة الصناعية لمحاكاة النظم البيئية الطبيعية، كأن تشكل المنتجات الثانوية لصناعة ما مواد أولية لصناعة أخرى. وتطبيق هذا المفهوم يمكن أن يكون مصدر مكاسب اقتصادية وبيئية، وتوفير في كلفة الالتزام بالقواعد البيئية.

ونجح في الدانمارك تطبيق الإيكولوجيا الصناعية في مدينة كالوندبرغ حيث تتعاون ست شركات أنشئت في منطقة صناعية إيكولوجية مع بعضها البعض ومع بلدية المدينة والصناعات في المدن المجاورة على تخفيض كمية النفايات. وتقوم إحدى الشركات في هذه المنطقة بتخزين نفايات شركة أخرى باعتبارها مورداً من موارد عملها. فعلى سبيل المثال، ينتج عن محطة كهرباء تعمل على الفحم داخل المنطقة الصناعية مادة الجص كمنتج ثانوي تؤدي إليه عملية إزالة الكبريت، فتبيعه لشركة تصنّع ألواح الجص وتعمل هي الأخرى في المنطقة نفسها. والحرارة الشديدة الارتفاع لحرق الفحم في محطة الكهرباء تلبي احتياجات شركتين أخريين (متخصصتين في إنتاج الأدوية والأنزيمات) من البخار. ومن الأمثلة الأخرى أن مياه الصرف الصحي التي تخلفها مختلف الشركات تعالجها البلدية ويستخدمها العاملون في المنطقة الصناعية في عمليات الإنتاج (ولا سيما لأغراض التبريد)، في حين تباع الكتلة الأحيائية المنتجة في عمليات معالجة مياه الصرف الصحي لشركة أسمدة.

المصدر: The Kalundborg Centre for Industrial Symbiosis, "Resources", available at http://en.symbiosis.dk/resources.aspx.

## ميم- الزراعة

الزراعة هي قطاع بالغ الأهمية من حيث قدرته الكبيرة على إنشاء الاقتصاد الأخضر، ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وقدرته أيضاً على استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة بالمقارنة مع قطاعات أخرى في المنطقة العربية.

وتكثر فرص الاستثمار الأخضر في القطاع الزراعي. فالمجال واسع لتقليص خسائر ما بعد الحصاد من خلال تحسين وسائل التخزين والنقل، وزيادة القيمة المضافة من خلال معالجة الحصاد، وزيادة إنتاج الأسمدة العضوية والطرق البيولوجية والمتكاملة لمكافحة الآفات، وإنشاء البنوك الخضراء وتأمين القروض البالغة الصغر للمزارعين والشركات الصغيرة والمتوسطة.

ومستقبل القطاع الزراعي بكامله مثير للجدل في المنطقة العربية. والنقاش لم ينته بعد في ما يتعلق بالسيادة الغذائية، والأمن الغذائي، وتكاليف المياه في الزراعة بالرغم من أهمية هذه القضايا في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة في البلدان. فالبعض يرى أن السيادة تعتمد على قدرة البلدان على إنتاج الغذاء الذي يحتاج إليه السكان، وأن القطاع الزراعي يجب أن يحافظ على أهميته وحوافزه. ويرى آخرون أن الممارسات الزراعية غير مستدامة في المنطقة بسبب الاستهلاك غير المستدام للموارد المائية الشحيحة، فيعتبرون أن المنتجات الزراعية يجب أن تستورد وهذا لا ترى فيه الحكومات ولا الشعوب مصلحة لها.

ولإنشاء وظائف خضراء في القطاع الزراعي والاستثمار فيه، لا بد من التزام صانعي السياسات والمجتمع ككل بالحفاظ على الزراعة كقطاع إستراتيجي. وهكذا يصبح من الممكن أن يرى المزارعون في اعتماد الممارسات الزراعية المستدامة عملية مدرة للأرباح. وفي الإطار 13 دراسات حالات عن الزراعة الخضراء في المغرب وأوغندا.

**الإطار 13- أمثلة على الزراعة الخضراء في المغرب وأوغندا**

(أ) المغرب

اعتمد المغرب في عام 2008 خطة المغرب الأخضر للتنمية الزراعية. وتهدف هذه الخطة الشاملة إلى دعم قطاع يؤمن 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويشغّل أكثر من أربعة ملايين من سكان الأرياف، إضافة إلى الفرص التي يؤمّنها في صناعة الأغذية الزراعية. ومن أبرز المبادئ التي تستند إليها الخطة مبدأ تجميع الإنتاج الزراعي لحل المشاكل المالية والبنيوية والفنية التي تعوق تنمية هذا القطاع. وترى الخطة في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المستخدمة في الزراعة شرطاً للتنمية الزراعية المستدامة.

ونتيجةً لذلك، يجرى اتباع نهج متعدد التخصصات يركز على ما يلي: (أ) إدراج قضايا تغيّر المناخ في الخطة؛ (ب) تشجيع ممارسات الحفاظ على المياه من خلال آليات عديدة (حوافز اقتصادية، تكنولوجيات جديدة، ممارسات إدارية، إلخ)؛ (ج) دعم استخدام الطاقة المتجددة في الإنتاج الزراعي؛ (د) ممارسات إدارة الأراضي والمحافظة عليها لزيادة المساحات الزراعية.

**الإطار 13 (تابع)**

(ب) أوغندا

كُتب الكثير عن تجربة أوغندا في الزراعة العضوية التي حققت نجاحاً على صعيد الاقتصاد الأخضر إذ مكنت القطاع من المساهمة في استدامة سبل العيش في الأرياف. وركزت أوغندا في سعيها إلى تحويل صادرات الإنتاج الزراعي العضوي إلى عنصر مساهم في الاقتصاد على اعتماد معايير الزراعة العضوية وتطبيقها بفعالية، ومنها معيار وطني (في عام 2004) وآخر شرق أفريقي إقليمي (في عام 2007). ونتيجةً لذلك، تمكنت أوغندا من زيادة عدد مزارعيها من حاملي الشهادات في الزراعة العضوية أربع مرات في خمس سنوات، وازدادت في الوقت نفسه قيمة الصادرات العضوية أكثر من ست مرات لتتجاوز 22 مليون دولار في الفترة 2007-2008. وفي عام 2009، وضعت أوغندا سياسة وطنية في الزراعة العضوية لتحويل إنتاجها الزراعي التقليدي إلى إنتاج عضوي، ومن المتوقع أن تستند هذه السياسة إلى التجارب الناجحة السابقة.

---

المصادر: Agency for Agricultural Development, "Green Morocco Plan", available at www.ada.gov.ma/en/Plan_Maroc_Vert/plan-maroc-vert.php; and UNEP, "Green Economy: Developing countries success stories", available at http://www.unep.org/pdf/greeneconomy_successstories.pdf.

## خامساً- الشروط الأساسية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية

### ألف- السياسات والإدارة وتعميم مبادئ الاقتصاد الأخضر في خطط التنمية الوطنية والأجندات الإقليمية

يتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر مجموعة جديدة من القوانين والخطط الضريبية والإعانات؛ والتزام صانعي السياسات بدمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في خطط التنمية الوطنية وفي الأجندات الإقليمية؛ ورؤية حديثة لإدارة عمليات التنمية. وبدأت بلدان المنطقة العربية بوضع أطر تشريعية للتنمية المستدامة. وتظهر نقاط الضعف في إدارة برامج التنمية، وفي القدرة و/أو العزم على تطبيق التشريعات، وفي تنسيق خطط التنمية المستدامة بين الوزارات.

ومن أبرز أدوات الإدارة الفعالة للأنشطة الخضراء تكليف المؤسسات برصد الخطط وتقييمها في جميع مراحل المشروع اعتباراً من تحديده فتنفيذه فمتابعته، بالإضافة إلى نشر نتائج التقييم وتوزيعها في الوقت المناسب. ومن المتطلّبات أيضاً إصدار تشريعات تقضي بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي لأي مشروع إنمائي. وتشير التجارب من كافة أنحاء العالم إلى أن هذه الممارسات/المشاريع الريادية هي الوحيدة التي تحدث الأثر المطلوب. كما أكدت هذه الخطط فعاليتها في إنشاء شراكات إقليمية ودولية وفي تعبئة الموارد المالية.

### باء- مشاركة القطاع الخاص

يتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر إحداث تغييرات في ممارسات الأعمال. وانحصرت مراعاة التنمية المستدامة في الأعمال حتى الآن بالمسؤولية الاجتماعية. ومن المسلم به اليوم أن على الشركات مراعاة الشواغل الاجتماعية والبيئية في أنشطتها. ويأخذ نموذج الاقتصاد الأخضر في الاعتبار فرص السوق ومصادر التمويل التي توفرها الشركات المستدامة. ويعود الفضل إلى الاقتصاد الأخضر في تمكين القطاع الخاص من تنويع أنشطته وتوسيع نطاقها، سواءٌ أكان ناشطاً في الصناعة أم الزراعة أم الخدمات. ووضع الاستثمار القوي في الأنشطة الخضراء واضح ومحدد نظراً إلى أن هذه الصناعات تتوسع في وقت لا يوفر العديد من صناعات أخرى سوى فرص قليلة للاستثمار.

وعلى رواد المشاريع الحديثة التخلّي عن الموقف الدفاعي الذي ينحصر فيه دور الشركات في التنمية المستدامة بالمسؤولية الاجتماعية والاستعاضة عنه بموقف استباقي تستفيد فيه الشركة من فرص التنمية المستدامة. كما يجب أن تستفيد البرامج المدرسية والشهادات الجامعية من الرؤية الجديدة. وباستطاعة الحكومات والجمعيات المهنية أداء دور بارز في تسهيل عملية التحول هذه من خلال مساعدة رواد المشاريع الشباب على الاستفادة إلى أقصى الحدود من الأسواق المتخصصة والموارد المالية التي يوفرها الاقتصاد الأخضر اليوم.

ولا شك في أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر سيتطلب إرساء قواعد جديدة في القطاع الخاص. وآليات التنظيم هذه كالحد من التلوث والانبعاثات والمبيدات في الأغذية، وتلوث المياه، وفرض ضرائب وغرامات بيئية، ستشكل أدوات سياسية بالغة الأهمية لا يمكن تعزيز الاقتصاد الأخضر من دونها.

**جيم- تعزيز دور المجتمع المدني وتشجيع الشراكات**

لا يمكن إرساء قواعد الاقتصاد الأخضر إلا من خلال "رؤية جماعية، وتشجيع الإبداع، واستقطاب الدعم من مختلف عناصر المجتمع، ومنها الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الإنمائية والمالية المتعددة الأطراف والمستهلكين"[83]. ومن أبرز أهداف مبادرات الاقتصاد الأخضر تحقيق الفوائد لمختلف مكوّنات المجتمع، ولا سيما الشباب والنساء. فإشراك جميع عناصر المجتمع المدني في هذه المبادرات منذ المراحل الأولى أساسي لنجاحها.

ولا بد من تعزيز التقارب بين المصلحة العامة والالتزام الخاص والقيادة في تحديد أنشطة الاقتصاد الأخضر الإستراتيجية. وللاستفادة من الفرص التي يوفرها الاقتصاد الأخضر، لا بدّ من توظيف استثمارات كبيرة، وضمان مشاركة الحكومات والباحثين والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع الدولي.

وتقع على صانعي القرارات، بدعم من الإسكوا ومن جهات أخرى، مسؤولية بناء شراكات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتسهيل حشد الموارد وزيادة الاستثمار والدراية إلى أقصى الدرجات[84]. فالمشاريع الخضراء الواعدة لا تنجح إلا من خلال الشراكات الناجحة.

---

(83) UNEP, 2010. Green Economy Initiative, available at http://www.unep.org.

(84) تشمل هذه الشراكات على الصعيد الوطني كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي والسلطات المحلية. وتشمل على الصعيدين الإقليمي والدولي بلدان أخرى وجماعات اقتصادية إقليمية والأمم المتحدة ومؤسسات عالمية أخرى.

## دال- تسريع التكامل الإقليمي وإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر توسيع القاعدة الصناعية التي تستفيد من وفورات الحجم، وتسهيل الوصول إلى السوق. ولا يمكن تحقيق ذلك من دون تحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية. والأساس المنطقي لتحقيق التكامل الاقتصادي واضح ومشجع. فالأسواق المشتركة التي تجمع بين الاقتصادات الصغيرة والاقتصادات المجزأة تؤدي إلى وفورات الحجم وتحسن القدرة التنافسية. ولم يجد أي بلد حتى الآن بديلاً فعالاً عن التكامل الإقليمي لتحقيق هذه الأهداف.

ومن محركات التكامل الاقتصادي في البلدان الأعضاء في الإسكوا توسيع التجارة داخل المناطق وفي ما بينها، مما يرفع معدلات النمو، ويسمح بزيادة التخصصية في بلدان الإسكوا، ويؤدي إلى تحسين تخصيص الموارد وتوزيعها في المنطقة[85]. والخطوة الأولى نحو إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي الإعداد على المستوى دون الإقليمي، وبدأت بلدان مجلس التعاون الخليجي تحرز تقدماً ملموساً في هذا الاتجاه. إلا أن هذه العملية في المغرب العربي بطيئة بالرغم من الأدلة التي تؤكد إمكانية زيادة التبادل التجاري داخل المنطقة عشر مرات، مما يمكن أن يزيد الصادرات بنسبة 33 في المائة وأن يرفع معدلات النمو بنسبة 2 إلى 3 في المائة[86].

ولتحقيق التكامل الإقليمي في المنطقة العربية، لا بد من الرد على ثلاثة أسئلة هي: التكامل مع من؟ وكيف السبيل إلى التميز عن مناطق العالم الأخرى؟ وإلى أي مدى يمكن الذهاب في عملية التكامل؟ عديدة هي البلدان التي توقع اليوم اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. ولم يعد السؤال في هذه الحالة لمعرفة مستوى تميز المنطقة العربية عن مناطق العالم الأخرى، إنما ما إذا كان على البلدان بشكل فردي أو ضمن تكتلات دون إقليمية أن تنضوي تحت لواء مفهوم أوسع للشراكة الأوروبية المتوسطية. ومن الخيارات المطروحة الأخرى انطلاق المنطقة العربية من علاقاتها التاريخية والجغرافية والاقتصادية بأوروبا، شرط أن تتفاوض على شراكات مع الاتحاد الأوروبي ككتلة إقليمية متجانسة (أو مجموعة من الكتل دون الإقليمية) موحدة وقادرة فعلاً على التفاوض على اتفاقات الشراكة الأوروبية المتوسطية التي تعود بالفائدة على الطرفين.

---

(85) الإسكوا، تقييم اتجاهات السياسة التجارية وآثارها على الأداء الاقتصادي في منطقة الإسكوا (E/ESCWA/EDGD/2009/1).

(86) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2007، منتدى تنمية شمال أفريقيا: التجارة لأغراض النمو وخلق الوظائف.

وتكثر مشاريع الاقتصاد الأخضر التي يمكن أن تسرّع التكامل الإقليمي العربي على غرار ربط قطاعات الطاقة، وصناعات الطاقة المتجددة، وشبكات البحث والابتكار، وهي مشاريع لا تتحقق من دون هذا التكامل. ويمكن أن تعتمد المنطقة على الجهود التي تبذلها منذ عقود في قطاع الطاقة، من أجل تعزيز التعاون الإقليمي ولا سيما في مجال الكهرباء. فتوسيع شبكات الكهرباء يمكن أن يشكل استثماراً إستراتيجياً قادراً على تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية[87]. وفي القسم التالي عرض لتحسين التكامل على صعيد البحث والتطوير.

## هاء- الربط بين نظم الابتكار والبحث والتطوير

يزداد عدد الباحثين في المنطقة بنسبة 6 إلى 7 في المائة سنوياً وهو معدل قريب من المعدل العالمي. إلا أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 0.2 في المائة مقابل نسبة 1.4 في المائة تنفق على الصعيد العالمي (أو 4 في المائة في اليابان على سبيل المثال). وقلة عدد براءات الاختراع في المنطقة خير دليل على أن البحث والابتكار بحاجة إلى التحسين. ويتبين بوضوح من خلال إطار التنمية المستدامة والأدلة المستمدة من التجارب من جميع أنحاء العالم أن البحث والتطوير عنصر رئيسي من عناصر النمو في اقتصاد المعرفة[88]. وتحسين هذا العنصر في المنطقة العربية متوقف على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

(أ) ترسيخ العلاقات بين مؤسسات الأبحاث والقطاع الخاص؛

(ب) الاعتراف بأهمية التعاون الإقليمي. ترتفع تكلفة الأبحاث ويزداد تعقيدها مما يحول دون مواجهة أي بلد بمفرده للتحديات الكمية والنوعية التي ينطوي عليها تحسين البحث والتطوير. ولم يتوصل أي بلد عربي بمفرده إلى العدد اللازم من الأبحاث للحفاظ على عملياته الإنمائية؛

(ج) التركيز على الجهات الفاعلة و/أو العوامل الموجهة في تحسين الأداء ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، والشباب والنساء وحسهم الإبداعي، والكفاءات العربية المهاجرة.

---

(87) عُرضت هذه القضية خلال اجتماع الخبراء حول دور شبكات الطاقة في تحقيق التكامل الإقليمي (بيروت، 22-23 كانون الأول/ديسمبر 2009) (E/ESCWA/SDPD/2009/WG.4/1).

(88) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2008، اجتماع فريق الخبراء بشأن تشجيع البحث والاستحداث في شمال أفريقيا.

ويمكن تحسين التعاون الإقليمي في مجال البحث والتطوير للانتقال بنجاح إلى الاقتصاد الأخضر من خلال: شبكات الأبحاث؛ والبنية التحتية المشتركة؛ وزيادة الاجتماعات الهادفة إلى إيجاد حلول مشتركة للمشاكل المشتركة؛ وإعداد مسوح للأصول المتوفرة لتجنب التكرار؛ وبناء القدرات في مجال التعاون الإقليمي من خلال تفعيل الآليات الإقليمية المناسبة، والسعي إلى بناء صناديق مشتركة، والاستفادة من وفورات الحجم.

وتقع على صانعي السياسات مسؤولية توفير البيئة المشجعة لذلك من خلال الاستثمارات والتشريعات اللازمة لحماية الملكية الفكرية، ووضع القواعد المنهجية، وبالتالي استيفاء المعايير العلمية الدولية.

## واو- تحسين التعليم وتعزيز برامج التدريب وإعادة التدريب المهني

التعليم والتدريب هما فرصة بل شرط لازم في الاقتصاد الأخضر. والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يزيد الطلب على الأيدي العاملة ولا سيما في الحرف أو المهن؛ وتستلزم تلبية هذا الطلب برامج تدريب مناسبة. وفي إطار الدراسة الجدية التي تجريها بلدان المنطقة لإصلاح نظمها التعليمية، لا بد لها من معالجة "النقص في المهارات" بين العمال المتوفرين واحتياجات الصناعات الخضراء.

أما على المستويات التعليمية العليا، فيحول "التحدي الإداري" دون إيجاد آفاق جديدة، ونشر التوعية، وتطوير القدرات الإدارية. ولا بد من وضع برامج لتدريب المدراء الجدد برؤية جديدة تدفع الشركات نحو التنمية المستدامة والاستفادة من الفرص التي ينطوي عليها الاقتصاد الأخضر. وعلى البرامج المدرسية والشهادات الجامعية أن تتكيف مع الرؤية الجديدة. وفي الإطار 14 مثال جيد من أستراليا على اتفاق توفير المهارات الخضراء.

ويرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن التعويض عن هذا النقص لا يعالج من خلال تكييف التدريب الذي يخضع له العاملون الجدد وحسب، إنما من خلال إعادة تدريبهم للتحول من الصناعات القديمة الملوثة إلى الصناعات الجديدة. ولوكالات الأمم المتحدة دور بالغ الأهمية في هذا المجال بالشراكة مع الشركات والرابطات المهنية ومنظمات المجتمع المدني. ويجب ربط الإعانات الخضراء والإعفاءات الضريبية وحوافز أخرى تقدم إلى الشركات في جميع البلدان بنوعية العمل ومعايير التدريب.

**الإطار 14- اتفاق توفير المهارات الخضراء في أستراليا**

تصدت أستراليا لتحدي إنشاء وظائف خضراء من خلال وضع إستراتيجية وطنية لتنمية المهارات حملت اسم اتفاق توفير المهارات الخضراء. واعتُمدت هذه الإستراتيجية في عام 2009 بهدف توفير اليد العاملة الماهرة التي يحتاج إليها تطوير الاقتصاد الأخضر. وتشمل الإستراتيجية عدداً من القطاعات كالبناء والطاقة والصناعة والزراعة والخدمات. وتركز بشكل أساسي على التعليم وتدريب المهنيين، وتهدف إلى تحسين مهارات المعلمين في هذا المجال واستعراض برامج التدريب وإدراج الممارسات المستدامة فيها. وأنشئت شراكات في هذا الإطار بين مؤسسات التدريب وقطاع الأعمال. ويبلغ عدد طلاب برامج التعليم والتدريب المهنية في أستراليا 1.7 مليون طالب سنوياً.

المصدر: Department of Education, Employment and Workplace Relations (DEEWR), "About the Green Skills Agreement", available at www.deewr.gov.au/Skills/Programs/WorkDevelop/ClimateChangeSustainability/Pages/GreenSkillsAgreement. aspx.

## زاي- نقل التكنولوجيا وترتيبات جديدة في التمويل

يعتبر تطوير التكنولوجيات الخضراء ونشرها والحصول عليها من القضايا المحورية في الاقتصاد الأخضر. ومن الوسائل الممكنة لزيادة البحث والتطوير في القطاعات الخضراء تعزيز الشراكات الابتكارية بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء مراكز تعاونية للبحث والتطوير، ووضع آليات تمويل جديدة لتسريع انتشار التكنولوجيات الخضراء. ولتكون عملية نقل التكنولوجيا فعالة، لا بد من أن تكون ديناميكية وقائمة على تعاون ملموس بين الحكومة والمراكز الأكاديمية ومراكز الأبحاث والقطاع الخاص.

فمن حيث الديناميكية، يؤدي العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً ريادياً في الابتكار ولا سيما في أنواع الطاقة المتجددة. فقد لاحظت هذه الشركات أن الابتكار الأخضر يمكنها من البقاء في أعلى مستويات التطور، ويساهم في الحد من الممارسات التي تهدر الطاقة. ومن أفضل النتائج بالنسبة إلى هذه الشركات تمكينها من أداء دور ريادي في السوق من خلال زيادة المبيعات والإيرادات، مما يؤدّي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات التوظيف.

ويجب إنشاء آليات تمويل جديدة وابتكارية دعماً للاقتصاد الأخضر. ومن الممكن أيضاً إنشاء مناطق صناعية تسهل إنشاء صناعات خضراء من خلال تدابير تمويلية ابتكارية تقترن بالاستثمار الأخضر. وتسمح هذه المناطق بإنشاء شركات خضراء وتشجع الشركات الموجودة على إعادة التمركز في منطقة صناعية ذات معايير عالية من حيث الأداء البيئي.

## سادساً- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة ومدى تناسبه مع الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

### ألف- الإطار الحالي والتقييم

وُضع الإطار المؤسسي الحالي للتنمية المستدامة في عام 1987 عندما بدأت الأمم المتحدة البحث عن إطار ملائم لتطبيق مفهوم التنمية المستدامة. وشكل مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جنيرو في عام 1992 خطوة هامة في هذا الاتجاه. فأدى إلى اعتماد جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، أي وضع الاتفاقيات الإطارية الثلاث المتعلقة بالتصحر والتنوع البيولوجي وتغيّر المناخ. وكُلفت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بمتابعة مؤتمر قمة ريو.

واستكملت هذه العملية بخطة جوهانسبرغ للتنفيذ التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ في عام 2002. وفي هذه الخطة تجدّد الأمم المتحدة التزامها بجدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وتحدد أولويات جديدة للعمل تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية في مجالات القضاء على الفقر، والصحة، والتجارة، والتعليم، والعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى الشواغل الإقليمية والموارد الطبيعية. وورد في الخطة ما مفاده أن تعزيز الإطار المؤسسي الدولي للتنمية المستدامة هو عملية مستمرة. ومن اللازم إبقاء الترتيبات الخاصة بهذه العملية قيد الاستعراض؛ وتحديد الثغرات؛ وتجنّب الازدواجية في الاختصاصات؛ ومواصلة السعي لتحقيق التكامل والكفاءة والتنسيق بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بهدف تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[89].

وتنفيذاً لإحدى التوصيات الواردة في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وضعت بعض البلدان استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة للتمكن من صياغة سياساتها القطاعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وحث مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002 الدول الأعضاء على وضع إستراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذها بحلول عام 2005. كما بذلت بعض البلدان الجهود على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لتنسيق سياساتها في مجالي البيئة والتنمية المستدامة ووضع رؤىً وبيانات مشتركة للمنتديات الدولية.

---

(89) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة التنمية المستدامة، الخطة التنفيذية لمؤتمر جوهانسبرغ (الأمم المتحدة، 15 كانون الأول/ديسمبر 2004)، الفصل الحادي عشر، الفقرة 156 (ج).

وعلى الصعيد المحلي، حدد جدول أعمال القرن الحادي والعشرين مجموعات اعتبرت رئيسية في التنفيذ. وكانت قد شاركت في مؤتمر ريو وفود مثلت مجموعات السكان الأصليين، والنساء، والشباب، والعمال، والمزارعين، والحكومات المحلية، ومجتمع العلماء والأعمال والصناعة، ومنظمات غير حكومية، فوسعت مشاركتها وعملها على تنفيذ جدول الأعمال المذكور.

ومن أبرز إنجازات خطة جوهانسبرغ أنها سلطت الضوء على الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة ولا سيما ما يلي: (أ) تعزيز المؤسسات وبناء القدرات؛ (ب) نهج الإدارة المتكاملة والنظام الإيكولوجي؛ (ج) الأطر القانونية والتنظيمية؛ (د) الشراكات؛ (هـ) التنسيق والتعاون؛ (و) المساءلة والشفافية.

أما على المستوى الوطني، فرأت خطة جوهانسبرغ أن للإدارة السليمة دوراً أساسياً وأنها يجب أن تقوم على ما يلي: (أ) سياسات بيئية واجتماعية واقتصادية سليمة؛ (ب) مؤسسات ديمقراطية تلبي احتياجات الناس؛ (ج) سيادة القانون؛ (د) تدابير لمكافحة الفساد؛ (هـ) المساواة بين الجنسين؛ (و) بيئة مشجعة للاستثمار.

وأطلقت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الإعداد لمؤتمر ريو+20 مشاورات هدفها الحصول على معلومات ومساهمات بطرق عدة منها الاستبيانات الموجهة إلى البلدان الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة بشأن تجاربها بما في ذلك عوامل النجاح والتحديات والمخاطر فيما يتعلق بالغرض من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومواضيعه[90]. وجرى توليف الأجوبة على الاستبيان بحيث خلصت إلى النتائج التالية:

(أ) ترصد على الصعيد الوطني مجموعة من حالات التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة، وتنسق لجان الأمم المتحدة الإقليمية فيما بينها لإصدار تحليلات مشتركة تستند إليها عملية الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتعمل منظمات الأمم المتحدة مع بعضها البعض في أفريقيا لدعم الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وبناءً على نجاح اجتماعات التنفيذ الإقليمية، جرى اقتراح زيادة مشاركة اللجان الإقليمية في لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

(90) Synthesis report on best practice and lessons learned on the objective and themes of the United Nations Conference on Sustainable Development, Preparatory Committee for the United Nations Conference on Sustainable Development, 2011.

(ب) على الصعيد المحلي، أشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أن اختلاف الظروف يجعل عملية وضع مخطط للإطار المؤسسي غير مستحبة وغير مجدية. فالتنسيق المتعلق بوضع السياسات وتنفيذها بين الوكالات المعنية لم يزل يشكل تحدياً في العديد من البلدان النامية. وأشارت غالبية البلدان إلى أن المجالس الوطنية للتنمية المستدامة قد أنشئت، وتشارك فيها مجموعات رئيسية وأصحاب مصلحة آخرون، وإن لم يزل تمثيل الشباب ضعيفاً في العديد من الحالات. أما البلدان التي لم تنشئ مجلساً وطنياً للتنمية المستدامة فبلّغت عن عدة آليات للتنسيق بين الوزارات. وأجمعت الأجوبة على أن مشاركة المجالس الوطنية للتنمية المستدامة في عمليات الإعداد للمؤتمر مهمة ويجب تعزيزها؛

(ج) تعتمد فعالية الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة على عوامل عدة (اقتصادية واجتماعية وبيئية) وعلى الإدارة الفعالة في الظروف الوطنية. فالإستراتيجيات الفعالة هي التي لديها الموارد الكافية، والتي تتضمن نُهُجاً قائمة على المشاركة في وضعها وتنفيذها، وتتضمن جميع أبعاد التنمية المستدامة. ومن الممكن أن تحقق الخطط الإنمائية الوطنية وإستراتيجيات الحد من الفقر فعالية كبيرة إذا ما أدرجت في عمليات وضع الميزانية وفي رؤية البلد الطويلة الأمد للتنمية المستدامة، وارتبطت ارتباطاً إستراتيجياً بخطط قطاعية، واستكملت بخطط على المستوى دون الوطني؛

(د) غالباً ما كان نطاق الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة محدوداً جداً بسبب التركيز على القضايا البيئية فقط، وعدم إعطاء الجوانب الثقافية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية الأهمية المطلوبة. ففي حين تتوفر لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة أو خطة تلتزم بمبادئ التنمية المستدامة، تبين من استعراض السنوات الخمس لتنفيذ إستراتيجية موريشيوس أن عملية التخطيط المتكامل تحتاج إلى تحسين. ولم توفق غالبية الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في غرب آسيا في تحديد الترتيبات المؤسسية والإدارية المثلى اللازمة لتنسيق خطط عملها وتنفيذها، علماً أنها لا تتوافق، في الكثير من الحالات، مع إستراتيجيات قطاعات أخرى؛

(هـ) اقترحت إحدى الدول الأعضاء دعم تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة من خلال إنشاء آلية مستقلة لمراجعة الأقران تستفيد من خبرة الدول الأعضاء، لمساعدة البلدان على تحديد الفجوات ومواجهة التحديات التي تعترضها عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(و) للإدارات المحلية دور أساسي في دمج السياسات الوطنية للتنمية المستدامة في البرامج المحلية العملية للتخطيط والإدارة على مستوى المدن والأرياف، وفي تعزيز مشاركة المجتمع المحلي والمجتمع المدني في هذه البرامج. ويشدد الفصل 28 من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين على أهمية دور السلطات المحلية في تعزيز التنمية المستدامة على المستوى المحلي. وطبقت آلاف من البلديات في العالم منذ عام 1992 إستراتيجيات جدول أعمال القرن الحادي والعشرين المحلية، وإن لم يلتزم بها بشكل حرفي نظراً إلى أن هذه الإستراتيجيات تطورت وأعادت تركيز أنشطتها في إطار برامج مختلفة؛

(ز) ازدادت منذ عام 1992 مشاركة مجموعات رئيسية في عمليات صنع القرارات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وصنفت المشاركة في وضع السياسات الشكل الأكثر شيوعاً للمشاركة، تليها جلسات الاستماع العلنية، والشراكات، والمشاركة في فرق الخبراء العلمية. كذلك صنفت منظمات الأمم المتحدة المشاورات بين مختلف أصحاب المصلحة في ما يتعلق بالاجتماعات الدولية في مرتبة عالية؛

(ح) أفادت جميع البلدان الأعضاء تقريباً عن تعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية. وغالباً ما بلّغت البلدان المتقدمة النمو عن تعاونها مع نقابات العمال، والسلطات المحلية، والجهات التجارية والصناعية والمجتمع العلمي والتكنولوجي. وغالباً ما ذكرت البلدان النامية أنها تتعاون مع النساء والسكان المحليين والمزارعين. وأشارت البلدان المتقدمة النمو والنامية بالإضافة إلى منظمات الأمم المتحدة إلى عنصر الشباب بالرغم من أنهم لا يُشركون في المشاورات إلا في حالات معدودة. ذلك أن منظمات الأمم المتحدة تسعى إلى الوصول إلى قطاعات المجموعات الرئيسية التسع في إطار أنشطتها، غير أنها كانت في معظم الحالات تبلغ عن التعاون مع الجهات التجارية والصناعية أو المجتمع العلمي والتكنولوجي؛

(ط) تتعاون المجموعات الرئيسية عادة مع البلد أو البلدان التي تهمها، كما تتعاون مع منظمات الأمم المتحدة ومع بعضها البعض. وزيادة التعاون بين بعض المجموعات الرئيسية على المستوى الدولي هو بحد ذاته تطوّر بارز يعزّز دور هذه المجموعات ويساعدها في إعلاء صوتها في المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة.

### باء- الإطار الملائم للتحول إلى الاقتصاد الأخضر

لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الأخضر، يمكن الأخذ بالتوصيات التالية لتحسين الإطار الحالي:

(أ) تكثيف الجهود على المستوى الوطني لتنفيذ خطط عمل الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وتنسيقها مع إستراتيجيات القطاعات الأخرى؛

(ب) زيادة مشاركة السلطات المحلية والمجتمع المدني في وضع الخطط الإنمائية وتنفيذها ومتابعتها؛

(ج) وضع آلية لاستعراض التقدم على المستوى الإقليمي تستند إلى خبرة البلدان الأعضاء لمساعدة البلدان على تحديد الثغرات والتصدي للتحديات التي تواجهها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(د) زيادة التنسيق على المستوى العالمي بين جميع هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما في إطار المنطقة العربية، لتعزيز التنسيق بين الاتفاقيات الثلاث حول التصحر والتنوع البيولوجي وتغيّر المناخ نظراً إلى أهميتها في المنطقة، ولدورها في معالجة العديد من القضايا كأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والاقتصاد الأخضر، والعلاقة بين المياه والطاقة، والأمن الغذائي؛ واستخدام الأهداف الإنمائية للألفية لقياس التقدم المحرز في تحقيق كل من التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

(هـ) وضع آليات أكثر انتظاماً لرصد مجمل الإجراءات المتخذة وتقييمها.

ولتكون هذه التوصيات فعالة في تسهيل عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، ينبغي أن يشارك القطاع الخاص في الإطار المؤسسي. فدور القطاع الخاص في تهيئة البيئة المشجعة رئيسي لضمان تماشي الاستثمارات وثقافات الشركات بشأن البيئة والاستدامة مع متطلّبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

## سابعاً- الأولويات المقترحة والإجراءات المطلوبة لوضع إستراتيجية عربية بشأن الاقتصاد الأخضر

كيف السبيل إلى تحديد العناصر المكونة لإستراتيجية أو أي إجراء للاقتصاد الأخضر في البلدان العربية على ضوء الفرص والتحديات والعقبات التي تؤثر على تكاليف هذا الاقتصاد وفوائده في المنطقة العربية؟ يوضح الشكل 9 العناصر التي يمكن إدراجها في إطار الاقتصاد الأخضر.

وعند تحديد المواقف والبرامج العربية للتحوّل إلى الاقتصاد الأخضر بحيث يأتي بفوائد على البلدان العربية، ينبغي الحرص على ما يلي:

(أ) مراعاة خصوصيات المنطقة وأولوياتها؛

(ب) تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة، ولكن المتباينة؛

(ج) ضمان عدم تحوّل مفهوم الاقتصاد الأخضر إلى وسيلة للإفراط في الحماية؛

(د) الحصول على مصادر لتمويل الاستثمارات الخضراء في قطاعات بيئية عدة بدلاً من تلك التي تركز على تخفيف حدة تغيّر المناخ والنمو الأخضر المنخفض الكربون.

ولا بد من التوضيح أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر ليس بديلاً عن التنمية المستدامة، بل هو من الطرق المقترحة لتحقيق التكامل بين العناصر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. ويبقى الهدف الأول الحد من الفقر والمساهمة في التنمية المستدامة من خلال تسريع النمو الاقتصادي، وتحسين ريادة الأعمال على المستويين الاجتماعي والبيئي، وتعزيز القدرات المحلية. ومن الضروري أن تتوصّل المنطقة العربية إلى التوافق على تحديدٍ للاقتصاد الأخضر وأهدافه وعلى شواغل المنطقة وأولوياتها في التنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه مراعاة الخصائص الوطنية و/أو دون الإقليمية.

والتحول إلى الاقتصاد الأخضر هو عملية واسعة النطاق تُعنى بها مختلف القطاعات. ولنجاح هذه العملية، لا بدّ من وضع خارطة طريق وجدول زمني واضح وتنسيق الجهود الحكومية. وفي سياق تحديد رؤية للمنطقة العربية في التحول إلى الاقتصاد الأخضر، يجب استخلاص الدروس من التجارب الماضية، لا سيما تلك المتعلقة بالإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة ومدى تأثيرها على النمو في المنطقة.

**الشكل 9- العناصر التي يمكن أن تكوّن الإطار المناسب للاقتصاد الأخضر**

ويتطلب النمو الأخضر، إلى جانب تخفيض كمية الكربون المنبعثة من الأنشطة (تحسين الأداء البيئي في قطاعات تقليدية)، إلى روح ابتكارية لتنفيذ أنشطة جديدة تهدف إلى إعادة توجيه السياسات والاستثمارات في قطاعات الاقتصاد الأخضر كالمياه، والتنمية الحضرية، والنقل المنخفض الكربون، والطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، والزراعة المستدامة.

ويتطلب هذا المشروع التزاماً من جميع عناصر المجتمع، ومنهم صانعو السياسات، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، وإشراك المجموعات الشبابية والنسائية. فعملية التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر هي عملية مشاركة، تُعتمد عقب إجراء المشاورات الوطنية ودون الإقليمية، وإنشاء الشراكات، وتحسين التناغم بين الإستراتيجيات والسياسات والبرامج المنفذة. وعلى الحكومات العربية أن تكون على اطّلاع على الأطر المفهومية التي توجّه النقاش على الصعيد العالمي، وتحرص في الوقت نفسه على ألا يغفل التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر الأولويات والقضايا والقيود الخاصة بالمنطقة وبلدانها.

ولا بد من العمل على ضمان تنفيذ المبادرات الإقليمية التي أقرّها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في سياق الاقتصاد الأخضر، لا سيما مبادرة التنمية المستدامة المنطقة العربية التي أطلقها

المجلس في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام 2002. وهذه المبادرة تؤكد ضرورة التصدي للتحديات التي تواجه البلدان العربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتؤكد كذلك التزام الدول العربية بتنفيذ جدول أعمال القرن 21 وأهداف التنمية التي تضمنها إعلان الألفية ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، مع الأخذ بمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة. وتهدف إلى تفعيل وتعزيز مشاركة الدول العربية من أجل دعم الجهود التي تبذلها نحو تحقيق التنمية المستدامة ولا سيما في ظل العولمة وآثارها، وإيجاد آلية لتمويل برامج حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة[91].

فمبادرة التنمية المستدامة للمنطقة العربية تنسجم انسجاماً تاماً مع فحوى النقاش الذي سيدور في مؤتمر ريو+20 حول الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وعلى المنطقة العربية أن تركز على هذين العنصرين، لا سيما على إيجاد آليات لزيادة تمويل الاستثمار الأخضر على صعيد الاقتصاد الشامل وعلى صعيد القطاعات.

وينبغي أن تنطلق أنشطة الاقتصاد الأخضر من البرامج المتوفرة أو أن تدمج في إطار جديد للعمل على المستويين الإقليمي والوطني. فمن خلال التركيز على آليات زيادة التمويل والاستثمار في القطاعات الخضراء، يمكن إنجاز البرامج الإقليمية الموجودة أصلاً والتي تعمل على بناء القدرات في مجال استدامة الاستهلاك والإنتاج، والعلاقة بين التجارة والبيئة.

وعلى المنطقة العربية أن تعتمد إستراتيجيات واسعة ومرنة للتحوّل إلى الاقتصاد الأخضر للسماح لمجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة بالاستفادة من هذا الاقتصاد، ولدعم تطبيقه. ويمكن النظر في هذا الإطار في المجالات والأنشطة التالية:

(أ) اعتماد تشريعات وقوانين لتشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأخضر بما في ذلك الاستثمار الأجنبي في أنشطة لا تضر بالبيئة، ونقل التكنولوجيا الخضراء عن طريق الشراكات في القطاع الخاص ومساعدة الجهات المانحة الدولية؛

(ب) تسهيل وصول المنطقة العربية إلى الأدوات والآليات المالية العالمية والإقليمية والوطنية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الأخضر من خلال برامج خاصة موجهة إلى الشركات الصغيرة والكبيرة أو الشركات التي تسعى إلى تنفيذ خطط الاستثمار الأخضر وتحقيق أهداف تشغيل الشباب والنساء والفئات الضعيفة؛

---

(91) جامعة الدول العربية، 2002، مبادرة للتنمية المستدامة في المنطقة العربية، الصفحة 1.

(ج) تقديم الحوافز للاستثمار في الأنشطة الخضراء على غرار الشهادات الإيكولوجية التي تمنح للسلع والخدمات ذات الأداء البيئي الجيد في مجالات تهم المنطقة العربية بشكل خاص[92].

ويلخص الإطاران 15 و16 المسائل والقضايا الرئيسية وعناصر الموقف الإقليمي وأولويات السياسة العامة التي ينبغي أن تبحث فيها البلدان العربية في سياق التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر.

**الإطار 15- المسائل والقضايا الرئيسية في عملية التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر**

- ما هي الأسباب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتحوّل إلى الاقتصاد الأخضر؟
- هل يحسن الاقتصاد الأخضر الرفاه؟
- ما هي أبرز الجهات الفاعلة في المنطقة، ومن يستطيع على المستوى القطري أن يحقق هذا التحوّل وما هو الدور الذي يجب أن يقوم به؟ ما هي اتفاقات الشراكة اللازمة؟
- ما هي الابتكارات المؤسسية اللازمة لدعم هذه الجهات الفاعلة؟
- ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من التجارب الماضية ذات الصلة بالإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وإلى أي مدى أثرت على التنمية في المنطقة؟
- هل شهدت المنطقة حالات نجاح؟ ما كان أثر هذه الحالات؟
- أي مشاريع وطنية ودون إقليمية وإقليمية يمكن أن تدفع البلدان أو المنطقة إلى التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر، وما هي أنواع الشراكات اللازمة على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي؟

**الإطار 16- العناصر الأساسية لإستراتيجية وطنية/إقليمية للاقتصاد الأخضر**

- عدم الاكتفاء بتخفيض كمية الانبعاثات؛
- تحديد الرؤية والأهداف للتحوّل إلى الاقتصاد الأخضر؛
- الاعتراف بدور المؤسسات الحالية على الأصعدة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية؛
- استخلاص الدروس من التجارب الماضية في مجال التنمية المستدامة على المستويين الوطني والدولي؛
- تهيئة بيئة سياسية مستقرة ومؤازرة للاستثمار الأخضر؛

(92) على غرار تحقيق الكفاءة العالية في استخدام المياه في البيئات التي تندر فيها المياه.

**الإطار 16 (تابع)**

- اعتماد السياسات التي تحث على تحسين الكفاءة في استخدام جميع موارد الطاقة والحد من استنفاد الموارد الطبيعية الأخرى، كالمياه والغابات والمعادن والأراضي الزراعية والهواء؛
- تمكين مجتمع الأعمال من استخدام التكنولوجيات التي تسهم في تخفيض كميات الانبعاثات ومن ابتكار حلول لإيجاد فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة، ومعالجة المشاكل البيئية؛
- ابتكار تكنولوجيات جديدة وتطويرها وتعميمها بهدف تطوير المنتجات الخضراء؛
- التوعية بضرورة اعتماد المستهلكين والعمال من أجيال الحاضر والمستقبل أنماطاً معيشية أقل استهلاكاً للكربون، وتشجيعهم على تحصيل مستويات علمية أعلى وعلى متابعة برامج التدريب اللازمة لإعدادهم للعمل في الاقتصاد الأخضر؛
- ضمان التنسيق بين المؤسسات والبلدان العربية؛
- ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر، ومنها المجالس النيابية، والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجهات الأكاديمية؛
- دعم الشراكات الخضراء على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛
- توفير المزيد من الدعم الدولي للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- توفير المزيد من الدعم الدولي لبناء القدرات.

## ثامناً- الخلاصات والتوصيات

بدأ العالم ينظر إلى الاقتصاد الأخضر، باعتباره وسيلة أساسية لدعم تنفيذ مبادرات التنمية المستدامة وتفعيلها. وفي الفترة 2007-2008، تعرّضت المنطقة العربية لصدمة قوية من جراء الأزمة المالية وتغيّر المناخ والأزمات الغذائية. وفي العالم مؤشرات كثيرة إلى أن الاقتصاد الأخضر يتيح فرصة لإعادة توجيه الاستثمار نحو المشاريع والأنشطة الخضراء التي تسهم في تحسن الأداء الاقتصادي على المدى الطويل، وفي الحد من المخاطر البيئية، وفي تحقيق الرخاء الاجتماعي في المستقبل.

وبينت بعض التجارب التي خاضتها المنطقة العربية في الاقتصاد الأخضر إمكانية تطبيق هذا النموذج في المنطقة وقدرته على تحقيق نتائج إيجابية في تخفيف حدة الفقر، وتخفيض معدلات البطالة، وتحقيق التنمية المستدامة. ويتوقع أن تؤدّي الانتفاضات والثورات التي تشهدها المنطقة العربية حالياً، مطالبة بالديمقراطية والحرية، إلى تهيئة بيئة جديدة للتجارة تستوعب مفاهيم الاقتصاد الأخضر، ولا سيما من خلال تحقيق المساواة الاجتماعية وإيجاد وظائف لائقة لتخفيض معدلات البطالة.

وتتضمن هذه الدراسة مجموعة من الإجراءات المقترحة لانتقال المنطقة العربية إلى الاقتصاد الأخضر، من خلال تفعيل دور القطاع الخاص والمجتمع المدني عبر بناء الشراكات، والإسراع في تحقيق التكامل الإقليمي، وتعزيز التعليم الوطني وأنظمة البحث والتطوير وتحسين التدريب المهني، وتعزيز نقل التكنولوجيا والابتكار وآليات التمويل الجديدة. وكما تتضمن الدراسة دعوة إلى دمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في الخطط الإنمائية الوطنية والسياسات الإقليمية، ودعمها بمقوّمات الحكم السليم كالتشريعات وأدوات التمويل الجديدة. وتحتاج الأطر المؤسسية إلى الإصلاح على جميع الأصعدة، بحيث تواكب عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتسهم في التوفيق بين الإستراتيجيات القطاعية، وتفسح المجال أمام مشاركة السلطات المحلية، وتساعد في توحيد الرؤية على مستوى المنطقة العربية.

وينبغي في هذا الإطار بلورة موقف عربي يراعي خصوصيات المنطقة وأولوياتها البيئية. فالتحول إلى الاقتصاد الأخضر هو عملية تُعنى بها قطاعات عدة وتتطلب من الحكومة وعناصر المجتمع جميعاً بذل جهود كثيفة لوضع خطة التحوّل وتنفيذها، وتوفير التمويل للاستثمار الأخضر في مختلف القطاعات. ومن شأن وضع رؤية عربية تتطلع إلى تطبيق الاقتصاد الأخضر أن يؤمن الدعم السياسي اللازم وأن يسهل التوصل إلى تحديد موقف وأهداف مشتركة لتحوّل جميع البلدان العربية إلى الاقتصاد الأخضر في إطار

المبادرة العربية للتنمية المستدامة التي أطلقت في عام 2002. ومن التوصيات التي يمكن الأخذ بها على هذا الصعيد :

(أ) برنامج عمل الاقتصاد الأخضر هو برنامج واسع النطاق يُعنى بجميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، من هنا ضرورة تنفيذ أنشطة الاقتصاد الأخضر حسب الأولوية في القطاعات الرئيسية التي تؤثر على المجتمعات العربية على المدى القصير، وخاصة على الشباب والنساء والفقراء والفئات الضعيفة؛

(ب) تعدد المبادرات العربية الناجحة في سياق الاقتصاد الأخضر، لا بد من إجراء مسح شامل لأفضل الممارسات والدروس المستفادة، بهدف توثيق المبادرات التي نجحت في بعض البلدان العربية في مجال الاقتصاد الأخضر والاستفادة منها في بلدان أخرى؛

(ج) تشجيع فرص العمل الخضراء في المنطقة العربية في مناخ الانتقال إلى الديمقراطية الذي تشهده عدة بلدان عربية، ولذلك لا بد من تلبية الحاجة إلى التدريب وتنمية المهارات لدعم الابتكار والبحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا الخضراء من البلدان المتقدمة؛

(د) تعزيز قدرات المجتمع المدني في المنطقة وتشجيع الشراكات الكفيلة بدعم الانتقال الفعلي إلى اقتصادات أكثر مراعاةً للبيئة في المنطقة، ويمكن تنفيذ برامج ومشاريع خاصة لدعم الاستثمار الأخضر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من تجارب الاستثمار الأخضر الذي تقوم به هذه الشركات، لا سيما في توليد فرص العمل ومصادر الدخل الخضراء في إطار التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر؛

(هـ) تعزيز الطلب على الاقتصاد الأخضر من خلال زيادة الوعي بين المستهلكين ومجموعات المجتمع المدني، والوصول إلى المعلومات هو من الأدوات الأساسية لتعريف المستهلكين بمفاعيل ما يتخذونه من قرارات على صعيد الاستهلاك، ولتحقيق ذلك، لا بد من بناء شراكات مع المستهلكين ومنظمات المجتمع المحلي ووسائل الإعلام بهدف التوعية بمفاهيم الاقتصاد الأخضر ومبادئه؛

(و) تكثيف برامج بناء القدرات في القطاعات العامة والخاصة في مجال الاقتصاد الأخضر مع التشديد على دور منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛

(ز) نجاح مبادرات الاقتصاد الأخضر يتوقف على بناء شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص لتوثيق التنسيق بين الأوساط البيئية والاقتصادية والمالية؛

(ح) الاقتصاد الأخضر لا يقتصر على السياسات الصناعية أو الأنشطة المنخفضة الكربون، بل يجب أن يغطي نطاقاً واسعاً من السياسات التي تشمل القطاعات الإنتاجية والبيئية في المنطقة العربية، بما فيها الأنظمة والإصلاحات المطلوبة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛

(ط) تكييف المبادرات والمواقف العربية مع برامج العمل العالمية، وتشجيع المشاركة الكاملة مع الجهات النظيرة في سائر المناطق النامية، ما يسمح بالاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب وتفعيل الأنشطة المشتركة بين المناطق والكفيلة بدعم التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛

(ي) تشجيع التعاون الدولي لدعم البلدان النامية، لا سيما في مجال نقل التكنولوجيا، والتمويل الأخضر، والتمويل الجزئي، والتجارة والاستثمار، وتعميم أفضل الممارسات المعتمدة في آليات التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، ولا بد من التركيز على دور الأمم المتحدة ومختلف وكالاتها، خاصة في دعم مفهوم الاقتصاد الأخضر في البلدان الأعضاء؛

(ك) تطوير نماذج وأساليب اقتصادية إقليمية لتقدير كلفة التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر وفوائده، وتقييم دوره في تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر في المنطقة، وتطوير مؤشرات موثوقة خاصة بالمنطقة لقياس التقدم المحرز في أنشطة الاقتصاد الأخضر؛

(ل) تشجيع الحكومات العربية على تكييف مفاهيم الاقتصاد الأخضر وتهيئة مناخ استثماري لجذب المشاريع والتكنولوجيات؛

(م) إنشاء أطر مؤسسية وطنية وإقليمية لتسهيل التنسيق بين الهيئات المعنية بالتحوّل إلى الاقتصاد الأخضر.